جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالبتين:

اسم ولقب الطالبة 01: شابي زينب. **اسم ولقب الطالبة 02: رمضاني دنيا**

يوم: 26/06/ 2022

دور القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) في التشكل التاريخي لدول المشرق العربي (1820- 1971م)

لجنة المناقشة:

كربوعة سالم	أ.م ح. أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة	رئيسًا
حاجي فاتح	أ.م ح. ب	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مقررًا
توريرت مصطفى	أ.م ح. ب	جامعة محمد خيضر -بسكرة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2021- 2022م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شُكرْ وَعرفَانْ

بسم الله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيد الأنبياء والمرسلين وبعد:

إلى أول من وجب الشكر له الله عز وجل الذي لا تطيب اللحظات إلا بذكره، ما كنا لنفعل هذا، إن الله مكننا فالحمد لله عند البدء وعند الختام والحمد لله على تمام الأمور والحمد لله الذي فتح لنا الأبواب لإتمام هذا العمل.

وعملًا بقوله صلى الله عليه وسلم " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله**" نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى الأستاذ المشرف " **حاجي فاتح**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونًا لنا في إتمام هذا العمل، نقول جزاك الله ألف خير على ما قدمته لنا طوال هذه الفترة بداية من مرحلة اختيار الموضوع الى آخر عملية من مراحل عملنا هذا، فشكرًا ولا يسعنا إلا أن ندعو الله بالتوفيق وأن يحفظه ويبارك فيه ويجزيه خير الجزاء.

الإهداء

أهدي جهدي إلى من قال فيهم الله " **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا {24}** " سورة الاسراء.

إلى والديَّ الكريمين " **شابي عثمان**" و " **جعيدر مبروكة**" حفظكم الرحمان وأطال الله في أعماركم، كنتم لي خير سند طوال مشواري الدراسي ودعواتكم كانت سرًا في نجاحي وعذرا على تقصيري.

إلى إخوتي كلٌ باسمه: **آدم، محمد، مريم، عبد الرحمان** أدامكم الله سندًا لي، أيضا إلى من كان لي ووجدته في وقت حاجتي خالي " **جعيدر محمد**" اسأل الله الشفاء العاجل وأدام عليه الصحة يا رب.

أتقدم بالشكر إلى زميلتي وصديقتي " **رمضاني دنيا**" التي كانت عونًا لي في انجاز هذا العمل وطيلة خمس سنوات وكان لي الشرف أن اعمل معك، كما لا أنسى إلى من عرفتني عليها الجامعة " **عبد اللاوي ابتسام**"، وأيضا جميع زميلاتي في قسم التاريخ.

"**شابي زينب**"

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أغلى ما أملك في الوجود والديَّ الكريمين **"رمضاني عبد القادر"** و **"شكال فاطمة"** أطال الله في عمرهما اللذان غرسا في نفسي العزيمة والعمل والوفاء والأخلاق، وكانوا خير سندًا لي في كل مراحلي الدراسية فألف شكر لكما، ذ وإلى إخوتي كلُ باسمه: لزهر، فوزي، عبد الكريم، مبروك، فضيلة، زينب، سعاد وإلى براعم العائلة: لينة، صبرينال، ملاك، جنان، نور، ريناد، رملة، معتز، عبد الرحمان، عبد المهيمن، جواد، عبد الجليل حفظهم الله ورعاهم.

كما أهدي جهدي هذا إلى أستاذي في مرحلة التعليم الابتدائي "**شعبان العيد**"حفظه الله ورعاه وإلى أستاذتي الكريمة "**بن عبد الرزاق رحيمة**" وأستاذي الكريم "**شرقي هشام**" اللذان كان لهما دورًا كبيرًا في حبي لمادة التاريخ والجغرافيا فمنهما تولدت لديّ الرغبة في الخوض في هذا المجال، دون أن أنسى أستاذاتي الكريمات" **رحمون حفصة**"، "**بن يحي سليمة**"، " **غضاب نعيمة**"، "**بشار سارة**"، "**طرطاق ليندة** "، " **العيدي الزهر**ة" وإلى كل أساتذتي الكرام في جميع مراحلي الدراسية بكل أطوارها الثلاث ودراستي الجامعية.

كما أتقدم بجزيل الشكر لزميلتي ورفيقتي **" شابي زينب"** وقد كان لي عظيم الشرف أن ساندتني في إنجاز هذا العمل وعملنا سويًا كأننا إخوة تبارك الرحمان أدامها الله محبة بيننا، دون أن أنسى رفيقات الدرب: رشيدة، ناريمان، سارة، باية، مباركة، رشا، مريم، وإلى زميلاتي وزملائي في قسم التاريخ.

" **رمضاني دنيا**"

المقدمة

يعتبر المشرق العربي من بين أهم المناطق في العالم؛ نظرًا لما يتميز به عن المناطق الأخرى، لكونه يمتلك أهمية تاريخية وحضارية إلى جانب امتلاكه لأهمية جغرافية وإستراتيجية؛ فالمشرق العربي يتوسط العالم ويعتبر نقطة التقاء القارات الثلاث الإفريقية والآسيوية والأوربية، وإشرافه على المنافذ البحرية الجِدُّ هامة في التعاملات الدولية وحتى الممرات والمضائق (قناة السويس، مضيق باب المندب...وغيرها من المضائق الأخرى)، إضافة لذلك يكتسب المشرق العربي أهمية اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية والتي من أهمها النفط خصوصًا في الفترة المعاصرة إذ جعل من المنطقة منطقة استقطاب عالمي، وكذلك من الناحية الاجتماعية يتميز المشرق العربي بالتنوع العرقي والطائفي، اذ يمكن تقسيم المشرق العربي إلى ثلاثة أجزاء : شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية، اليمن، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر) وحوض النيل (مصر والسودان...) والهلال الخصيب (سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، والأردن) ونتيجة للمميزات سالفة الذكر التي يكتسبها المشرق العربي كانت بمثابة العوامل التي أدت للتنافس الأوربي الاستعماري منذ القدم.

طوال الفترة الحديثة وبداية الفترة المعاصرة كان المشرق العربي تحت أنظار القوى الاستعمارية الأوربية الكبرى وخاصة فرنسا وبريطانيا اللتان بسطتا سيطرتهما على المنطقة من خلال اعتمادهما على أساليب متنوعة كالحماية والوصاية والانتداب، إلى جانب تطبيقهما لسياسات واستراتيجيات في المنطقة، حيث لعبت هاتين القوتين دورًا هامًا في تشكل دول المشرق العربي من خلال القيام بالتغييرات واستغلال الظروف التي كانت بالمنطقة لتجعلها تحت سيطرتها وتقوم بتفكيك وتجزئة الحيز الجغرافي للمشرق العربي وخلق أنظمة سياسية وحدود فاصلة بين هذه الدول معتمدة على زرع الخلافات بين زعماء القبائل والزعماء السياسيين، وكذلك زرع النزاعات بين الأقليات العرقية والطوائف الدينية، وتقديمها لحلول تمثلت في تقسيم وتحديد مجالات بين الأطراف المتنازعة بما يخدم مصالحها، كما اعتمدت على المشاريع والاتفاقيات لخلق كيانات سياسية حديثة بصورة شرعية لدى المجتمع الدولي.

وقد سعت كل من فرنسا وبريطانيا إلى إنشاء دول في المشرق العربي وفقا لما يخدم مصالحهما، حيث أن بريطانيا كان لها دورًا هامًا في شبه الجزيرة العربية، حيث سعت هذه الأخيرة للسيطرة على المنطقة من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع القبائل وذلك لإيجاد حليف لها في المنطقة لتنفيذ مشاريعها وحماية مصالحها في هذه المنطقة، حيث عملت على خلق كيان جديد تمثل في المملكة العربية السعودية، إذ كان لبريطانيا دورًا بارزًا في تمكين حكم آل سعود ومساعدته في إزاحة آل رشيد والهاشميين،

وأيضا كان لها دور في التشكل التاريخي لبقية دول شبه الجزيرة العربية من خلال عقد اتفاقيات الحماية ومنعتهم من التعامل مع غيرها حتى قررت الانسحاب من شبه الجزيرة العربية، وخلال فترة تواجدها لعبت دورًا في رسم الحدود الجغرافية والسياسية في المنطقة معتمدة على الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات، بالنسبة إلى مصر والسودان كان لها دور في فصل مصر والسودان ورسم الحدود بينهما وفقا لاتفاقية الحكم الثنائي على السودان التي بموجبها رُسِمت الحدود الشمالية السودان، ليتم تعديلها فيما بعد من طرف بريطانيا بما يخدم مصالحها وبموجب نفس الاتفاقية بسطت بريطانيا نفوذها على السودان وخصوصًا جنوب السودان بعد أربعة سنوات من الاتفاقية وعملت على فصله عن الشمال معتمدة على سياسات مختلفة (المناطق المقفلة، إبعاد الموظفين الشماليين....)، بعد استقلال كلا الدولتين أحدثت بريطانيا نزاعات حدودية، وفيما يخص الهلال الخصيب اشتركت كل من فرنسا وبريطانيا في تشكل دول المنطقة وإنشاء كيانات سياسية وفقا لمخططات التقسيم التي جزئت المنطقة إلى الدول المتواجدة حاليا، كما كان لبريطانيا دورًا في نكبة فلسطين وخدمة المشروع الصهيوني وإقامة دولة الكيان الصهيوني من خلال زيادة الهجرة والاستيلاء على الأراضي ...، بينما كان لفرنسا دورًا في خلق دولتي سوريا ولبنان بعد أن كانتا دولة واحدة وقامت باستغلال التنوع الطائفي والعرقي والحركات الانفصالية والأقليات لجعل المنطقة تحت سيطرتها، والحال نفسه في العراق والأردن حيث قامت بريطانيا بفرض سياستها التي مكنت من ظهور دولة العراق والأردن، وهذا في فترة (1820-1971م) التي هي فترة التواجد البريطاني في شبه الجزيرة العربية باعتبارها أول منطقة تم احتلالها في المشرق العربي بداية من 1820م بتوقيع معاهدة السلام العامة بين بريطانيا والإمارات المتصالحة من هنا بدأ النفوذ البريطاني في المنطقة وسنة 1971م تمثل نهاية الحماية البريطانية في شبه الجزيرة العربية ومن هذا المنطلق موضوع دراستنا تحت عنوان: **دور القوى الاستعمارية(فرنسا وبريطانيا) في التشكل التاريخي لدول المشرق العربي (1820- 1971م).**

أسباب اختيار الموضوع:

1. **<u>الأسباب الذاتية:</u>**

- رغم أن الموضوع من اقتراح الأستاذ المشرف إلا أنه أثار فينا الرغبة لدراسته والكشف عن خبايا هذا الموضوع المتعلق بدور فرنسا وبريطانيا في خلق كيانات سياسية في المشرق العربي.

- الميول الشخصي لمعرفة كل ما يتعلق بتشكل دول المشرق العربي.

– الرغبة في التعرف على أهم الأساليب التي رُسمت بها الحدود والتي شكلت الكيانات السياسية الحديثة في المشرق العربي.

2. **الأسباب الموضوعية:**

- استفادتنا من العديد من المصادر التي تكلمت عن الدور الفرنسي والبريطاني في التشكل التاريخي الدول المشرق العربي.
- التعمق في البحث بما يتعلق بدور القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) في تشكل دول المشرق العربي وتسليط الضوء على أهم الجزئيات والخلفيات المتعلقة بموضوع البحث.
- إبراز أهم الخلفيات التي نتج عنها تقسيم ورسم الحدود في المشرق العربي وما ترتب عنها من خلافات ومشكلات حدودية بين الدول الجديدة.

إن تواجد فرنسا وبريطانيا في المشرق العربي وما نتج عنه من سياسات في المنطقة بعد بسط نفوذهما وهيمنتهما عليها، قد كان لهما دورًا في المنطقة تَمثل في تشكل كيانات سياسية مستقلة في المشرق العربي ومعترف بها، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **كيف ساهمت فرنسا وبريطانيا في التشكل التاريخي لدول المشرق العربي؟**

تندرج تحت الإشكالية **تساؤلات فرعية** تتمثل في:

- فيما تمثل الدور البريطاني في قيام دول شبه الجزيرة العربية ورسم حدودها؟
- كيف ساهمت بريطانيا في رسم الحدود بين مصر والسودان؟
- فيما تمثل دور فرنسا وبريطانيا في تشكل دول الهلال الخصيب؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع دراستنا في كونه يكشف جانبًا خفيًا وجدٌ هام من تاريخ المشرق العربي خلال الفترة المعاصرة وخصوصًا فيما يتعلق بتشكل دول المشرق العربي ودور هذه القوى الاستعمارية في تشكل هذه الدول وبروز كيانات سياسية مستقلة كل دولة عن الأخرى بموجب حدود تم وضعها ورسمها انطلاقا من معاهدات ومؤتمرات واتفاقيات ومشاريع ومخططات استعمارية.

أهداف الموضوع:

- إبراز دور بريطانيا في قيام دول شبه الجزيرة العربية ورسم حدودها.
- التعرف على الدور بريطانيا في رسم الحدود بين دولتي مصر والسودان وإثارتها للمشاكل الحدودية بين البلدين.
- تحديد الدور البريطاني والفرنسي في تشكل دول الهلال الخصيب.

المنهج المعتمد:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي؛ وذلك للوقوف على أهم الأحداث التاريخية والترتيب الكرونولوجي لظهور دول المشرق العربي نظرًا لما تستدعيه طبيعة الموضوع من ترتيب وتحليل للأحداث الكرونولوجية ولمختلف المعاهدات والاتفاقيات التي رُسمت بموجبها الحدود، وذلك لفهم دور القوى الاستعمارية خاصة فرنسا وبريطانيا في تشكل دول المشرق العربي .

وقُسم هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام، وقد تناولنا في الفصل الأول المعنون ب: دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدول شبه الجزيرة العربية تطرقنا فيه إلى ثلاثة عناصر أولا دور بريطانيا في التشكل التاريخي للدولة السعودية، وبقية دول شبه الجزيرة العربية ثانيا وتمثل العنصر الثالث في دور بريطانيا في رسم حدود دول شبه الجزيرة العربية.

أما الفصل الثاني تحت عنوان: دور بريطانيا في رسم حدود دولتي مصر والسودان أشرنا فيه إلى الدور البريطاني في فصل السودان عن مصر كعنصر أول، بالإضافة للعنصر الثاني الذي تناولنا فيه دور بريطانيا في فصل جنوب السودان عن شماله في فترة 1899– 1947م، وثالثا دور بريطانيا في غرس جذور النزاع بين مصر والسودان بعد الاستقلال.

والفصل الثالث: تحت عنوان دور كل من فرنسا وبريطانيا في التشكل التاريخي لدول الهلال الخصيب، أشرنا فيه إلى أربعة عناصر على التوالي مخططات تقسيم منطقة الهلال الخصيب، دور بريطانيا في نكبة فلسطين ودور فرنسا في التشكل التاريخي لدولتي سوريا ولبنان، بالإضافة إلى دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولتي الأردن والعراق.

ولإثراء هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع منها:

أهم المصادر المعتمد عليها: إيهاب عمر في كتابه" **الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي**" الذي أفادنا في أهم جزئية وهي معرفة الدور البريطاني في تشكيل دول شبه الجزيرة العربية كاملة وبالأخص الدولة السعودية وأهم المراحل التي مرت بها في توسعاتها، وكذلك اعتمدنا على شاكر محمود في مُؤلفه " **السودان** " الذي استفدنا منه حول السياسة البريطانية في فصل الجنوب السوداني عن شماله من خلال الإجراءات والقوانين المفروضة من قبل بريطانيا على السودان لتحقيق الفصل، وأيضًا من بين المصادر التي اعتمدنا عليها ستيفن هامسلي لونغريغ في كتابه " **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**" استقينا من خلاله سياسة التفرقة التي انتهجتها فرنسا في كلا الدولتين و التقسيم الذي قامت به واستغلالها للتباين في الطوائف الدينية.

أما بالنسبة للمراجع اعتمدنا على كتاب " **برسي كوكس السياسة البريطانية إزاء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915_ 1923)**" للمؤلف صابر فالح حمدي الذي تناول بداية الاتصالات البريطانية مع الدولة السعودية والمساعدات المقدمة من طرف بريطانيا لآل سعود لمواجهة خصومهم، وأيضا عبد الفتاح عبد الصمد منصور" **العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899_ 1924 م**" حيث يعتبر من المراجع المحورية وقد ساعدنا كثيرًا خصوصًا في الفصل الثاني المتعلق بمصر والسودان استقينا منه المادة العلمية المتعلقة باتفاقية الحكم الثنائي المصري الإنجليزي للسودان والتعديلات المتوالية للحدود بين البلدين، وكذلك جمال زكريا قاسم في مُؤلفه " **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**" المجلد الثاني والثالث؛ حيث تناول تطور النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربية، ساعدنا هذا المرجع فيما يتعلق بالفصل الأول دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدول شبه الجزيرة العربية، وكذلك مرجع آخر محمد حسن العيدروس في مؤلفه " **الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية**"، والعديد من المراجع الأخرى التي لا تقل أهمية عن باقي المراجع المذكورة.

صعوبات الموضوع:

- صعوبة الوصول إلى بعض المصادر والمراجع المتخصصة في عناصر موضوعنا خصوصًا الوثائق التاريخية الأصلية مثل: الاتفاقيات والمعاهدات " **نص الاتفاقية الأنجلو–عثمانية**" وكذلك بعض الخرائط المرتبطة بموضوعنا بشكل رئيسي مثل: **الخريطة الأصلية الملحقة بالاتفاقية الأنجلو– عثمانية 1913م وغيرها من الخرائط الأخرى** ، وكذلك بعض المقالات التي كانت لها

علاقة بأحد عناصر الموضوع ومن بين هذه المقالات: مقال ل: جمال محمد السيد ضلع تحت عنوان" **الأزمة الحدودية المصرية –السودانية**" حيث تناول مشكلة حلايب وشلاتين.

الفصل الأول:

دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدول شبه الجزيرة العربية

أولا: دور بريطانيا في التشكل التاريخي للدولة السعودية:

بداية الدولة السعودية كانت في منتصف القرن 18م والتي تعرف بالدولة السعودية الأولى التي انتهت سنة 1818م[1]، ظهر فيها المذهب الوهابي على يد محمد بن عبد الوهاب[2] الذي وقع مع محمد آل سعود اتفاق الدرعية سنة 1744م التي كانت بداية لدولة السعودية الأولى عاصمتها الدرعية[3]، لتنتهي على يد الجيوش المصرية، لتكون بداية الدولة السعودية الثانية بداية سنة 1824م على يد تركي بن عبد الله وحول العاصمة من الدرعية إلى الرياض[4]، نتيجة للصراع الداخلي استطاع محمد بن الرشيد من انهاء الدولة السعودية الثانية[5].

حيث يرى بعض الباحثين بأن وضع أسس الدولة السعودية الثالثة سنة 1902م كانت بإشراف من بريطانيا[6]، من خلال تقديم الدعم لعبد العزيز آل سعود* الذي تلقى مساعدات مكنته من الزحف نحو الرياض والاستيلاء عليها في 11جانفي 1903م وتم تنصيبه أميرا على الدولة وخُصص له مرتبا شهريا ثابتا من وزارة المستعمرات البريطانية[7]، والتي قامت بدور أساسي في تكوين شخصية عبد العزيز آل سعود وتأسيس حكمه وتوسيع رقعته وكسبه ولاء القبائل، تمثل الدعم المقدم من طرف بريطانيا بالدعم العسكري والمالي وكذلك مواجهة المعارضة والتوجيه والتنظيم[8].

---

[1] رأفت الشيخ غنيمي، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1922م، ص:164.

[2] جان جاك بيري، جزيرة العرب، تعر: نجد هاجر، سعيد الغر، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960م، ص:47.

[3] فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، موجز تأريخ الدولة السعودية (1157هـ/ 1744م) (1438هـ/2017م)، جامعة المجمعة، الرياض، 2018م، ص:29.

[4] المرجع نفسه، ص:47.

[5] حسين إبراهيم العطار، العلاقات البريطانية- السعودية، 1945- 1971م في عهد الملك عبد العزيز، المكتب المصري للمطبوعات، [د. ب]، 2007، ص:29.

[6] محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود، منظمة الاعلام الإسلامي، ط 2، إيران، 1987، ص:15.

*__عبد العزيز آل سعود:__ ولد سنة 1777م في الرياض نشأ وتربى على يد والده عبد الرحمان بن فيصل بن تركي عاصر الأحداث التي عاشتها الدولة السعودية الثانية تخطى الكثير من المصاعب في تأسيس مملكته الدولة السعودية الثالثة 1902م، __للمزيد ينظر:__ فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، المرجع السابق، ص:65.

[7] إيهاب عمر، الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج، دار الكتب، [د. ب]، 2008، ص:50.

[8] محمد علي سعيد، المصدر السابق، ص: 16.

بدأت الاتصالات في الفترة ما بين (1903– 1907م) بين الطرفين البريطاني من قبل المقيم البريطاني برسي كوكس*Percy Cox وآل سعود، الذي أراد هذا الأخير الدخول في الحماية البريطانية لإكمال توسعه لكن تم رفض طلبه من قبل المقيم البريطاني بحجة أنه ليس من الضرورة إقامة علاقات، ولكن يجب الحفاظ على تطوير صلاتها مع آل سعود[1]، حيث أن بريطانيا في بادئ الأمر لم تكن مهتمة بابن سعود رغم تقديم المساعدات، لكن تغير ذلك مع إتمام استيلاء ابن سعود على الإحساء سنة 1913م الذي أنهى الوجود العثماني في المنطقة[2]، مما زاد من الاهتمام البريطاني بابن سعود من خلال الاعتماد عليه بعد توسع نفوذه، لتعود الاتصالات البريطانية لدخول في حماية البريطانية من خلال شكسبير ** *Shakespeare* سنة 1913م الذي كان يزوده برزم ذهبية لكي يتم عقد اتفاقية الحماية[3].

1/ اتفاقية دارين سنة 1915م:

تم عقد اتفاقية الحماية دارين بعد عدة اتصالات ومراسلات بين آل سعود والحكومة البريطانية، والذي عرض عليهم العديد من الامتيازات ومساعدتهم مقابل أن يكون تحت رقابة او حماية بريطانيا، لكن هذه الأخيرة رفضت طلبه حتى سنة 1914م، لتعود الاتصالات مع استجابة بريطانيا بدخول آل سعود

***برسي كوكس Percy cox:** هو الابن الأصغر لآرثر كوكس *Arthur cox* من هاروول هال إيست *Esset Harwool Hall* تلقى تعليمه في هاروواساند هيرست التحق بالجيش سنة 1884 م بالإضافة إلى ذلك فهو عسكري إداري استعماري بريطاني شغل منصب قنصل ومعتمد في مسقط وعين بعد الحرب العالمية الأولى رئيسًا للقوات البريطانية الهندية ومندوب سياسي في العراق أشرف على تثبيت دعائم السيطرة البريطانية **للمزيد ينظر:**

Cox sir Percy Zachriyah, Sir Percy cox collection, sir Percy Zachriyah (1864-1937) Knight Major General colonial Administrator and diplomate, 1956, p: 01.

عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 5، [د. ن]، [د. ب]، [د. س]، ص: 236.

[1] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915– 1923)، دار العربية للعلوم ناشرون، لبنان 2016، ص– ص:24–25.

[2] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج؟، المصدر السابق، ص: 50.

** **شكسبير shkespeare:** ولد في 29 أكتوبر 1878م في مدينة مومباي الهندية، تخرج من الأكاديمية العسكرية الملكية البريطانية سنة 1896م، ولكي لا يلفت الأنظار كمخبر بريطاني عمل في الآثار والجغرافيا فرسم خرائط لشبه الجزيرة العربية للجيش البريطاني، وكان الرجل الثاني في الجيش السعودي وساهم بدور رئيسي في سيطرتهم على الإحساء لقي مصرعه في 24 جانفي 1915م، **للمزيد ينظر:** إيهاب عمر،"شكسبير العرب "...قصة بريطانياي الذي قاد جيش آل سعود حتى الموت، نشر في: 3اوت 2018م، الساعة: 06:54، تاريخ الاطلاع: 27جوان 2022م، الساعة: 13:18، متاح على: raseef22.net.

[3] محمد علي سعيد، المصدر السابق، ص:15.

تحت الحماية البريطانية[1]، لذلك تم إرسال شكسبير لإزالة مخاوف آل سعود من آل رشيد وحلفائهم العثمانيين، بإرساله مسودة ابتدائية لاتفاقية الحماية للحكومة للبريطانية للموافقة عليها وإجراء تعديلات على الاتفاقية[2]، وتأسيسًا على ذلك في 26 ديسمبر 1915م التقى عبد العزيز آل سعود وبرسي كوكس وفلبي*** Philby* في العقير في جزيرة دارين وسميت الاتفاقية على المكان الذي وقعت فيه، وتمت المصادقة عليها سنة 1916م[3]، وتم توقيع معاهدة دارين **(ينظر للملحق رقم 01)** التي اعترفت فيها بريطانيا عبد العزيز آل سعود على أنه حاكم مستقل " **تعترف بريطانيا وتقبل أن نجد والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها وأراضيها...والمرافئ التابعة لها على سواحل الخليج العجم هي بلاد آل سعود وإذًا تعترف بابن سعود حاكما مستقلا...**"، حددت بريطانيا المناطق التي يجب أن يتواجد في آل سعود تحت حكم عبد العزيز، وتتعهد بريطانيا من طرفها بحمايته من أي خطر أجنبي وحماية مصالحه وبلاده، وبالمقابل وافق عبد العزيز ان لا يتعامل مع اية دولة أجنبية دون علم بريطانيا، تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أن "**يتعهد ابن سعود بصورة قطعية بأن لا يتخلى ولا يبيع أو يرهن أو يؤجر...لأية دولة اجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية**" وتعهد أيضا بأن لا يتدخل في أراضي الكويت والبحرين وأراضي شيخي قطر وساحل عمان اللذان تحت حماية الحكومة البريطانية التي سوف تقرر هذه الأخيرة حدود الدولة السعودية مع جاراتها فيما بعد[4].

ونتيجة لذلك تم رفع مرتب عبد العزيز آل سعود من خمسمائة جنيه إسترليني إلى خمسة ألف[5]، وقرض بعشرين ألف جنيه إسترليني، وألف قطعة سلاح ومائتي ألف وحدة ذخيرة، كما قد أطلق عليه

---

[1] محمد حسن العيدروس، << اتفاقية "دارين" 1915 م بين آل سعود وبريطانيا " دراسة وثائقية">>، مجلة جامعة دمشق، م 12، ع 1+ 2، 2005 م، ص-ص: 96- 101.

[2] المرجع نفسه، ص: 104

*** **فلبي *Philby*:** هو هنري سانت جون فلبي (1885- 1965 م) مستشرق بريطاني عمل في العراق ودخل الرياض سنة 1917 م تعرف عن عبد العزيز آل سعود عمل فيها تاجرا بداية من 1926 كتب عن تجارة نجد وغيرها من المؤلفات أعلن إسلامه سنة 1930 م مما قربه من عبد العزيز ودخل معه مكة وطائف. **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 7، [د. ن]، [د. ب]، [د. س]، ص: 24.

[3] أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1995 م، ص:309.

[4] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج، المصدر السابق، ص-ص: 172-174.

[5] محمد علي سعيد، المصدر السبق، ص: 27.

برسي كوكس سلطان نجد[1] " **نحن لن نمنحك لقب – أمير– فقد كنت أميرًا بطبعتك... أما اللقب الذي سأقلدك وسامه باسم بريطانيا... فهو – السلطان–...سلطان نجد والإحساء...**"، ومنذ 1915م بدأ عبد العزيز آل سعود يتلقى مرتبا شهريا إلى جانب إرسال خبراء عسكريين من بينهم شكسبير[2]، كما اعترف عبد العزيز أن بريطانيا هي من كونت شخصيته وهذا ما صرح عنه برسي كوكس عن أجواء الاتفاق "**لقد اعجبت به قلت له أنك شخصية قوية يا عبد العزيز فرد عبد العزيز بقوله أنتم من كونتم لي هذه الشخصية**"[3]، وفي مقابل هذا طلب برسي كوكس من عبد العزيز قبول فلسطين وطنًا قوميًا لليهود فرد قائلا:" **إذا كان لاعترافي أهمية عندكم فأنا اعترف ألف مرة بإعطاء اليهود وطنًا قوميًا في فلسطين...**" واخرج ورقة من جيبه كتب فيها" **أنا السلطان عبد العزيز...لا مانع بإعطاء فلسطين للمساكين اليهود**" لم يُرد ابن سعود إغضاب بريطانيا لأن عددًا من أهل فلسطين سوف يشردون قائلا: "بريطانيا هي من سوف تحميني لتحرق فلسطين بعد هذا ولكن لا تقطع المعونات البريطانية"، هنا كان آل سعود يريد اعتراف بريطانيا بالأراضي التي سيطر عليها وفي مقابل ذلك يرضي بريطانيا بأي طريقة ولم يُرد قطع المعونات فهذه الأخيرة كانت هدف آل سعود؛ أي أنه كان يريد ضمان استمرار المعونات البريطانية بأي طريقة كانت، لذلك لم يهمه الشعب الفلسطيني فمنح ووافق على إعطائهم فلسطين وجعله وطنًا لليهود وبهذا كانت بداية التأسيس لوطن قومي لليهود وسببا في ما هي عليه فلسطين حاليا[4].

2/ دور بريطانيا في النزاع بين آل سعود وآل رشيد:

بريطانيا من أجل حماية مصالحها تدخلت في النزاع بين آل سعود وآل رشيد، وتمثل في عرقلة آل رشيد وحلفائهم العثمانيين[5]، وكذلك صرف آل سعود عن التوسع في ساحل الخليج العربي من خلال

[1] محمد حسن العيدروس، << اتفاقية "دارين" 1915 م بين ابن سعود وبريطانيا "دراسة وثائقية" >>، المرجع السابق، ص: 118.

[2] محمد علي سعيد، المصدر السابق، ص: 27.

[3] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج، المصدر السابق، ص: 73.

[4] المصدر نفسه، ص– ص: 65–66.

[5] محمد حسن العيدروس، <<اتفاقية "دارين" 1915 م بين ابن سعود وبريطانيا" دراسة وثائقية" >> ، المرجع السابق، ص: 93.

مواجهة آل رشيد[1]، ولعل أهمها هو الاحتلال البريطاني للبصرة الذي رأى برسي كوكس فيه ضرورة الاتصال بآل سعود لأنه الوحيد الذي يستطيع حماية الجناح الايسر للقوات البريطانية[2].

بعدما تم توقيع معاهدة دارين اعتبرت بريطانيا آل سعود ورقة رابحة، واستخدمتها في مواجهة آل رشيد[3]، ولذلك استغلت حاجة آل سعود للمال والسلاح وقررت إقامة علاقات معه لضمان الطرق المؤدية لمستعمراتها، وأيضا حائل كانت تشكل خطرًا للحملة لاحتلال العراق وذلك لوجود علاقات قوية بين آل رشيد والعثمانيين من خلال تقديم مساعدات عسكرية من الأسلحة وألف بندقية "مازور *Mazur*" ومائتي ألف طلقة وقرض بعشرين ألف ليرة عثمانية[4]، وعلى هذا الأساس أرسلت بريطانيا شكسبير للاجتماع بابن سعود في الفترة من نوفمبر 1914م إلى جانفي 1915م من أجل التعاون، وقد كان لشكسبير دورًا هامًا في تزويد الجيش السعودي "جيش الإخوان" خلال قيادته لقوات عبد العزيز وهذا دليل على الدعم البريطاني العسكري والسياسي، حيث عمل شكسبير على تزويد جيش الإخوان بما يحتاجه لأن مهمته هي تقوية ابن سعود ودعم توسعاته كما شارك شكسبير في معركة الجراب في25 جانفي 1915م التي قتل فيها[5].

عُقدت العديد من الاجتماعات بين برسي كوكس وآل سعود للتحضير لحملة للقضاء على آل رشيد؛ حيث عقد أول اجتماع ما بين 11-12 نوفمبر1916م لتتم دعوة برسي كوكس لآل سعود للبصرة في ديسمبر1916م حيث تم استعراض الأسلحة الحديثة أمام آل سعود بما فيها الطائرات وقدمت له مساعدات مالية وعسكرية، كما قد أرسل بعثة بريطانية لزيارة الحجاز لتوثيق العلاقات مع ابن سعود للتخلص من آل رشيد الذي ظل عائقًا لترسيخ النفوذ البريطاني في المنطقة[6]، وفي سنة 1917م حاول

---

[1] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص:34

[2] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس السياسة البريطانية إزاء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915- 1923)، المرجع السابق، ص: 20.

[3] محمد علي سعيد، المصدر السابق، ص: 20.

[4] محمد حسن العيدروس، << اتفاقية "دارين" 1915 م بين ابن سعود وبريطانيا " دراسة وثائقية ">>، المرجع السابق، ص: 115.

[5] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس السياسة البريطانية إزاء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915- 1923م)، المرجع السابق، ص، ص: 51، 55.

[6] المرجع نفسه، ص- ص: 55-56

البريطانيون الاشتراك في الحرب ضد آل رشيد وسمحت لهم باحتلال حائل[1]، لكن بمجرد سقوط القدس وانتهت الحرب حتى أرسل برسي كوكس دعوة إلى فلبي للعودة لبغداد وأن أمر حائل لم يعد يهم بريطانيا، لكن فلبي وعد ابن سعود بأنه سوف يقنع برسي كوكس بتدعيمه في حربه ضد آل رشيد[2]، ليتم عقد اتفاقية في06مارس 1918م لقيادة حملة ضد العثمانيين باعتبارهم مصدر تمويل آل رشيد [3]، وضح برسي كوكس أنه ليس معارض للتحرك ضدهم إلا أنه في 2ماي من نفس السنة تراجع عن قراره وأنه من الأفضل بقاء آل رشيد وعدم السماح لآل سعود بمهاجمة حائل بحجة إحداث توازن القوى السياسية في المنطقة، وأرادت أيضا بريطانيا بقاء التوتر وانعدام الثقة بين الأمراء لتعزيز مصالحها الإستراتيجية والتجارية، كما أنها دعت لتحالف بين آل رشيد والشريف حسين بن علي على حساب آل سعود لكن هذا الأخير جمع جيوشه ومعداته وقسمها إلى ثلاثة فرق وحاصر حائل اقتصاديا ودخلها في2 نوفمبر 1921م[4].

3/ دور بريطانيا في النزاع بين آل سعود والهاشميين.

بدأت علاقة الهاشميين مع آل سعود في القرن 18م، عند ظهور الحركة الإصلاحية في نجد وسط الجزيرة العربية، التي قام بها محمد بن عبد الوهاب بمساعدة آل سعود بتوسيع نفوذه حتى وصل إلى الحجاز، وتعين الشريف حسين بن علي* أميرًا على مكة، هنا بدأ الاحتكاك بين الطرفيين[5]، وكان السبب

---

[1] جوزيف كوستنر، العربية السعودية 1916-1932 من القبلية إلى الملكية، تر: إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، [د. س]، ص: 32

[2] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915/1923م)، المرجع السابق، ص: 58.

[3] جوزيف كوستنر، المرجع السابق، ص: 32.

[4] صبري فالح الحمدي، المرجع السابق، ص- ص: 58- 66.

*__الشريف حسين بن علي: (1854- 1931م)__: آخر الأشراف الهاشميين من حكم مكة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918م واشتد الخلاف بينه وبين آل سعود وانتقل من مكة إلى جدة سنة 1914م ليصل إلى العقبة الحدود الشمالية للحجاز ثم ذهب إلى قبرص على متن مدرعة بريطانية بقي فيها حتى توفي ثم نقل رفاته إلى القدس. **للمزيد ينظر**: مليود بلعالية، << بريطانيا ورسم حدود شبه الجزيرة العربية: قراءة في أسباب ونتائج الخلاف الهاشمي السعودي (1917-1925م)>>، المجلة التاريخية الجزائرية، م 4، ع 22، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2020 م، ص:170.

[5] المرجع نفسه، ص: 161.

السياسي أن آل سعود كان يسعى لتحقيق مكانته المشيخية بينما الشريف حسين بن علي كانت له أطماع توسعية ورغبته أن يصبح ملكًا بارزًا في الوطن العربي[1].

كثفت بريطانيا الاتصال بالشخصيات الهامة في شبه الجزيرة العربية التي تهدف إلى إقامة تحالف وقد شملت كل من الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود[2]، وكان أول اتصال رسمي في نهاية سنة 1914م من طرف السير مكماهون *McMahon* المندوب السامي البريطاني في القاهرة وطلب من الشريف حسين إعلان الثورة العربية وتعهد له مقابل ذلك تنصيبه ملكًا على الدولة العربية وتضم سوريا الكبرى والعراق وفلسطين والجزيرة العربية[3]، وبالنسبة لعبد العزيز آل سعود تم الاتصال من طرف برسي كوكس في سنة 1915م بطلب من الحكومة البريطانية وعقد ما يعرف باتفاقية دارين في26 ديسمبر 1915م وقد تم التطرق إلى أهم ما جاء فيها، بالإضافة إلى دعم بريطانيا لآل سعود ضد أي خطر محتمل المتمثل في الشريف حسين وآل رشيد أمير حائل[4]، هذا يدل على أن كل من الشريف حسين وآل سعود كانوا عبارة عن دمى في يد بريطانيا وأداة لتحقيق مصالحها في المنطقة وعليه أرسل آل سعود للاتصال بالشريف حسين يخبره بما حدث بينه وبين برسي كوكس، فخشي أن يتقدم آل سعود أمراء العرب في الزعامة والنفوذ وعلى هذا أبرم معاهدة سرًا وتسارع إلى قبول بنودها الخمسة وتضمنت ما يلي:

- تتعهد بريطانيا بتشكيل حكومة عربية مستقلة في الداخل والخارج.
- تتعهد بريطانيا بالمحافظة على الحكومة وصيانتها من أي تدخل.
- تتعهد بريطانيا بقطع الخط من مرسين في وطأة الحرب.
- تكون ولاية البصرة تحت اشراف بريطانيا إلى أن تُتِم الحكومة الجديدة تنظيمها ماديًا.
- تتعهد بريطانيا بالقيام بكل ما تحتاجه الحكومة العربية من الأسلحة والذخيرة والمال مدة الحرب[5].

---

[1] جوزيف كوستنر، المرجع السابق، ص-ص: 27-28.

[2] جاسم حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الأثير، بغداد، 2005م، ص: 252.

[3] ناصر الفرج، قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية)، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، [د. س]، ص:38.

[4] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء امراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915- 1923م)، المرجع السابق، ص- ص: 124- 125.

[5] صلاح الدين مختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج2، دار مكتبة الحياة، لبنان، [د. س]، ص- ص:177- 179.

وعلى الرغم من ذلك كانت بريطانيا مساندة لآل سعود حيث نصح فلبي بتقوية آل سعود من أجل خدمة السياسة البريطانية ضد الملك حسين الذي أصر على الموافقة من أجل مستقبل البلاد العربية عامة وفلسطين خاصة وإمداده بالسلاح والمخططات العسكرية التي تساعده لمواجهة الشريف حسين والقضاء عليه، كما حقق آل سعود لبريطانيا بإسقاط أي وثيقة تلزمها بقيام الدولة العربية واعترافها لقيام وطن قومي لليهود في فلسطين والشريف حسين كان معارض لقيام وطن لليهود ويعارض الانتداب، ونجد أن بريطانيا هي الأخرى تميل إلى مساعدته بشكل واضح في التخلص من مشاكله القبليّة منذ اتفاقية دارين 1915م.[1]

اتسمت السياسة البريطانية سنة 1917م مع الشريف حسين وآل سعود بالدهاء والخداع، التي انعكست على علاقتها في الحجاز ونَجد من خلال وزارة حكومة الهند البريطانية وذلك من أجل السيطرة على شبه الجزيرة العربية بما يتفق مع مصالح بريطانيا في الهند، وذلك بتأمين طريق الهند عبر الخليج العربي وبالتالي حماية مصالح بريطانيا التي يجب أن تتقرب من آل سعود لتنفيذ أهدافها من جهة والمكتب العربي التابع لوزارة الخارجية البريطانية من جهة ثانية، الذي رأى في الشريف حسين أداة لتنفيذ مخططات بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، وسياسة الازدواجية هذه القائمة على الدهاء والخداع ساهمت في بروز خلافات بين الشريف حسين وآل سعود بعد إعلان الشريف حسين نفسه ملكا على المشرق العربي في 4 نوفمبر 1916م الذي رد عليه ابن آل سعود برسم الحدود بين نجد والحجاز، واستغلت بريطانيا هذا الخلاف لضمان ولائهما لخدمة مصالحها للقضاء على العثمانيين في حين اعتقد الطرفيين بأنه يتمتع بتأييد لمواجهة الآخر،تجدد الخلاف بين آل سعود وآل رشيد، حول واحة التربة شرق الطائف وكان يرى كلٌ منهما أحقيته في الواحة التي كان أميرها خالد بن لؤي الذي طلب المساعدة من آل سعود بعد إرسال ثلاث حملات من قبل الشريف حسين لاسترجاع الواحة، هنا تدخلت بريطانيا التي انحازت لآل سعود، أما الشريف حسين رفض الاعتراف بالهزيمة وبالتالي فشلت الوساطة البريطانية والتي انحازت لآل سعود، في 16 ماي 1916م أرادت بريطانيا عقد الصلح الذي رفضه الشريف حسين وقرر عقد اتفاقية مع آل رشيد[2].

قبل اعلان قيام الدولة السعودية قام آل سعود بمهاجمة الشريف حسين بعد إعلان نفسه خليفة على المسلمين، وتم الاستعداد للحرب ففي سبتمبر 1924م توجهت قوات جيش الإخوان إلى مكة وكان قد

[1] محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، [د. ب]، 2002 م، ص: 195.

[2] ميلود بلعالية، المرجع السابق، ص- ص: 164- 167.

تنازل الشريف حسين لابنه مما اضطر لطلب الوساطة البريطانية بينه وبين عبد العزيز آل سعود بعد دخول قواته للمدينة المنورة وبوساطة بريطانية تم التنازل على العرش واستطاع عبد العزيز من فرض سيطرته بدعم من الخبراء البريطانيين ومالهم وأسلحتهم، وتم عقد معاهدة بريطانية سعودية في 20 ماي 1927م[1]، ليصدر المرسوم الملكي بتوحيد البلاد تحت مسمى المملكة العربية السعودية[2].

أرادت بريطانيا من هذا الدعم والدور لإنشاء المملكة العربية السعودية، جعل آل سعود سيدًا المشرق العربي وهذا ما جاء على لسان تشرشل" **أريد أن أرى ابن سعود سيدًا على الشرق الأوسط وكبير كبراء هذا الشرق...**" ونقلا عن حاييم وايزمان *Haïm Weizman** اول رئيس لإسرائيل "**إنشاء الكيان السعودي هو مشروع بريطانيا الأول ... والمشروع الثاني ..إنشاء الكيان الصهيوني بواسطته**" وأخبر تشرشل وايزمان بأنه وضع لكم مشروع لا يتم تنفيذه إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو أنه يريد ابن سعود سيدًا على المشرق العربي وأن يتفق معكم أولاً متى تم تأسيس حكم آل سعود يمكنكم الأخذ منه ما يمكن أخذه، وهكذا أسست بريطانيا مشروع العرش السعودي كمشروع أولي لإنشاء الكيان الصهيوني[3].

---

[1] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص: 254.

[2] محمد حرب، الملك عبد العزيز آل سعود، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1991 م، ص: 101.

* **حاييم وايزمان *Haïm Weizman***: زعيم صهيوني وعالم كيميائي أول رئيس لإسرائيل كان من العناصر الصهيونية النشطة منذ بداية الحركة عيّن مديرًا لمختبرات الأسلحة البحرية البريطانية وشارك في المفاوضات التي أسفرت عن وعد بلفور. **للمزيد ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، ج 07، المرجع السابق، ص:254.

[3] ناصر السعيد، تاريخ آل سعود، ج 1، مكتبة مؤمن قريش، [د. ب]، [د. س]، ص- ص:590-591.

ثانيا: دور بريطانيا في التشكل التاريخي لبقية دول شبه الجزيرة العربية.

1/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة الكويت:

تدخلت بريطانيا في الكويت سنة 1899م، وهي سنة توقيع مبارك الصُباح وبريطانيا اتفاقية[1] وُضعت الكويت بموجبها تحت الحماية والحكم البريطاني[2] وكانت سرية ولم تعلم بها الدولة العثمانية[3]، ونصت على أن يتعهد مبارك الصُباح عن نفسه وورثته بعدم استقبال وكلاء وممثلين لدول أخرى في الكويت دون موافقة بريطانيا، وعلى أن لا يبيع أو يؤجر أو يرهن أي جزء من أراضيه إلى أي حكومة أو دولة أجنبية دون موافقة بريطانيا، بعدها أنزلت بريطانيا العلم العثماني ورفعت محله علم سمي علم الكويت سنة 1902م، كما قد اعترفت بالأراضي الكويتية في 29 جويلية 1913م بعد توقيع اتفاقية بين الدولة العثمانية وبريطانيا والتي اعترفت فيها الحكومة البريطانية بسلطة مبارك الصُباح على القبائل، وحددت بريطانيا الحدود العراقية الكويتية على إثر رسائل بين الوكيل البريطاني في الكويت الميجور مور *the Megurmr* وبين برسي كوكس المندوب السياسي في العراق[4].

كان لبريطانيا دور في تمكين حكم آل الصُباح ، وأول ما قامت به قبل توقيع اتفاقية سنة 1899م في إطار العلاقات التجارية سنة 1896م بعد وفاة عبد الله الثاني الصُباح تولى أخوه احمد الصُباح الحكم بمساعدة إخوته جراح ومبارك الصُباح وتم نفي هذا الأخير بعد الاستشعار بخطره من طرف محمد وجراح الصباح إلى الهند التي كانت من المستعمرات البريطانية، أين كان مبارك الصُباح من المؤيدين لبريطانيا التي كانت تريد حاكما للكويت مواليًا لها، والتي وضعت الأموال تحت تصرفه من طرف المخابرات البريطانية ففي 17 ماي 1896م دبرت انقلابًا عسكريا قاده مبارك الصُباح[5]، وأيضا توقيع معاهدة الحماية وتم الاعتراف بشرعية سيادة آل الصُباح كأسرة حاكمة وتحديد أراضيها وحماية الأسرة[6].

---

[1] جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الامل، [د. ب]، 1991 م، ص: 128.

[2] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج؟، المصدر السابق، ص: 146.

[3] رضا هلال، الصراع على الكويت، دار الجيل، بيروت، 1991 م، ص- ص: 17- 19.

[4] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج؟، المصدر السابق، ص: 145.

[5] المصدر نفسه، ص: 145.

[6] الركيبي جمال الدين، أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى، الجزائر، [د. س]، ص- ص: 39-40.

لقد كان لمبارك الصُباح رغبة في اعتراف بريطانيا بالمشيخة وأن يكون تحت راية التاج البريطاني إلا أنه توفي سنة 1915م وتولى بعده أحمد جابر الذي أعطى امتياز البترول لبريطانيا، لتوقع في19 جوان 1961م اتفاق الاستقلال الذي ألغى اتفاقية 1899م على أن يتم استمرار علاقة الصداقة والتشاور بين البلدين[1].

2/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة اليمن:

سيطرت بريطانيا على جنوب اليمن سنة 1839م وهي نفس السنة التي وقعت فيها اتفاقية الصداقة بين بريطانيا وسلطنة لَحِج في 18 جوان 1839م، الذي اعترف فيها هذا الأخير بسيطرة بريطانيا على عدن[2]، أطلقت عليها مستعمرة عدن ومحمياتها[3] للتوضيح أن شمال اليمن كان تحت الحكم العثماني وعاصمته صنعاء[4]، وبالرجوع لجنوب اليمن اعتمدت بريطانيا على مبدأ فرق تسد* في حيال المناطق الداخلية من أجل الإبقاء على التشتت[5] كما أنها لجأت لعقد مجموعة من معاهدات الحماية مع الإمارات اليمنية التي بلغ عددها تسعين معاهدة تعهدت فيها بريطانيا بحماية السلطنات والمشايخ من العدو الخارجي[6]، وبالمقابل عدم تخليهم عن أراضيهم إلا لبريطانيا وعدم إقامة علاقات مع أي دولة اجنبية[7].

في إطار السياسة البريطانية فرق تسد التي تبناها الكابتن هينس *Hines Capitan* المقيم البريطاني الذي عمد على إثارة قبيلة على الأخرى من خلال رسالة من إدارة شركة الهند الشرقية "حرض

---

[1] رضا هلال، المرجع السابق، ص: 22.

[2] فتيالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من اجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، تر: سليم توما، دار التقدم، موسكو، [د. س]، ص: 9.

[3] جاسم حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص:279.

[4] محمد احمد موسى العبادي، الحدود اليمنية السعودية دراسة جغرافية سياسية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، 2008 م، ص: 90.

* **فرق تسد:** هي سياسة تقضي بإضعاف الخصوم والاعداء عن طريق الخلافات والانقسامات من أجل عدم توحيدهم عن طريق تجزئة قواهم وإثارة الواحد ضد الأخر. **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 3، المؤسسة العربية لدراسات، [د. ب]، [د. س]، ص:390.

[5] جاسم حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص: 281.

[6] علي الصراف، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، مكتبة الرياض الريس للكتب، لندن، 1992، ص: 27.

[7] جاسم حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص:279.

القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تحتاج إلى قوات بريطانية ...فمثل هذه السياسة تفيد الانجليز في عدن ..."، وبالفعل استطاعت إحكام سيطرتها على عدن، كما لعبت بريطانيا دورًا في الحكم بين منازعات القبيلة التي تكون قد شجعتها سرًا وأحيانا تتدخل في حل النزاعات بين الإمارات مثلما حدث بين الكثيري والقعيطي التي تدخلت من أجل هذا الأخير وانتهى الخلاف بتوقيع المعاهدة الثلاثية (بريطانية- كثرية قطعية) وتم إعلانهم حلفاء لبريطانيا، نستنتج من هنا أن بريطانيا هدفها في إثارة الخلافات والتدخل لحلها من اجل إدخال الإمارات تحت حمايتها لتضمن ولائها وعدم القيام بأية أعمال ضدها[1].

بعد الحرب العالمية الأولى تم استقلال اليمن الشمالي وانسحاب العثمانيين الذين اعترفوا بسلطة بريطانيا على اليمن الجنوبي سنة 1914م، التي عمد بعدها الإمام يحي إلى تحقيق الوحدة مما أثار في القبائل الجنوبية القيام بأعمال ضد بريطانيا وقدم لهم مساعدات بداية من سنة 1919م، التي ردت عليها بريطانيا بإثارة الخلافات القبلية والطائفية في محاولة لاستمالة أمراء المحميات التي قدمت لهم المال والسلاح وشكلت قوات محميات عدن يقودها ضابط بريطاني، فشنوا هجمات على اليمن الشمالي في الفترة من 1928م إلى 1932م استخدمت بريطانيا سلاح الجو الذي يعد سببًا للهزيمة التي انتهت بتوقيع معاهدة في 11 فيفري 1932م معترفة بسلطة الإمام على اليمن الشمالي تحت الحماية البريطانية مدتها أربعين سنة على أن يتم تقرير مصير اليمن الجنوبي[2].

سعت بريطانيا أيضا إلى تقسيم جنوب اليمن إلى محميتين، الأولى المحمية الغربية(سلطنة لحج، مشيخة العلوي والعقربي، إمارة الضلع، سلطنتي العوالق العليا ومشيخة العوالق العليا، إمارة بيجان، سلطنة الحواشي، اتحاد دثنية، سلطنتي يافع العليا ويافع السفلى، مشيخة الشعب، منطقة القطيبي، وخمسة مشيخات صغيرة في يافع العليا: بوسى، المفلحي، الحضرمي، دوبي، الموسطي[3]، وقد قسمت هذه المحمية الى خمسة اقسام ادارية[4]، والثانية المحمية الشرقية ضمت: سلطنة الشحر، المكلا، القطعي، سلطنة الكثيري، سلطنة مهره في قشن وسقطرى او سلطنتي الوحيدي[5].

---

[1] علي الصراف، المرجع السابق، ص- ص: 33-36.

[2] المرجع نفسه، ص- ص: 36- 40.

[3] فتيالي ناؤومكين، المصدر السابق، ص: 12.

[4] علي الصراف، المرجع السابق، ص: 41.

[5] فتيالي ناؤومكين، المصدر السابق، ص: 12.

أقرت بريطانيا نظام الحكم الوراثي في السلطنة وذلك بعد توقيعها معاهدة مع سلطان القعيطي في أوت 1938م، وعملت بعد ذلك على توحيد الإمارات والسلطنات ومشيخات الجنوب، جرت مفاوضات فيما بينهم من جانفي 1954م ومارس 1956م وتم تشكيل أول اتحاد في14 فيفري 1959م ضم خمس سلطنات واطلق عليه اتحاد الجنوب العربي لتنظم ثلاثة إمارات سنة 1960م وإمارات أخرى في 18 جانفي 1963م اندمجت مستعمرة عدن، وتم اختيار العاصمة أطلق عليها الاتحاد فهدف بريطانيا من الاتحاد هو توحيد النظام الإداري وفرض المشاريع بما يتلاءم مع مصالحها وتشكل مستقبل المنطقة بما يتماشى مع مصالحها الاقتصادية والعسكرية[1].

بعد قيام الثورة اليمنية سنة 1962م بقيادة الجبهة القومية، حاولت بريطانيا عرقلتها إلا أن شيئا لم يتغير وأصبح الاستقلال أمرًا مطلوبا ومع إصرارهم عليه اضطرت بريطانيا في2 نوفمبر1967م إلى الاعتراف بالجبهة القومية الممثل الشرعي لجنوب اليمن وعقدت مفاوضات بين 21- 29 نوفمبر1967م وقبل يوم من انتهائها أعلنت بريطانيا عن نهاية الحماية البريطانية على جنوب اليمن وأصبحت جمهورية في30 نوفمبر1967م[2].

3/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة سلطنة عمان:

كان التواجد البريطاني في سلطنة عمان في أسرة بوسعيد في فترة سعيد بن سلطان وذلك خلال قضاء بريطانيا على القواسم الذين قادوا ثلاث حملات ضدهم وأيضا ضد الهجمات السعودية[3]، عقدت اتفاقية في سنة1789م جعلت بريطانيا تتحكم في تجارة عُمان وعقد اتفاق ثاني سنة 1800م يحق لبريطانيا تعيين معتمد دائم في مسقط [4].

عملت بريطانيا على تقسيم عمان بعد وفاة سعيد بن سلطان الذي نشب خلاف بين ولديه[5] ثويني وماجد، واستغلت بريطانيا الفرصة وعملت على تقسيم البلاد إلى قسمين؛ الأول القسم الآسيوي وهي عمان الحالية حكمها ثويني بن سعيد والقسم الثاني الإفريقي يحكمه ماجد بن سعيد ولاية زنجبار في جمهورية

---

[1] جاسم حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص- ص: 288- 290.

[2] المرجع نفسه، ص: 294.

[3] محمد علي القوزي، دراسة في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة، بيروت، 1999م، ص: 414.

[4] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج؟، المصدر السابق، ص 238.

[5] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص:414.

تنزانيا الحالية وذلك سنة 1862م[1]، وفي نفس السنة اعترفت بريطانيا رفقة فرنسا باستقلال عُمان، لكن بريطانيا حاولت تحويلها سنة 1891م إلى محمية وهذا ما اعترضت عليه فرنسا، ولهذا لجأت بريطانيا إلى الحيلة وأخذت تحكم سلطنة عمان عن طريق الموظفين البريطانيين [2].

بالنسبة لنظام الحكم شجعت بريطانيا الحكم الوراثي وإشاعة الفوضى الداخلية بين افراد الاسرة، مثلما شجعت سالم ثويني على قتل والده سنة 1866م واعترفت الحكومة البريطانية في الهند بأنه سلطان على عُمان من طرف المقيم البريطاني لويس بيلي*Billy* وقد منعت بريطانيا أي عملية توحيد من بينها هي محاولة عزان بن قيس بن احمد بن سعيد البوسعيدي، وقد توالى على سلطنة عمان العديد من الخلفاء حتى فيصل بن تركي (1888-1913م) نتيجة لسياسته تأخرت بريطانيا بالاعتراف بالسلطنة حتى سنة 1890م[3]، لتوقع معاهدة في سنة 1891م التي قيدت البيع والهبة أو التخلي إلا لبريطانيا التي كانت مراقبة للوضع في سلطنة عمان وحماية وتأمين مصالحها وفي سنة 1895م أعطت مبلغ قدره إثني عشر ألف روبية لمواجهة الثورة[4].

تدخلت بريطانيا في من يحكم عُمان وهذا اتضح في فترة تيمور بن فيصل الذي خلف والده فيصل بن تركي من (1913-1919م)، الذي خرج في رحلة علاج إلى الهند ولمقابلة اللورد تشيملوسفورد*Chelmsford*، الذي طلب منه بأن يتنازل على العرش، في تقرير أرسله وزير خارجية الهند طلب من الحكومة البريطانية بحل مشكلة العرش بثلاثة خيارات[5]؛ الأول أن يتنازل على العرش ويضع ابنه مكانه مع مجلس وصاية، أما الثاني لا يسمح له بالتنازل على العرش بينما تدير الحكومة البريطانية البلاد من خلال مجلس الوصاية والثالث إجباره على العودة لبلاده، ليتم عقد مفاوضات مع تيمور بن فيصل الذي تم إقناعه من طرف وينغت *wyanghti* للعودة إلى مسقط لمدة خمسة أشهر ليتم تقليصها

---

[1] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج؟، المصدر السابق، ص: 293.

[2] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص، ص: 419، 415.

[3] فاهد سليمان،<< صفحات من تاريخ العلاقات العمانية_البريطانية1813_ 1913>>، قلعة تاريخ، ع 9، [د. ب]، جوان 2019م، ص- ص: 9- 13.

[4] المرجع نفسه، ص- ص: 18- 20.

[5] ثابت غازي بدر العمري، الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة في عمان 1913-1965 م، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2008- 2009 م، ص:67.

إلى شهر واحد[1]، ليعرب سنة 1931م على عدم العودة لمسقط واختار ابنه سعيد بن تيمور خليفة له وهذا ما تم تفويضه من ملك الحكومة البريطانية في الهند [2].

3-1/ دور بريطانيا في النزاع بين السلطنة والإمامة*:

بريطانيا وسلاطين عُمان لم يرضوا بالإمامة، وحاول تيمور بن فيصل التسوية مع الإمامة لكنه لم ينجح بسبب أن كل من الامامة والسلطنة يرى أحقيته في السلطة، فبريطانيا نصحت تيمور بمواصلة الحل السلمي بسبب أنها لا تستطيع مساعدتهم بسبب انشغالها بالحرب العالمية الأولى، لكن الامامة بقيادة الإمام سالم قام بالهجوم في ديسمبر 1914م، إلا أنه اصطدم بالقوات البريطانية[3].

كانت بريطانيا تنتظر نهاية الحرب العالمية الأولى، لتحل النزاع لصالح السلطنة وإلا قدمت تهديد للإمام في حالة عدم قبوله للاجتماع باعتباره الوسيلة الوحيد لتسوية النزاع وأن لا يتم منع استيراد الحبوب والأقمشة ومن بيع منتجاتهم لكن الإمام الحويصي واصل الرفض إلا أنه قُتل ليخلفه محمد بن عبد الله الخليلي[4]، هنا فتحت بريطانيا باب التفاوض وتم عقد اجتماع السيب في 4 و 6 سبتمبر 1920م[5] من ممثلي الإمامة من جهة والحكومة البريطانية والسلطان من جهة اخرى وتم تحديد من خلاله مناطق نفوذ الإمامة والسلطنة التي شملت السواحل والإمامة الداخل وبعدها لم يحدث بينهم احتكاك[6].

عاد النزاع سنة 1953م بحجة خوف الإمامة من السيطرة على مناطق البترول، كما قد قامت بريطانيا بمساعدة السلطان باحتلال مدينة العبرى التي كانت تهدف إلى منع الإمام غالب من السيطرة على البترول وأسقطوا عاصمتهم النزوى، التي ردت بثورة الجبل الأخضر التي استعادوا من خلالها

---

[1] ثابت غازي بدر العمري، المرجع السابق، ص- ص:67-71.

[2] فاهد سليمان، المرجع السابق، ص- ص:71- 76.

* **الامامة:** يرجع نظام الإمامة في عمان إلى الإباضيون يتم اختيار الإمام عن طريق الانتخاب، بدايتها كانت في القرن 8م حتى القرن 12م انقطعت فترة زمنية في الأسرة البوسعيدية شهدوا ضعفا، ومن أسباب ثورتهم هو توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع بريطانيا التي رات انها تتعارض مع مصالح الشعب العماني، **للمزيد ينظر:** عبد الله بن إبراهيم التركي، << قيام نظام الامامة في عمان (1331- 1339هـ/ 1913- 1920م)>>، مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 46، جامعة أم القرى، جانفي 2009م، ص- ص: 283-284

[3] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص-ص: 419-420.

[4] المرجع نفسه، ص:421.

[5] فاهد سليمان، المرجع السابق، ص: 61.

[6] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص: 422.

العاصمة، وفي 20 سبتمبر1957م بدأ الطيران البريطاني بضرب مراكز الإمامة بالقنابل والصواريخ واحتلوا نزوى ومدن مجاورة لها وهذا بطلب من السلطان، اشتدت الهجمات الجوية في نهاية سنة1958م وبداية 1959م مما اضطر قادة ثورة جبل الأخضر لمغادرة سلطنة عمان[1].

طلبت بريطانيا سنة 1959م بالمفاوضات بشرط وقف القتال هذا ما تم رفضه من طرف الإمامة ليتم استئناف المباحثات سنة 1962م، مع استغناء بريطانيا عن شروطها والتي طلبت اجتماع في بيروت بين المعتد البريطاني في البحرين والإمام وأتباعه[2]، جرت ثلاث مفاوضات سرية الأولى في جانفي 1961م طالبوا فيها بانسحاب القوات البريطانية وردت بريطانيا بالرفض والاجتماع الثاني في فيفري 1961م[3] الذي قدم فيه الإمام مطالب أهمها إعطاء العمانيين تقرير مصيرهم وإدارة شؤونهم فردت بريطانيا بأن يسحب الإمام الشكوى المقدمة إلى الأمم المتحدة، وهذا ما رفضه الإمام، أما الاجتماع الثالث في جويلية 1961م طالبت الإمامة على أن تكون علاقتهم مع السلطنة على أساس اتفاقية السيب وتمنحهم بريطانيا ضمان الحماية من السلطنة، وكان رد بريطانيا يجب بعودة اللاجئين ليعيشوا تحت سيطرة السلطان والبريطانيون وعودة زعماء الإمامة إلى البلاد[4]، استمرت المفاوضات من 1961إلى 1964م تقرر فيها على كيفية عودة الإمام وأتباعه في11 جويلية 1964م ضمن شروط منها التخلي عن معاهدة السيب والتنازل عن فكرة عمان المستقلة وعلى هذا الأساس قرر الإمام العودة كعودة إمام روحي فقط، وتقررت العودة في17 ديسمبر1965م من طرف أمير الكويت والسفير البريطاني جاكسون *Jackson*[5].

4/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة البحرين:

التدخل البريطاني في البحرين كان بداية من القرن 17م[6]، ولتُوطد بريطانيا نفوذها عقدت سلسلة من المعاهدات مع شيخ البحرين محمد بن خليفة ووقعت أولها سنة 1820م معاهدة السلام العامة، نظرًا

---

[1] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص – ص:422-425

[2] المرجع نفسه، ص: 426.

[3] ثابت غازي بدر العمري، المرجع السابق، ص: 191.

[4] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص: 427.

[5] ثابت غازي بدر العمري، المرجع السابق، ص- ص: 192- 196.

[6] عبد الله محمد الشرفين،<< الحماية البريطانية على البحرين 1820_ 1971 دراسة تاريخية تحليله>>، دراسات، م 46، ع 3، الجامعة الأردنية، 2019، ص:486.

للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للبحرين بالنسبة لبريطانيا ، فقد تدخلت في الصراع بين محمد بن خليفة وعمه الشيخ عبد الله بن أحمد في الفترة ما بين1820-1843م، والتي وقفت مع من تتوافق مصالحها معه وهو محمد بن خليفة ضد عمه، وتعاملت معه على أنه حاكما مستقلاً على البحرين وعقدت بريطانيا معه اتفاقية سنة 1847م التي تم فيها حضر تجارة الرقيق واتفاقية سنة 1856م والتي صرحت فيها بريطانيا عن استعدادها لحفظ السلام في البحرين، وأيضا اتفاقية سنة 1861م التي اعتبرت البحرين إمارة مستقلة وعلى أن تحمي البحرين وتقدم المساعدات من أي عدوان تتعرض له[1] ليسلم البحرين أموره لبريطانيا منذ سنة 1880م[2] والتزمت البحرين بعدم القيام بأي اتصالات مع أية دولة أجنبية إلا بموافقة بريطانيا[3].

كان لبريطانيا دور في الخلافات الداخلية في البحرين واعتمدت على سياسة كسب ثقة الشيخ وتقديم النصح من قبل المقيم البريطاني، لذلك عقدت اتفاقيات في الفترة ما بين 1861- 1892م التي عملت فيها بريطانيا على الحصول على امتيازات وأن تتحكم في المنازعات التي تكون البحرين فيها طرف وكسب الحق في التدخل في الشؤون الداخلية وفصل قطر عن البحرين[4] ، وأنهت أي تدخل في البحرين من قبل آل ثاني في قطر ضد آل خليفة وأنهت الأمر بإرجاع آل ثاني لقطر واعترفت باستقلاله[5]، وكان لها دورًا أيضا في عزل الحكام مثلما قامت بعزل محمد بن عبد الله ونصبت مكانه عيسى بن علي وفرضت عليه تعيين ابنه وليا للعهد، كما عملت بريطانيا على إثارة الفتنة الأهلية وقامت بإلغاء المحاكم الوطنية وتولى البريطانيون الجمارك استمرت هذه الحالة حتى 1961م[6].

---

[1] عمر محمد جعفر القرالة، احمد محمد الطراونة، << التنافس البريطاني –العثماني على البحرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي>>، دراسات، م 46، ع 1، 2019، ص – ص:4-7.

[2] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج؟، المصدر السابق، ص: 165.

[3] محمد أحمد عبد الله، بشير زين الدين، تاريخ البحرين (1500- 2002)، مركز الدراسات التاريخية، البحرين، 2009، ص:168.

[4] عبد الله محمد الشرفين، المرجع السابق، ص:488.

[5] إيهاب عمر، الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج، المصدر السابق، ص: 165.

[6] عبد الله الشرفين، المرجع السابق، ص: 490.

تحت الضغط اضطرت بريطانيا إعطاء البحرين استقلالها وتقرير مصيرها في 14 أوت 1971م وأصبحت دولة مستقلة وأنهت جميع المعاهدات والاتفاقيات وأصدرت مرسوم بجعل الاسم الرسمي لإمارة البحرين وتوابعها (دولة البحرين والحاكم يسمى الأمير)[1].

5/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولتي الامارات المتحدة وقطر.

5-1/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة الامارات المتحدة:

وقعت بريطانيا معاهدة السلام العامة سنة 1820م مع الإمارات والتي تعتبر بداية نفوذها في المنطقة، حيث تم توقيعها من طرف ساحل الإمارات الذي أطلقت عليه بريطانيا بالدول المتصالحة، وهذا بهدف محاربة ومكافحة القرصنة حتى يتسنى لبريطانيا تحقيق أهدافها وعقدت اتفاقية عسكرية من طرف ممثلي الهند الشرقية تتولى الحراسة في مياه الخليج العربي وتطبيق المعاهدة[2].

ليتم عقد معاهدة سنة 1820م والتي تسمى بالمعاهدة الانفرادية، التي كانت تهدف من ورائها لفرض السيطرة وتجزئة الإمارات وإثارة روح التفرقة بين الإمارات كما أنها دمرت السفن التجارية الكبيرة وتركت لهم السفن الصغيرة لصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ وجعل الإمارات تتفتت إلى وحدات بعد تدمير قواتها، وبدايةً من سنة 1835م بدأت المعاهدات البحرية، أولها معاهدة الهدنة سنة 1835م هدفت بريطانيا إلى تنظيم الملاحة العربية وتقييدها فوق الماء بما يخدم مصالحها، وهذا ما أدى إلى تدهور الملاحة العربية، لتصدر سنة 1836م قرار يتعهد فيه شيوخ الإمارات بالخط المانع لا تتعداه سفنهم الحربية، والهدنة الثانية كانت سنة 1843م مدتها عشر سنوات تتعهد الإمارات بعدم التعدي على الرعايا البريطانيين وبعد مرور مدة وقعت معاهدة الصلح العامة سنة 1853م التي أرادت منها وقف الحرب البحرية في مياه الخليج حتى لا يؤثر على تجارتها[3].

بعدها عقدت الاتفاقيات السياسية التي ربطت بريطانيا مع الإمارات في الشؤون الخارجية والتي أصبحت علاقاتها أقوى مع الإمارات وسميت اتفاقية سنة 1892م بالاتفاقية النهائية التي أصبحت بموجبها بريطانيا تمثل الإمارات دوليًا، وهنا عقدت الإمارات سيادتها الخارجية بالحماية البريطانية التي

---

[1] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص- ص: 392- 396.

[2] خالد بن محمد بن مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2009 م، ص: 43.

[3] المرجع نفسه، ص- ص: 45- 46.

أصبحت مسؤولة عن العلاقات الدولية للإمارات العربية وتقوية التبعية والتفاهم ومنع الاعتداءات على السفن التجارية، والهدف الأساسي من المعاهدة هو المحافظة على وضعها التجاري والاستراتيجي في المنطقة[1].

بعدها تحولت إلى اتفاقيات اقتصادية بداية من سنة 1903م وهي سنة السيطرة الاقتصادية البريطانية بعد إتمام السيطرة السياسية، بدأت باحتكار الشركات التي تتعامل مع الإمارات سواء البترولية أو غيرها مما جعل الاقتصاد الإماراتي تحت الرقابة البريطانية، وفي سنة 1874م تم عقد الاتفاقيات النفطية التي تعهدت فيها الإمارات بعدم إعطاء حق اكتشاف البترول على أراضيها إلا بعد موافقة بريطانيا، بعد الاتفاقيات الخاصة بالطيران وإمارة الشارقة سنة 1932م واتفاقية الطيران التجاري في دبي سنة 1938م[2].

فبريطانيا ولتخفيض النفقات العسكرية نتيجة للتدهور الاقتصادي من جهة وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني قررت الانسحاب من شبه الجزيرة العربية[3]، لتعلن عن طريق هارولد ويلسون *Harold Wilson* رئيس الحكومة بأن بريطانيا تنوي الانسحاب من المنطقة سنة 1971م وذلك بترتيب مع مشيخات شبه الجزيرة العربية ، والإمارات خاصة التي دعت إلى إنشاء اتحاد فيدرالي وضم تسع مشيخات (البحرين، قطر، ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة، الفجيرة) وعلى أن تعلن البحرين وقطر عن استقلالها بعد توقيع المعاهدة الدفاعية[4] وهذه الفكرة كانت منذ سنة 1935م لكن لم يأخذ المشروع شكلا جديا لتتجدد الفكرة بعد ظهور النفط في كل من قطر والبحرين والكويت[5] ليتم تأسيس كيان موحد " مجلس الإمارات المتصالحة" سنة 1953م ضم حكام ساحل الإمارات السبع (ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، ام القوين، راس الخيمة، الفجيرة)[6]، وهذا لسد الفراغ الذي قد يحدث بعد انسحابها لذلك في سنة 1965م عقدت مؤتمر في دبي حضره مشيخات الإمارات السبع واشترك أيضا حكام البحرين وقطر، وعرضت بريطانيا إنشاء صندوق تنمية الإمارات المنتجة للنفط سنة 1965م يضم

[1] خالد بن محمد بن مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص: 48.

[2] المرجع نفسه، ص- ص: 43- 48.

[3] محمد أحمد عبد الله، بشير زين الدين، المرجع السابق، ص:180.

[4] رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغير في مستقبل القومية العربية والوحدة الديمقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، [د. س]، ص- ص: 14-15.

[5] محمد أحمد عبد الله، بشر زين الدين، المرجع السابق، ص:187.

[6] محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، الامارات، 2002 م، ص: 41.

البحرين، قطر و ابوظبي هدفت من خلاله ابعاد المساهمة العربية في تنمية المنطقة وهذا ما يتنافى مع مصلحة بريطانيا في المنطقة، وفي سنة 1968م عقد مؤتمر دبي دعمت فيه الحرس ساحل عمان الذي أسسته سنة 1951م[1] وتعيين المجلس الأعلى للاتحاد برئاسة زايد آل نهيان الذي اجتمع في18 جويلية 1971م بمشاركة ست إمارات (أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، الفجيرة)، وأعلنت عن قيام الإمارات المتحدة لتنظم رأس الخيمة إليها في10 أوت 1971م[2]، وبذلك ساعدت بريطانيا على اتحاد الامارات وإقامة اتحاد فيدرالي قبل أن تنسحب كامل قواتها العسكرية من المنطقة[3].

5-2/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة قطر.

ترجع العلاقات البريطانية القطرية إلى سنة 1868م بسبب الخلاف القطري البحريني*الذي استغلته بريطانيا لتعزيز نفوذها، واتخذته حجة من أجل السيطرة على المَشيخات وعلى إثر هذا اجتمعت بريطانيا مع شيوخ القبائل بزعامة محمد بن ثاني والمقيم البريطاني لويس بيلي الذي صرح على أن بريطانيا على استعداد لضمان تعويضات الهجوم البحريني[4]، لتُوقِع في نفس السنة معاهدات والتي اعتبرت الخطوة الأولى لاستقلال قطر[5] وأقرت أيضا حقوق بريطانيا في قطر كما اعترفت بأسرة آل ثاني الأسرة الحاكمة في قطر.

5-2-1/ دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر:

موقف بريطانيا من الدولة العثمانية هو خوفها من تهديد مصالحها التجارية في المنطقة وهو ما جعلها تتخذ موقف ضد الشيخ جاسم الثاني لسياسته وقبوله الحماية العثمانية، فبريطانيا كانت تريد ضم

---

[1] محمود بهجت سنان، ابوظبي واتحاد الامارات العربية مشكلة البريمي، دار البصري، بغداد، 1969 م، ص:149.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي (987هـ- 1400 م/1492هـ- 1980 م)، الجناح الاسيوي، ج 1، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1995 م، ص:103.

[3] خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص: 250.

***الخلاف القطري البحريني:** كان نتيجة لسياسة استخدمها شيوخ البحرين في تحصيل نصيب قطر من الضرائب التي تدفع للأمير السعودي التي دفعت بالقبائل اللجوء إلى جاسم آل ثاني في الدوحة الذي دعا القبائل القطرية لمهاجمة قلعة الوكر الذي يقيم فيها محمد بن الخليفة. **للمزيد ينظر:** عمر محمد جعفر الفوالة، شادية حسن احمد العدوان،<< دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915>>، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، م 12، ع 2، الجامعة الأردنية، 2018 م، ص:61.

[4] المرجع نفسه، ص- ص: 61- 62.

[5] علي محمد القوزي، المرجع السابق، ص:337.

خور العديد إلى ابوظبي التي كانت تسكنها قبيلة القبيسيات التي كانت تهيأ الفرصة للعثمانيين للتوسع خارج قطر لذلك استعملت القوة وتقديم المساعدات لأبوظبي والقيام بحملة ضد القبيسيات لمنعهم من الانفصال الذي يشكل تهديدًا لبريطانيا بمعنى سياستها التي تقوم على خدمة مصالحها وغايتها، استطاعت الدخول لخور العديد سنة 1878م من غير قتال بسبب مغادرة القبيسيات وأعلنت أن خور العديد تنتمي إلى ابوظبي سنة 1905م وبعد أن تصدت لمحاولات الشيخ جاسم والدولة العثمانية على تأكيد على تبعيتها لقطر[1].

بدأ التوتر بين قطر والعثمانيين سنة 1887م على إثر محاولات الدولة العثمانية على إقامة دار للعوائد الجمركية في الدوحة الذي اعتبره آل ثاني تدخل في الشؤون الداخلية والتوسع داخل قطر، وازدادت تدهورا سنة 1893م حيث بدأ جاسم آل ثاني بتطوير علاقته مع بريطانيا بهدف الارتباط بمعاهدة حماية والتي استمرت محاولته حتى سنة 1902م لكن فشلت في ذلك بسبب أن بريطانيا لم ترغب في إثارة المشاكل مع العثمانيين، مع تطور النفوذ العثماني رفضت بريطانيا التي قامت بإجراءات لمنع العثمانيين وقامت بوضع السفن البحرية في سواحل قطر[2].

تم إنهاء وجود العثمانيين في قطر سنة 1915م نتيجة للحصار البحري المفروض عليهم من جانب القوات البحرية البريطانية، وطلبت من الشيخ عبد الله حاكم قطر إبلاغ العثمانيين بتسليم أنفسهم والرحيل من البلاد وتم ذلك في 19 أوت 1915م[3]، وبعد الانتهاء من الوجود العثماني تم التوقيع على معاهدة الحماية في 3 نوفمبر1916م والتي نصت على إشراف بريطانيا على السياسة الخارجية القطرية وتعهدت قطر أن لا تبيع أو ترهن أي شيء من أراضيها إلا لبريطانيا وبالمقابل حافظت على كيانها ضد أي تدخل أجنبي والمعاهدة شملت الشيخ عبد الله لأنه عندما أراد أن ينصب ابنه خليفة له طلبت بريطانيا منه الاعتراف بالمعاهدة[4].

وبحكم أن بريطانيا هي المسؤولة عن الشؤون الخارجية لقطر كان لها دورًا في تسوية الخلافات الحدودية مع السعودية، ونشأت الحدود بعد منح شيخ قطر امتياز النفط للشركة البريطانية الفارسية التي

---

[1] عمر محمد جعفر الفوالة، شادية حسن احمد العدوان، المرجع السابق، ص- ص: 63- 68.

[2] المرجع نفسه، ص: 69.

[3] عبد القادر حمود القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، قطر، 2008 م، ص- ص: 42- 43.

[4] علي محمد القوزي، المرجع السابق: ص: 372.

كانت قد بدأت المفاوضات في فيفري 1911م وانتهت بوضع الحدود سنة 1913م[1]، وفي سنة 1935م استغلت بريطانيا حاجة قطر للحماية، لكن بشرط تجديد اتفاقية امتياز النفط للشركة البريطانية الفارسية مما اضطر شيخ قطر إلى قبول شرط الالتزام بمعاهدة سنة 1916م واعترفت بريطانيا بعد ذلك بالشيخ عبد الله وليًا للعهد[2]، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ سكان قطر يهتمون بتقرير المصير وخاصة مع ازدهار البترول، حاولت بريطانيا عرقلة وصول الوفد القطري إلى الجامعة العربية من خلال خطة تنمية نتيجة للاضطرابات ضد السياسة البريطانية، وتمت الموافقة عليها من طرف حاكم قطر لكن رفضت من قبل الشعب، ليتم التفاوض من أجل استقلال قطر بداية من 1966م كدولة مستقلة ذات سيادة وإنهاء جميع الارتباطات مع بريطانيا وتم ذلك في 1 سبتمبر 1971م[3].

- **<u>التدرج البريطاني في شبه الجزيرة العربية:</u>**

مما سبق يمكننا أن نذكر بأنه عقب خروج البرتغال وهولندا وفرنسا من ساحة المنافسة انفردت بريطانيا على المنطقة والقضاء على القواسم الذين عارضوا وجودها في شبه الجزيرة العربية، لكن النفوذ الفعلي بعد توقيع معاهدة السلام العامة على ساحل الإمارات بعد احتلال رأس الخيمة سنة 1819م، وكانت مصلحتها هي الدافع الأساسي لسيطرتها التجارية على المنطقة بواسطة النفوذ السياسي والعسكري وسيطرة الشركات والوكلاء البريطانيين، واستمر النطاق التجاري كما رسمت له بريطانيا وقيدتها بالاتفاقيات، وما سمحت به السياسة البريطانية[4]، فقد بدأ التدرج في الساحل العماني من خلال المعاهدات ثم تحولت إلى اتفاقيات سياسية ثم اقتصادية[5]، ولتعقد أيضا اتفاقية الصلح العامة الدائمة سنة 1843م أشرفت من خلالها على الشؤون الخارجية، وفي سنة 1853م منعت اتحاد أو تعاون المشيخات وذلك من البيع والإيجار أو الرهن إلا لبريطانيا، وهذا وفقا لمعاهدة 1892م التي فقدت من خلالها الإمارات سيادتها وأصبحت تسير وفقا لما تراه بريطانيا يخدم مصالحها وهذه المعاهدة قد وقعت دول شبه الجزيرة العربية

---

[1] عبد القادر حمود القحطاني، المرجع السابق، ص- ص: 47- 48.

[2] المرجع نفسه، ص: 52.

[3] علي محمد القوزي، المرجع السابق، ص- ص: 382- 384.

[4] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915- 1923)، دار العلوم ناشرون، لبنان 2016 م، ص: 16

[5] لؤي عبد الرسول حسن، << السياسة البريطانية اتجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939>>، م 8، ع 30، جامعة سامراء، [د. ب]، جويلية 2012 م، ص- ص: 141- 142.

مثلها في سنوات التواجد البريطاني، وحماية مصالحها كان عن طريق شركة الهند الشرقية هدفت من خلال معاهدة 1820م تجزئة المنطقة وتأمين مصالحها[1].

توالى عقد المعاهدات مع بقية دول شبه الجزيرة العربية أولها اليمن بعد احتلال عدن سنة 1839م، ومعاهدة الكويت 1899م التي من خلالها سيطرت على الملاحة البحرية وكسبه لامتيازات غير محدودة وقعت اتفاقية سنة 1902م، لمنع دخول السلاح وذلك لمنع تزايد التجار وأيضا قامت بتحطيم القوات العربية في رأس الخيمة، مسقط، عُمان والبحرين.

كما قد تقاسمت بريطانيا والدولة العثمانية شبه الجزيرة العربية سنة 1918م بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت فرصة بريطانيا للسيطرة على شبه الجزيرة العربية وبعد تشديد قبضتها على مشيخات الساحل أصبحت سيدة الموقف دون منازع وأرسلت قواتها للدفاع عن عدن ضد العثمانيين ومسقط ووضعت قطر والكويت تحت حمايتها، بخصوص آل سعود عندما تمت الهيمنة على شبه الجزيرة العربية تم تعيين برسي كوكس مقيمًا بريطانيًا بالمنطقة الذي عقد اتفاق مع آل سعود "اتفاقية دارين 1915م" لتدخل السعودية تحت الحماية البريطانية، مع بقية الدول التي تم فيها الاعتراف بسلطة آل سعود على نجد والإحساء، والقطيف... ودفعوا له مرتب شهري مثل بقية مشيخات شبه الجزيرة العربية، قدمت بريطانيا المعونات المالية والعسكرية وأصبحت المنطقة مركز للطيران العسكري والمدني البريطاني بين أوربا والهند وهذا ما زاد في تدخلها في إمارات الساحل وقويت العلاقات بين شيوخ الساحل وبريطانيا في الفترة ما بين الحربين وهكذا قد انفردت بريطانيا بمنطقة شبه الجزيرة العربية[2].

[1] لؤي عبد الرسول حسن، المرجع السابق، ص: 143.

[2] المرجع نفسه، ص- ص: 141- 146.

ثالثا: دور بريطانيا في رسم حدود دول شبه الجزيرة العربية:

1/ الاتفاقية الأنجلو- عثمانية:

لعبت بريطانيا دورًا هامًا في رسم حدود دول شبه الجزيرة العربية، حيث جرت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية من فيفري 1911م إلى غاية جويلية 1913م وهذا لبحث مسائل الخلاف بينهما حول تحديد مناطق النفوذ في شبه الجزيرة العربية بما فيها المسألة الكويتية والتي كانت حول طبيعة تبعيتها للدولة العثمانية إذا كانت تبعية اسمية أو تبعية فعلية، حيث كانت وجهة النظر العثمانية بأن حكام الكويت أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية وللسلطان العثماني[1].

ومن المسائل المدرجة والتي بُحِثت في مؤتمر لندن حملت العناوين الآتية:

- المصالح المتبادلة بين بريطانيا والدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي.
- زيادة الرسوم الجمركية العثمانية في ولاية بغداد والتي كانت حسب نظام الامتيازات الأجنبية السائدة تتطلب موافقة الحكومات الأجنبية التي يعنيها الأمر.

إلا ان هذه المفاوضات قد مرت بمراحل كثيرة من التعثر ويرجع ذلك إلى إصرار بريطانيا على عدم الاعتراف بأكثر من ميناء العقير نهاية للنفوذ العثماني في الخليج العربي[2].

أدى اعتبار بريطانيا لميناء العقير كنقطة نهاية للنفوذ العثماني في الخليج العربي وعدم اعترافها بالسيادة العثمانية على قطر إلى فشل المفاوضات بين الطرفين طوال فترة 1913/1911م لتنعقد اتفاقية جديدة بين الطرفين وهي الاتفاقية الأنجلو-عثمانية، تم التوقيع على هذه الاتفاقية في سنة 1913م **(ينظر للملحق رقم 02)** حيث وقعها عن الجانب العثماني إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية، وعن الجانب البريطاني السير ادوارد غراي *Edward Gray* وزير الخارجية البريطانية، حيث أن هذه الاتفاقية قُسمت إلى خمسة أقسام يختص القسم الأول منها بالكويت وقد تألف هذا القسم من الاتفاقية من عشرة مواد؛ منها ما يتعلق بقضاء الكويت وكذلك ممارسة شيخ الكويت إدارة مستقلة في المنطقة التي يتم تحديدها وكذلك ما يتعلق بتعيين الحدود الكويتية[3].

---

[1] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الامارات، 2002م، ص:.119

[2] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (تطور النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية 1914/1840)، م 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996 م، ص- ص:393-394.

[3] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص- ص:122-124.

وقد كان رسم حدود الكويت حسب قوة ونفوذ شيخ الكويت الذي صرح بحدود أراضيه حيث ادخل أم قصر وصفوان ضمن حدود أراضيه، حيث ورد رسم حدود الكويت كالآتي:

"**يمتد خط الحدود من مدخل خور الزبير على الساحل بالاتجاه الشمالي–الغربي صعودًا ومارًا عبر جدران القلعة في صفوان والى جبل سنام والرتق، ومن النقطة الأخيرة يمتد خط الحدود بالاتجاه الجنوبي الغربي على طول الباطن والى آبار الحفر داخل، ومن هناك يتجه الخط نحو الاتجاه الجنوبي الشرقي بين منطقتي سمان والدهانة حتى يصل الطريق الممتد من وبرة إلى الرياض ومن هناك يتجه الخط نحو الشمال الشرقي إلى النعيرية وحتى الزاوية الشمالية الغربية للدرايف ومن هناك إلى الساحل عند جبل منيفة**"[1].

ورسم الحدود بهذا الشكل كان وفقًا لإدعاءات شيخ الكويت التي يرى السير برسي كوكس بأنها قوية أكثر مما كان يتوقع، وعليه تم رسم خط حدود الكويت في اتفاقية سنة 1913م.

ويذكر بأن المواد من المادة الخامسة إلى السابعة لها إشارة خاصة إلى عمليات مسح الحدود التي تم على أساسها الاتفاق على أن آبار أم قصر وصفوان كانت داخل الأراضي العثمانية، في حين تم الاعتراف بجزيرة بوبيان وورية على أنهما للكويت وتم اعتبار خور الزبير على أنها تمثل الحدود الشمالية للكويت والقرائن هي الحدود الجنوبية للكويت[2]، كما تقرر قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة العثمانية بأنه لا يمكن إدخال خليج السالمية وأم قصر ضمن أراضي شيخ الكويت وكذلك صفوان وهنا اقترح السير برسي كوكس إمكانية تغيير خط الحدود الجنوبي ليتضمن إدخال انطاعة ضمن أراضي الكويت، وكان هذا الاقتراح في أوائل سنة 1913م بناءً على أن ادعاءات شيخ الكويت بهذه الأراضي كانت أقوى مما يتوقع السير برسي كوكس، ولهذا تم رسم حدود الكويت كما حددها شيخ الكويت[3]، إلا أن هذا الخط الحدودي في اتفاقية 1913م رُسِم كالآتي : "**يمتد من مدخل خور الزبير والى الشمال الغربي مارًا مباشرة من جنوب ام قصر وصفوان وجبل سنام ثم بامتداد الباطن وبالاتجاه الجنوبي الشرقي ليدخل ضمن**

---

[1] وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1960/1752م، رياض الريس، لندن، أفريل 1991 م، ص– ص: 40–41..

[2] *Al-Khatrash F .A , B.A Ain Shams, British political relation with Kuwait 1890-1921, A thesis Submitted For the degree of Master of Arts, Durham E-Theses, University of Durham, Cairo, p:.93*

[3] وليد حمدي الأعظمي، المرجع السابق، ص: 41.

أراضي الكويت آبار السفاح والكرعة ووبرة وانطاعة ومن ثم يتجه نحو الشمال الشرقي الى البحر بالقرب من جبل منيفة وان الانحراف عن الخط الحدودي الممتد من الحفر والى ما وراء وبرة والذي ورد في مجلد لوريمر كان بمثابة تنازل لمصلحة الدولة العثمانية بينما الانحراف في خط الحدود الذي تضمن إدخال انطاعة في أراضي الكويت جاء ضمن صلاحية النقيب شكسبير والرائد نوكس والوكلاء السياسيون في الكويت وبموافقة السير برسي كوكس "[1].

أما القسم الثاني من الاتفاقية فقد عُولجت فيه شبه جزيرة قطر إذ تنازلت الدولة العثمانية عن حقوقها في السيادة عليها ونصت على أن يحكم الإمارة شيخ مستقل من آل ثاني حيث يتوارث خلفاؤه الحكم من بعده، كما ورد فيها بأن تتعهد الدولة العثمانية بعدم سيطرتها على قطر وفي المقابل تتعهد بريطانيا بأن لا تؤيد شيخ البحرين إذا ما حاول الاستيلاء عليها[2]، كما تعرض في هذه الاتفاقية إلى سنجق نجد العثماني حيث نص هذا القسم من الاتفاقية على حدود ذلك السنجق وتنتهي حدوده جنوبًا إلى مواجهة جزيرة الزخنوية التي تدخل ضمن حدوده، وقد اعترفت الدولة العثمانية بخط يمتد إلى الجنوب من الطرف الأقصى للخليج المواجه لجزيرة الزخنوية باعتباره خطًا يفصل نجد عن شبه جزيرة قطر[3].

فيذكر بأن هذا القسم من الاتفاقية قد بدأت من خلاله مرحلة جديدة في العلاقات بين قطر والحكومة البريطانية حيث انه عندما قامت الحرب مع ابن سعود أسرعت السفن البريطانية بإجلاء ما بقي من القوات العثمانية في الدوحة، ووقعت معه معاهدة سنة 1915 م تمت الإشارة فيها بأن شيخ قطر تحت حماية الحكومة البريطانية[4].

أما القسم الثالث من هذه الاتفاقية فقد عالج البحرين حيث أعلنت الدولة العثمانية تنازلها عن كافة حقوقها في جزر البحرين بما فيها جزيرتي لبنا العليا ولبنا السفلى معتبرة رعايا البحرين أجانب في المقاطعات التابعة للدولة العثمانية ولا يحق إجبارهم على دفع الضرائب أو تجنيدهم[5]، أما القسم الرابع تمت فيه معالجة وضع بريطانيا في الخليج العربي وموافقة الدولة العثمانية على السماح لبريطانيا

---

[1] وليد حمدي الأعظمي، المرجع السابق، ص:41.

[2] عبد القادر حمود القحطاني، المرجع السابق، ص:32.

[3] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 2، المرجع السابق، ص:406.

[4] المرجع نفسه، ص:407.

[5] المرجع نفسه، ص- ص:407- 408.

باتخاذ ما تراه من إجراءات لتنفيذ المعاهدات البحرية واعترافها بكل جهود بريطانيا من أجل حراسة الخليج أو المعاهدات السارية .

أما القسم الخامس والأخير نص على أن تقوم لجنة بترسيم الحدود المختلفة التي أشارت لها هذه الإتفاقية في المادة الخامسة والسابعة والتي تتعلق بإمارة الكويت وسنجق نجد[1].

وتعتبر اتفاقية جويلية1913م المعروفة بالاتفاقية الأنجلو–عثمانية أول محاولة لتسوية مشاكل الحدود في شرق وجنوب الجزيرة العربية، حيث بموجبها وضعت أسس الحدود بين العراق والكويت ونجد وقطر،[2]حيث عملت بريطانيا على إنشاء الخطين المعروفين بالخط الأزرق* والخط البنفسجي** وهما الخطان اللذان تمسكت بهما بريطانيا في تحديد وتعيين الحدود بين مجموعة الدول في شبه الجزيرة العربية؛ أي الفصل بين حدود اليمن والمملكة العربية السعودية ومحميات التاج البريطاني[3]، حيث أن الخط الأزرق رُسِم لإبعاد العثمانيين عن البحرين وقطر وكانت نهايته في صحراء الربع الخالي ويعتبر الحد الفاصل بين السيادة العثمانية في الإحساء ونجد والسيادة البريطانية في حضرموت وأبوظبي، إلا أن هذه الاتفاقية لم يتفق الطرفان عليها وهذا ما أدى إلى تأجيلها[4].

وفي مارس 1914م تجددت المفاوضات بين الدولة العثمانية وبريطانيا وتم عقد اتفاقية تم بموجبها اقتسام شبه الجزيرة العربية، حيث نصت على أن تمتد الحدود بين ممتلكات كلتا الدولتين بشكل خط مستقيم من شبه جزيرة قطر عبر بوادي أواسط الجزيرة العربية حتى الحدود بين محمية عدن واليمن وكان كل ما يقع شمالي هذا الخط ملكا للعثمانيين بما في ذلك نجد فضلا عن الإحساء، وكل ما يقع

---

[1] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م2 ، ص– ص:407– 408.

[2] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في شبه الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص:52.

***الخط الأزرق:** يُحدد حدود إقليم عمان مع الخليج نصت عليه الاتفاقية الأنجلو–عثمانية سنة 1913م، **للمزيد ينظر:** جون. س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، تر: مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، [د. س]، ص:10.

* ***الخط البنفسجي:** هو بمثابة الخط المكمل للخط الأزرق ورد في نصوص اتفاقية 1914م الانجلو–عثمانية وهي الاتفاقية التي تم التصديق عليها، **للمزيد ينظر:** المصدر نفسه، ص:10.

[3] المصدر نفسه، ص:10.

[4] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية– العربية في شبه الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص:52.

جنوبيه يعتبر من الأراضي البريطانية[1]، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى والتوتر في أوروبا حال دون توقيع الاتفاقية[2].

2/ دور بريطانيا في رسم الحدود الكويتية النجدية العراقية:

2-1/ معاهدة المحمرة* في 05 ماي 1922م:

عملت الحكومة البريطانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على تنفيذ سياستها وذلك بإحكام السيطرة على الأراضي بالاعتماد على ممثليها ووكلائها السياسيين وأبرزهم برسي كوكس الذي أخذ يبدي اهتمامًا بالأوضاع الداخلية للمحميات البريطانية بوضعها والتي من بينها العراق التي أصبحت كل مقاليد الحكم فيها بيد بريطانيا، حيث أنها نصبت عليها الأمير فيصل ابن الشريف حسين وكذلك الكويت تحت حمايتها وفقًا لمعاهدة سنة 1899م ومساندة ابن سعود وبهذا ارتأت بريطانيا ضرورة العمل على رسم حدود واضحة بين نجد والكويت والعراق، إذ رأى المندوب السامي في بغداد على أن تكون الحدود السياسية واضحة المعالم وتبين نواحي كل بلد من تلك البلدان على غرار ما عُرف في أوروبا دون مراعاة حركة تنقل القبائل العربية[3]، ونظرًا لصفته أنه مندوب سامي في بغداد أرسل إلى حكومته في لندن في 11 أكتوبر 1920م رسالة تحمل وجهات نظر ابن سعود وأحمد جابر الصباح، حيث وضح مطالبة أحمد جابر الصباح بحدود بلاده مع نجد على أساس ما ورد في الاتفاقية الانجلو-عثمانية سنة 1913م، كما وضح أيضا موقف ابن سعود المتمثل في رفض ذلك، وتبعًا لهذه المواقف المتباينة حاول برسي كوكس عقد اجتماع برئاسته يضم طرفي النزاع في البصرة سعيًا لحل خلافاتهم الحدودية، حيث انتهى الأمر بالقيام بوساطة بين الجانبين والتي أثمرت بموافقة زعيمي البلدين في الاجتماع لحل نزاعاتهما[4]، وتم عقد المؤتمر في قصر الفيلية مكان إقامة الشيخ خزعل حضره أحمد بن ثنيان ممثلاً عن ابن سعود وعن الجانب العراقي صبيح نشأت وممثّل الكويت الميجر بورد إيلون (*Major Bord Ealoin*) وممثلاً عن برسي

---

[1] أليكسي فاسيلييف، المرجع السابق، ص:302.

[2] *Al-Khatrash F.A , B.A Ain Shams, op, cit, p :94.*

***المحمرة:** إمارة عربية واقعة في الشمال الشرقي من الخليج العربي يُعرف أميرها الشيخ خزعل بعلاقاته الطيبة مع بريطانيا أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى، **للمزيد ينظر:** صبري فالح الحمدي، <<برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي 1923/1918م>>، مجلة العصور الجديدة، ع 26، الجامعة المستنصرية، العراق، 2017/2016م، ص:348.

[3] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الإحساء، حائل، المرجع السابق، ص:97.

[4] المرجع نفسه، ص: 98.

كوكس، حيث أسفرت المباحثات عن توقيع معاهدة المحمرة في 05 ماي 1922م لتحديد الحدود بين نجد والكويت والعراق إلا أن ابن سعود رفض التصديق على المعاهدة[1].

ويذكر ديكسون بأن: " معاهدة المحمرة نصت على وجوب معاقبة القبائل التي تبدأ الغزو، كما نصت على وجوب تأمين سلامة طريق الحج، وتطرقت إلى مشكلة الحدود بين العراق ونجد وظلت تلك المعاهدة خاضعة لإقرار المندوب السامي في العراق وابن سعود"[2].

ومن أهم ما احتوته هذه المعاهدة هو تعيين الحدود بين نجد والعراق وأبقت حدود السعودية مع الكويت على حسب ما ورد في الاتفاق العثماني البريطاني سنة 1913م حيث يتضح أن ابن سعود وافق عليها في البداية ثم عاد ورفضها بدعوى أنها غير عادلة؛ وذلك لأنها أعطت العراق أراضي سعودية وأبقت على الحدود مع الكويت كما كانت[3].

حيث أنه من خلال هذه المعاهدات والاتفاقيات المنعقدة أرادت بريطانيا رسم حدود دول شبه الجزيرة العربية لتصبح كل دولة ذات كيان سياسي مستقل، ومعاهدة المحمرة هي واحدة من المعاهدات التي رسمت حدود الدول وهي نجد والعراق والكويت، حيث يرى فيها ابن سعود بأنها غير عادلة.

2-2/مؤتمر العقير*1922 م(أواخر نوفمبر/02 ديسمبر 1922م):

إن بريطانيا عملت على أن تبقى المعاهدة الانجلو-عثمانية التي تم توقيعها في جويلية 1913م سارية المفعول خاصة فيما يتعلق بالنسبة للحدود السعودية الكويتية إلى جانب سعيها لتقنين هذه الحدود وتحديدها وفقا لما يخدم مصالحها بشكل دقيق في مؤتمر يُعقد لهذا الغرض، وبهذا تم عقد مؤتمر العقير في ديسمبر 1922م[4]، كما يذكر بأن السير برسي كوكس هو صاحب فكرة المؤتمر بناءً على رفض ابن سعود لاتفاقية المحمرة بدعوى أنها غير عادلة لأنها أعطت العراق أراضي سعودية وأبقت على الحدود مع

---

[1] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الإحساء، حائل، المرجع السابق، ص-ص: 98- 99.

[2] هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، ج 01، ط 2، صحاري لطباعة والنشر، [د. ب]، 1990م، ص:273.

[3] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1993م، ص: 108.

***العقير**: تقع في شرقي المملكة العربية السعودية تم عقد المؤتمر فيها وسميّ نسبة للمنطقة، **للمزيد ينظر**: عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1996م، ص:159.

[4] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص:112.

الكويت كما كانت[1]، وبهذا يذكر ديكسون:"**بأنه في سبتمبر 1922م أرسلني السير برسي كوكس إلى البحرين في مهمة خاصة وهي الاتصال بابن سعود واقناعه بالمجيء إلى العقير على الساحل للاجتماع بالسير برسي كوكس وبحث مسألة الحدود، وأبلغني السير أنه لن يغادر العراق إلى العقير إلا إذا أبرقتُ له بأن ابن سعود غادر الرياض فعلاً إلى مكان الاجتماع...**"[2].

وفي موضع آخر يذكر ديكسون انه: " **في العاشر من نوفمبر 1922م أبلغني ابن سعود خطيًا أنه سيصل الى العقير في الحادي والعشرين من الشهر نفسه، فأبرقتُ إلى السير برسي كوكس لإعلامه وتلقيتُ من السير جوابًا يفيد بأنه سيحضر إلى البحرين على ظهر إحدى السفن الملكية طالبًا مني أن أدبر أمر سفره إلى العقير وقال أنه سيصحب معه صبيح بك الوزير العراقي للمواصلات والأشغال والميجر مور الوكيل السياسي في الكويت الذي سيمثل الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت والشيخ فهد بك الهذال رئيس فرع عمارات في قبيلة عنيزة ومساعده الشخصي وعدد من الموظفين والكتبة العرب**"[3]، وبالفعل عقد المؤتمر برئاسة برسي كوكس وحضره مور الوكيل السياسي في الكويت ممثلاً للشيخ وديكسون الوكيل السياسي في البحرين ومعه صبيح نشأت، وعن الجانب النجدي ابن سعود ومعه مستشاره عبد الله الدملوجي، وأسفرت المباحثات عن توقيع بروتوكول في 02 ديسمبر 1922 م إلى جانب ملحق آخر تضمن تعهد الحكومتين بألا يتعرضا لأي فخذ أو عشيرة خارجة عن حدود الطرفين ولم تكن تابعة لحكومة إحداهما[4].

فمؤتمر العقير المنعقد عبارة عن بروتوكولات مكملة لاتفاقية المحمرة، إذ أنه عيّن الحدود بين نجد والكويت والعراق، كما أن برسي كوكس وجه الدعوة إلى العراق والكويت ونجد لعقد مؤتمر العقير من أجل تحديد الحدود.

وفي هذا المؤتمر لم يكن أحمد آل الصُباح راضيًا؛ وذلك لأنه تم اقتطاع أجزاء كبيرة من بلاده، إذ أن ما جاء في هذه المعاهدة جعل الحدود الجنوبية لبلاده تختلف كثيرًا عما ورد في اتفاقية سنة 1913م[5]

---

[1] سالم مشكور، المرجع السابق، ص:108.

[2] هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، ج1، المصدر السابق، ص:273.

[3] المصدر نفسه، ص:277.

[4] صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1923/1915)، المرجع السابق، ص: 99.

[5] سالم مشكور، المرجع السابق، ص: 108.

حيث وردت الحدود في هذا المؤتمر بين السعودية والكويت على النحو التالي: " **تبتدئ حدود نجد والكويت من ملتقى واد العوجا بالباطن ويكون الرقعي* لنجد من هذه النقطة تمتد على خط مستقيم إلى حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرين عرضًا من الأرض وبنصف الدائرة الحمراء المشار إليها بالمادة الخامسة من الاتفاق الإنجليزي التركي المؤرخ في جويلية 1913م وهذه الدائرة مركزها قلب مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلا، وهذا الخط يستمر إلى الجانب من نصف الدائرة حتى يصل إلى النقطة التي تنتهي عند الساحل جنوب رأس وهذا الحد الجنوبي لا نزاع فيه لأراضي الكويت إن بقعة الأرض المحددة شمالاً بهذا الخط والتي يحددها غربًا ضلع من الأرض يسمى الشق وشرقًا البحر وجنوبًا خط يمر غربًا بشرق من الشق إلى عين العبد ومنها إلى الساحل شمالاً رأس المشعاب وهذه الأرض تعتبر مشتركة بين نجد والكويت ولهما فيها الحقوق المتساوية** "[1].

فبهذا المؤتمر تغيرت حدود الكويت تمامًا عما كانت عليه في الاتفاقية الأنجلو– عثمانية وتم رسم حدود الكويت واقتطعت بعض الأجزاء التي كانت ضمن الأراضي الكويتية.

وقد وقعت الأطراف الثلاثة في 02 ديسمبر 1922م على اتفاقية العقير حيث تقلصت حدود الكويت الجنوبية ولم تعد كما رسمتها اتفاقية سنة 1913م بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية رسمت منطقتين محايدتين بين السعودية والكويت من جهة الجنوب وبين العراق والسعودية في الشمال، إذ أن الهدف الرئيسي من خلق هذه المناطق المحايدة هو تسهيل انتقال القبائل البدوية التابعة لأطراف الاتفاقية[2].

إلا أن عقد مؤتمر العقير يرجع إلى دافع بارز وهو المصلحة والرغبة في إرضاء حاكم قوي مشاكس كما يصفه ديكسون وهو ابن سعود، إذ أن هذا المؤتمر سلّم دولة صغيرة ضعيفة بكل بساطة إلى دولة قوية، وبهذا المؤتمر تكون الحدود الجنوبية المعترف بها للكويت قد اقتطع منها أجزاء كبيرة وهذا ما جعل مساحة الكويت تتقلص إلى مساحة صغيرة كما هو متعارف عليه حاليًا[3].

يلاحظ أنه من خلال مؤتمر العقير المنعقد في سنة 1922م قد تقلصت حدود الكويت واقتطعت بعض أراضيه وهذا لإرضاء ابن سعود على حساب الكويت خاصة، فالكويت في هذا المؤتمر كأنه لم يكن طرفًا مشاركًا في هذا المؤتمر.

---

* **الرقعي:** هو مورد ماء في الأرض الكويتية سابقًا، **للمزيد ينظر:** حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص: 112.

[1] سالم مشكور، المرجع السابق، ص: 112.

[2] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص: 159.

[3] هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، الجزء 01، المصدر السابق، ص:283.

3/ دور بريطانيا في رسم حدود السعودية مع بقية جيرانها:

السعودية جارة للعديد من الدول بما فيها الكويت، العراق، الأردن، ساحل عمان، البحرين، واليمن **(ينظر للمحلق رقم 03)**

3-1/ دور بريطانيا في رسم الحدود السعودية الأردنية:

أدى اتفاق بريطانيا مع الأمير عبد الله بن الحسين إلى تأسيس إمارة شرقي الأردن سنة 1922م ووضعتها تحت انتدابها، كما سمحت لعبد العزيز آل سعود بتأسيس إمارته في نجد عُرفت بحكومة أو سلطنة نجد وفي هذا الإطار لم يتم التطرق إلى قضية الحدود ورسمها، وفي إطار تعدي الطرفين على حدود بعضهما البعض الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى التدخل لترسيم الحدود السياسية بينهما في مؤتمر الكويت* حيث أن العلاقات بين الطرفين اتسمت بطابعها العدائي[1].

والأمر الأساسي الذي أقنع بريطانيا بضرورة عقد مؤتمر الكويت الذي ترأسه نوكس المقيم السياسي لبريطانيا في الخليج هو قيام الأمير عبد الله بن الحسين بإرسال قوة عسكرية لاحتلال قريات الملح وما جاورها عقب التوقيع على مؤتمر العقير مباشرة، حيث دعت بريطانيا لجمع زعماء العراق ونجد وشرقي الأردن والحجاز لدراسة موضوع الحدود والمشاكل التي يثيرها تداخل القبائل في هذه الدول، غير أن المؤتمر فشل، وذلك راجع إلى رفض ملك الحجاز التفاوض مع ابن سعود إلا إذا انسحب من جميع الأراضي التي احتلها، كما لعبت المطالب التي تقدم بها مندوب إمارة شرقي الأردن والتي أكد فيها على ضرورة انسحاب ابن سعود من الجوف وسكاكا ووادي السرحان وإعادة إمارة حائل إلى آل رشيد والتخلي عن عسير لآل عائض وبهذا فشل مؤتمر الكويت المنعقد في سنة 1923م[2].

***مؤتمر الكويت:** عقد هذا المؤتمر على مرحلتين الأولى من 17 ديسمبر 1923م والثانية في 22 ديسمبر 1924م حيث يمثل هذا المؤتمر أهمية كبيرة لأنه طرح إشكالية الحدود وترسيمها بين نجد وشرقي الأردن والعراق وطرحت بريطانيا من خلاله تصورها الكامل لهذه الحدود، **للمزيد ينظر:** أيمن أحمد محمد محمود، <<اتفاقيات وقضايا ترسيم الحدود السياسية بين الأردن والسعودية 1922-1946م >>، مجلة وقائع تاريخية، عدد جويلية 2020م، مركز البحوث والدراسات التاريخية، جامعة السويس، [د.ب]، جويلية 2020م، ص: 264.

[1] المرجع نفسه، ص: 264.

[2] أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1991م، ص: 137.

وردًا على موقف الأمير عبد الله بن الحسين قامت قبائل نجد من الإخوان بالهجوم على الحدود الأردنية وتدخلت بريطانيا لإنهاء الوضع القائم بحكم ممارستها للسيادة الخارجية على الأردن بحكم انتدابها عليه، إذ عقد السير جلبرت كلايتون(*Gilbert Clayton*) المكلف من قبل الحكومة البريطانية مباحثات مع ابن سعود في حداء* سنة 1925م، حيث توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية ونصت المادة الأولى منها عن الحدود بين السعودية وشرقي الأردن[1] على النحو التالي: "**يبتدئ الحد بين نجد وشرقي الأردن في الجهة الشمالية – الشرقية من نقطة خط الطول 39° شرقًا ودائرة العرض 32° (A) شمالًا حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد ويمتد على خط مستقيم، إلى نقطة تقاطع خط الطول 37° شرقًا بدائرة العرض 31،25°(B) شمالًا، ثم يمتد من هذه المنطقة على خط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط الطول 38° شرقًا تاركًا ما يبرز من أطراف وادي السرحان لنجد ثم يتبع خط الطول 38° شرقًا إلى نقطة تقاطعها بدائرة العرض 39،35° شمالًا أما الخارطة التي يرجع إليها في هذه الاتفاقية فهي الخارطة المعروفة بالدولية**"[2].

ويذكر عبد اللطيف الصباغ بأن الحدود بين شرقي الأردن ونجد استقرت في اتفاق الحداء، حيث أن الحكومة البريطانية لم تسلم وادي السرحان كله إلى ابن سعود حيث رسم خط الحدود (AB) إلى الشمال من كاف مباشرة تاركًا الطرف الشمالي من وادي السرحان بما فيه الأزرق لقبائل شرقي الأردن وهو ما يعادل 1/ 6 من الوادي، إذ أن رسم الحدود بهذا الشكل كان له تأثير على قبائل المنطقة خاصة قبائل الرولة، فمن خلال هذه الاتفاقية وبالتحديد المادة الأولى منها تحولت المباحثات حول وادي السرحان من محاولات ضم وامتلاك إلى محاولة إقرار حق قبائل شرقي الأردن للرعي فيه[3].

ويتبين من ترسيم الحدود بين شرقي الأردن ونجد بهذا الشكل أن نقطة حدود الأردن– نجد قد تحددت بدايتها من نقطة التقاء الحدود العراقية النجدية فهذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدى هذا الترسيم إلى إنهاء الخلاف حول منطقة وادي السرحان والكاف لصالح البريطانيين ومن ورائهم شرقي الأردن

---

* **حداء:** هي قرية تقع في الطريق القديم بين مكة المكرمة وجدة وهي أقرب إلى مكة وتقع على بعد عشرين كيلومترا منها ويذكر انه تم اختيارها لعقد اتفاقيات الحدود هو أن السلطان عبد العزيز كان يعسكر بها وهو يعد العدة للدخول الى جدة بعد أن دخل مكة المكرمة، **للمزيد ينظر:** أمين ساعاتي، المرجع السابق، ص: 139.

[1] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص: 121.

[2] المرجع نفسه، ص–ص: 121– 122.

[3] عبد اللطيف محمد الصباغ، بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن 1921/1939م، مكتبة مدبولي، [د. ب]، 1999م، ص– ص: 69–70.

المنتدب من طرفهم والحكومة النجدية على حساب شرقي الأردن لتتنازل عنهما بريطانيا بعد ذلك لحكومة شرقي الأردن مقابل أن تضمن بريطانيا ممرًا وطريقًا تجاريًا يربط نجد بسوريا والفصل بين شرقي الأردن والعراق، وبوضع هذه الحدود حافظت بريطانيا على مصالحها في المنطقة وخاصة أن منطقتي الجوف والسرحان كانتا قريبتين من منطقتي معان وتبوك آخر محطتين لخط سكة حديد الحجاز، ولهذا كان موقف حكومة شرقي الأردن من احتلال وادي السرحان والجوف يتطلب الاتفاق مع البريطانيين لصد الهجمات النجدية واحتلال قريات الملح الواقعة على الطرف الشرقي من وادي السرحان[1]، كما تناولت هذه الاتفاقية موادً أخرى تساعد على حفظ الأمن على الحدود بين البلدين إلى جانب تنظيم العلاقة بينهما، إذ تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 02 نوفمبر 1926م وتم الاعتراف الرسمي المتبادل بين البلدين في سنة 1933م عن طريق المندوب السامي البريطاني بالقدس الذي أبلغ حكومته بذلك والذي كان يشرف على سياسة حكومة الأردن الخارجية، وتم تبادل الزيارات بين البلدين[2].

ويمكن القول بأن حدود السعودية مع شرقي الأردن رُسمت بموجب اتفاقية حداء الموقعة سنة 1926م فهذه الاتفاقية سعت من ورائها بريطانيا من أجل حماية مصالحها والتي من بينها خط سكة حديد الحجاز، فأي تدخل لبريطانيا في عملية رسم الحدود في المشرق العربي هو لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها بالدرجة الأولى.

3-2/ دور بريطانيا في رسم حدود السعودية مع ساحل عمان:

تعود مشكلة الحدود بين السعودية وساحل عمان إلى جويلية 1933م والتي تُعرف بمشكلة البريمي* وبداية الخلاف بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية، بعدما منح ابن سعود امتيازًا للنفط لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا[3]، حيث جاء في المرسوم الملكي الخاص بمنح الامتياز أنه « يشمل

---

[1] أيمن أحمد محمد محمود، المرجع السابق، ص_ ص: 266-270.

[2] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص: 122.

* **البريمي:** تتألف واحة البريمي من مجموعة من القرى تقع وسط الصحراء وتعتبر حدًا فاصلًا بين أراضي عمان وأبو ظبي وهي على بعد 90 ميلًا من مدينة ابوظبي اشتهرت بموقعها الذي يعتبر ملتقى الكثير من طرق المواصلات في شرق الجزيرة العربية وهذه الواحة استلفتت انتباه شركة البترول الامريكية في السعودية " أرامكو" وتتكون هذه الواحة من 12 قرية ثلاث منها تابعة لعمان والقرى التسع الأخرى تابعة لحاكم ابوظبي، **للمزيد ينظر:** محمد حسن العيدروس، الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص- ص: 222-223.

[3] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الأوضاع الداخلية في امارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما 1945/1914م، م 3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م، ص:299.

الجزء الشرقي من مملكتنا العربية السعودية بما في ذلك حدودها » وبهذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفسر عن الحدود الشرقية للملكة العربية السعودية فأرسلت مذكرة إلى الحكومة البريطانية والتركية تستفسر فيها[1]، وكان الرد من وزارة الخارجية البريطانية على الاستفسار الأمريكي في 24 أفريل1934م بأن الخط الأزرق الوارد في الاتفاقية الانجلو-عثمانية المؤرخة في 2 جويلية 1913م والخط البنفسجي المنصوص عليه في الاتفاقية الموقعة في09 مارس 1914م يمثلان حدود السعودية الشرقية المعترف بها[2].

وفي 28 أفريل 1934م قام السير أندروريان الوزير البريطاني المفوض في جدة بإبلاغ الحكومة السعودية رسميًا برد بريطانيا على الولايات المتحدة الأمريكية في استفسارها السابق حول مسألة حدود السعودية الشرقية[3]، لكن السعودية رفضت الجواب البريطاني وردت بمذكرة أرسلتها إلى المفوضية البريطانية في جدة بتاريخ 20 جويلية 1934م رفضت فيها الموقف البريطاني من أساسه[4] وأبدت استعدادها لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية بغية التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة الحدود[5].

وبهذا قررت الحكومة البريطانية دعوة فؤاد حمزة إلى لندن في سبتمبر 1934م وفي أعقاب وصوله عقدت عدة اجتماعات في مبنى وزارة الخارجية البريطانية نوقشت فيها مشكلة الحدود أكدت فيها بريطانيا على تمسكها بالخط الأزرق، إذ في هذه الاجتماعات والمباحثات أكد حمزة فؤاد على انزعاج ابن سعود بسبب إصرار بريطانيا على اتفاقية سنة 1913م(الخط الأزرق)، حيث قدم فؤاد حمزة اقتراحًا بضرورة تواجد الحكام ذوو الشأن في أية محادثات خاصة بالحدود وهنا أوضحت الحكومة البريطانية أنها وحدها المسؤولة عن العلاقات الخارجية لأولئك الحكام وأن هذا الأمر المتعلق بتواجدهم لا يعني الحكومة السعودية، إذ أرسل حمزة فؤاد برقية إلى آل سعود يؤكد له فيها أنه ليس من مصلحتهم أن ينصبوا أنفسهم مدافعين عن حقوق مسقط وعمان وإمارات الخليج وقطر فيما يتعلق بعملية رسم الحدود فيما بينهم[6]، حيث يذكر بأن مفاوضات حمزة فؤاد بشأن الحدود يمكن اعتبارها بمثابة رغبة من الحكومة السعودية في

[1] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 3، المرجع السابق، ص- ص:299- 300.

[2] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية-العربية الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص: 221.

[3] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص- ص:58- 59.

[4] سالم مشكور، المرجع السابق، ص:126.

[5] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص:59.

[6] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 3، المرجع السابق، ص- ص:302- 303.

الوصول إلى حل سياسي وسط وإزاء هذا الوضع اقترح هذا الأخير بتعيين خط الحدود بين السعودية وقطر وخط آخر بين السعودية والمشيخات الخاضعة للحماية البريطانية في شرق جزيرة العرب وجنوبها[1] وعرف هذا الخط باسم (خط فؤاد) أو (الخط الأحمر)[2] (**ينظر للملحق رقم:** 04) وفي هذا الإطار تقدمت الحكومة السعودية بمذكرة إلى الحكومة البريطانية في 03 أفريل 1935م تذكر فيها أن الحدود بين السعودية وقطر تسير على النحو التالي: " **يبدأ الخط الفاصل بين البلدين عند نقطة على الساحل اسمها دوحة سلوى ويسير بامتداد نقطة التقاء جبل دخان مع الإقليم المتاخم له من الناحية الغربية تاركًا للملكة العربية السعودية نقطة التقاء جبل دخان وجبل النخس، وتسيطر قطر على جبل دخان والمنطقة الممتدة إلى الشرق منه، ثم يمر الخط بأماكن على الشاطئ المحاذي للخليج جاعلاً نقسيان قطر من نصيب قطر وخور العديد من نصيب المملكة العربية السعودية"**[3].

وقابلت بريطانيا هذا المقترح بمشروع في 25 نوفمبر 1935م عُرف باسم خط ريان الذي رفضته السعودية بدورها[4]، حيث ورد في هذا المشروع معارضة الحكومة البريطانية للمشروع السعودي لتخطيط الحدود وتعارض أن يكون خور العديد من نصيب السعودية[5].

في حين اعتبرت الحكومة السعودية أن خط الحدود الذي يفصل بينها وبين الإمارات والمشيخات العربية الواقعة على الخليج العربي يمر بالمواقع التالية[6] : " **يبدأ الخط المذكور من نقطة واقعة على ساحل البحر وتبعد عن مركز خور العديد بخمسة وعشرين كيلو مترًا في الاتجاه إلى الجنوب والجنوب الشرقي على محاذاة الأراضي المعروفة باسم المجن وسبخة مطى وكفة اللواء تاركًا البلاد التابعة لكفة اللواء للإمارات العربية وإلى غربها للمملكة العربية السعودية، ويمتد الخط المذكور من حدود بلاد كفة اللواء إلى نقطة تقاطع خط الطول الشرقي 56° بدائرة العرض الشمالية 22° ثم تتبع محاذاة خط الطول الشرقي 56°إلى نقطة تقاطعه بدائرة العرض الشمالية 19° ثم يتجه إلى استقامة واحدة إلى**

---

[1] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 03، المرجع السابق، ص: 304.

[2] محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو–تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، افريقيا الشرق، بيروت، 1999 م، ص:144.

[3] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص: 96.

[4] محمد رضوان، المرجع السابق، ص: 144.

[5] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص: 96.

[6] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 03، المرجع السابق، ص: 305.

نقطة تقاطع دائرة العرض الشمالية 17° بخط الطول الشرقي 52° ومنها في استقامة واحدة في اتجاه الغرب على محاذاة دائرة العرض الشمالي17° حتى تتقاطع مع خط الطول الشرقي 56°ومن هذه النقطة يتجه في نفس الاتجاه إلى أن يقطع الخط المعروف بالخط البنفسجي"[1].

إلا أن الحكومة البريطانية أعلنت عن رفضها لهذا الخط في 09 أفريل 1935م، بحيث سلم الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى الحكومة السعودية مسودة اتفاق مقترح باستبدال خط السعودية بخط آخر عُرف باسم الخط الأخضر كمنطقة حدود[2]، وبموجب هذا الخط تكون بريطانيا قد تنازلت عن تمسكها بالخط الأزرق كفاصل بين مناطق نفوذها وبين أراضي الدولة السعودية وبموجبه اعترفت بريطانيا ببعض مطالب آل سعود في غربي أبوظبي خاصة فيما يتعلق بسيادتهم على ديرة قبيلة المره، وحرصت على أن لا يكون لآل سعود موطئ قدم داخل شبه جزيرة قطر أو منفذ بحري إلى الشرق منها وذلك لاعتبارات جغرافية سياسية[3].

واستمرت مشكلة الحدود بين الطرفين حتى سنة 1949م عندما منحت الحكومة السعودية امتيازًا لشركة أرامكو للتنقيب عن النفط داخل المناطق التي حددتها سابقًا وبهذا احتجت الحكومة البريطانية على ذلك مؤكدة بأن الحكومة السعودية قد اخترقت مناطق نفوذ بريطانيا في قطر، وبهذا تبدأ مرحلة جديدة من المفاوضات بغية تسوية الخلافات بين الطرفين وكانت في مدينة الرياض في 30 أوت 1949م حيث أكدت فيها الحكومة السعودية عن تمسكها بخط الحدود الذي رسمته سنة 1935م[4]، إلا أن هذه المفاوضات لم يكتب لها بالنجاح وقد أصدرت الحكومة السعودية بيانًا حول حدودها مع قطر جاء فيه:

"أ- تبدأ الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر من نقطة على ساحل دوحة على خط 56،24° شمال (نقطة أ)

ب- **ومن نقطة (أ) يتجه الخط شرقًا حتى يحاذى خط طول 51° شرقا (نقطة ب)"[5]**

ج- **"من نقطة (ب) يتجه الخط اتجاها مستقيما حتى يصل ساحل البحر عند دائرة العرض 48،24**

---

[1] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، م 03، المرجع السابق، ص: 305.

[2] المرجع نفسه، ص:305.

[3] محمود توفيق محمود، المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية دراسة حالة حدود السعودية – الإمارات، رسائل جغرافية، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، جانفي2000م، ص: 33.

[4] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص- ص: 96- 97.

[5] أمين ساعاتي، المرجع السابق، ص:84.

شمالا (نقطة ج) تاركا عامرة للملكة العربية السعودية وبهذا ينتهي الحد بين قطر والمملكة العربية السعودية"[1].

ويذكر بأن الحدود الجديدة الواردة في هذه المقترحات السعودية مختلفة تمامًا وغير مطابقة للحدود في الخط الأحمر سنة 1935 م فبهذه المقترحات تفقد قطر جزءًا كبيرًا من أراضيها إلى جانب أنها تعطي المملكة العربية السعودية مناطق كانت قد اعترفت منذ سنة 1935م بأنها خاضعة لمشيخة أبوظبي ومن بينها: المجن، سبخة مطى، بينونة، الظفرة، واحة ليوا، إلا أن بريطانيا رفضت هذه المقترحات السعودية وأبلغوا المسؤولين السعوديين في مذكرة جديدة في 30 نوفمبر1949م أنه لم يعد بوسعهم إزاء المطالب الجديدة سوى التمسك بحقوقهم القانونية بموجب المعاهدة الأنجلو–عثمانية سنة 1913م، وهنا لو وافقت بريطانيا على تلك المقترحات يعني الموافقة على قطع الطريق الرئيسي الذي يربط واحة البريمي بمشيخة أبوظبي ويعني إبعاد بريطانيا من الاشتراك في مباحثات الحدود الخاصة بالمشيخات التي لا ترتبط بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا[2].

استمرت الخلافات بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية بشأن الحدود البرية طوال الفترة ما بين أوت 1951م وجانفي 1952م، حيث اتفق الطرفان على عقد مؤتمر بالدمام في 28 جانفي 1952م بحضور شيخ أبوظبي وشيخ قطر[3]، وكان الأمير فيصل يرأس الوفد السعودي الذي كان يضم الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية والأمير سعود بن جلوى أمير الإحساء والشيخ حافظ وهبة السفير السعودي في لندن إلى جانب تواجد المقيم البريطاني السياسي في الخليج العربي السير روبرت هاي على رأس الوفد البريطاني ومعه حاكم قطر الشيخ علي عبد الله والشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي، وتمخض الموضوع الأساسي لهذا المؤتمر حول مسألة الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين كل من قطر وأبوظبي[4]، حيث اقترح شيخ قطر أن تكون الحدود مع السعودية " **خطا يبدأ من الطرف الغربي لشبه جزيرة قطر من نقطة تبعد ثمانية كيلومترات إلى الشمال من سلوى ثم يتجه منها إلى أقصى نقطة غربية لخور العديد"**، أما شيخ أبوظبي اقترح أن تكون الحدود مع السعودية " **خطا يبدأ من أم الزمول في أقصى الشرق ثم يمتد على استقامته نحو الجنوب الغربي إلى القريني، ومنها على**

[1] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص: 97.

[2] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية– العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص– ص:233– 234.

[3] محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص: 35.

[4] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية– العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص: 237.

خط مستقيم إلى الشمال الغربي حتى نقطة تقع عند تقاطع دائرة العرض 22-47 شمالا وخط الطول 33-51 شرقا ومن هذه النقطة يمتد الخط على استقامته إلى أن يلتقي بالحد الذي طالب به شيخ قطر"[1]؛ أي كما يذكر حسين إبراهيم العطار أن هذا الخط " **يبدأ عند نقطة سواد نثيل، يسير في خط مستقيم إلى أقصى طرف جنوب سبخة مطى ومن هنالك يسير الخط في اتجاه جنوبي شرقي حتى بئر القريني ثم يعود من هنالك فيتجه إلى الشمال الشرقي إلى أبار أم الزمول".**[2]

يمكن القول بأن هذه المباحثات والمؤتمرات التي دارت بين الطرف البريطاني والطرف السعودي يدور موضوعها الأساسي حول الحدود بين السعودية وما جاورها إذ أن بريطانيا لعبت دورًا بارزًا في رسم الحدود في شبه الجزيرة العربية، وكنتيجة للمقترحات التي جاء بها شيخ أبو ظبي وشيخ قطر تشدد الطرفان في مواقفهما.

ونتيجة لتشدد الطرفان تجاوز كل طرف الخط الذي وضعه؛ حيث أن الجانب السعودي اضطر إلى تجاوز خط فؤاد ونفس الشيء بالنسبة للجانب البريطاني حيث تجاوز اقتراحه السابق المتعلق بخط الرياض(خط ريان)، وبهذا فشلت المفاوضات من جديد[3].

وعلى إثر إخفاق المفاوضات بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية التي مثلت المشيخات العربية أصر الطرف السعودي على أحقيته في منطقة البريمي مما أدى إلى تأزم الموقف، حيث وصلت مسألة الحدود ذروة خطورتها في جويلية 1952م[4]، حيث جرت اشتباكات مسلحة بين قوات سلطان مسقط الخاضعة للقيادة البريطانية وبين القوة العسكرية التابعة لتركي بن عطيشان الذي تم تعيينه من طرف السعودية أميرًا للبريمي، وكخطوة لإنهاء الخلافات اتفق الطرفان في 30 جويلية 1954م على أن يقوم بينهما تحكيم فيما يختص بالسيادة على منطقة البريمي والنزاع على الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبي[5]، وتم وضع اتفاقية التحكيم على واحة البريمي وذلك فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة السعودية سنة 1949م والخط الذي طالب به شيخ أبوظبي سنة 1952م، إلا أنه سرعان ما فشلت مهمة

---

[1] محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص: 35.

[2] حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق، ص: 67.

[3] محمد رضوان، المرجع السابق، ص: 145.

[4] م.م. رائد عباس فاضل الشمري، <<الازمة الحدودية بين عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي والموقف البريطاني منها 1952_ 1955 م>>، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، م4، ع 2، جامعة القادسية، كلية القانون، [د.ب]، ماي 2011م، ص: 05.

[5] محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص: 36.

التحكيم الدولية وذلك بعد انسحاب ممثل الحكومة البريطانية منها في 12سبتمبر 1955م وذلك احتجاجًا على نقض ابن سعود لاتفاقية التحكيم وتم اتهام السعودية برشوة شيوخ وأهالي القبائل في منطقة البريمي وذلك من أجل التأثير عليهم وكسب ولائهم، وردًا على ذلك أقدمت بريطانيا على احتلال منطقة البريمي باسم سلطان مسقط وشيخ أبوظبي وطرد القوات السعودية منها، كما أعلنت الحكومة البريطانية عن خط الحدود الذي نتجت عنه اتفاقية عمان والإمارات المتصالحة سنة 1955م الذي يفصل بين سلطنة عمان وأبوظبي وذلك على أساس تبعية القبائل وهذا الأمر الذي ترفضه بريطانيا كدليل للسيادة، حيث أنه بموجب هذا الامر تم تقسيم البريمي بين مشيخة ابوظبي وسلطنة مسقط وهذا على أساس تبعية القبائل كقبيلة بني كعب والنعيم وآل بوشامس للسلطنة[1]، وبقيام العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م قطعت السعودية علاقاتها مع بريطانيا وبذلك ظلت قضية البريمي متوقفة إلى غاية سنة 1965م عندما تم تعيين حدود قطر[2].

3-2/ دور بريطانيا في رسم الحدود السعودية البحرينية:

إن ما يفصل بين السعودية والبحرين سوى أجزاء قليلة من مياه الخليج العربي، وقد تركز النزاع بين البلدين حول الحدود البحرية على منطقة ضحلة تسمى فيشت أبو سعفة وهذه المنطقة تقع بها جزيرتان هما لبينة الكبرى ولبينة الصغرى، ويعود السبب الأساسي للنزاع في منح حكومة البحرين سنة 1941م امتيازًا لشركة نفط البحرين المحدودة للتنقيب عن البترول في المنطقة، لكن السعودية اعترضت بشدة على منح هذا الامتياز وتوقف العمل في منطقة فيشت أبو سعفة، حيث بدأت الشركة أعمالها فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، توقف العمل في منطقة أبو سعفة انتظارًا لتسوية مسألة السيادة على هذه المنطقة، وهنا اتجه الطرفان إلى عقد مفاوضات؛ وعقدت أول جولة في لندن 1951م من أجل تسوية مشكلة الحدود بين السعودية والبحرين[3]، حيث كان الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية يرأس وفد المملكة السعودية وفي المقابل كانت بريطانيا تمثل دول الخليج الخمس بما فيها: عمان، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين فهنا بريطانيا من وراء تمثيلها لدول الخليج الخمس كانت تسعى لإيجاد ممرات وقنوات تُدعم مواقعها ونفوذها في المنطقة، ويعتبر هذا من بين الأسباب التي حالت الدول

[1] محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص- ص:36-37.

[2] سالم مشكور، المرجع السابق، ص: 130.

[3] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص- ص:208- 209.

الخليجية عن التوصل لحلول مناسبة للحدود في تلك الفترة[1]، وقد اقترح الوفد البريطاني خلال هذه الجولة ممثلاً عن البحرين، أن تحصل البحرين على جزيرتي لبينة الكبرى والصغرى، وأن تحصل السعودية على أبو سعفة إلا أن السعودية رفضت هذا الاقتراح رغبة في ضم أبو سعفة ولبينة الكبرى مقابل أن تحصل البحرين على لبينة الصغرى ونتيجة لاختلاف المواقف بين الطرف السعودي والطرف البحريني تعثرت المفاوضات[2].

ليتم بعد ذلك بسنوات تقديم مقترح من طرف البحرين يتمحور حول تنازل البحرين عن لبينة الكبرى للسعودية وذلك مقابل شرط وهو ألا يكون للسعودية مياه إقليمية، أما بالنسبة لفيشت أبو سعفة اقترح تقسيمه إلى قسمين: قسم غربي وقسم شرقي؛ فالقسم الغربي يُقدم للسعودية في حين يُقدم القسم الشرقي للبحرين ولم يتفق الطرفان على فكرة التقسيم إلا في مباحثات سنة 1954م، كما تم الاتفاق على كيفية توزيع البترول المستخرج من أبو سعفة مناصفة بين السعودية والبحرين مقابل تنازل البحرين عن مطلبها المتعلق بأبو سعفة وتلتزم مقابل ذلك السعودية بمنح البحرين نصف العائد الصافي من البترول المستخرج من حقل فيشت أبو سعفة، حيث وقع الطرفان اتفاقية سنة 1958م[3] التي جاءت بعد مفاوضات طويلة استمرت سبع سنوات، وهذه الاتفاقية وُقعت لتحديد الحدود بين المملكة العربية السعودية والبحرين[4]، وُقِعت من طرف ملك السعودية وأمير البحرين خلال زيارته الأخيرة للرياض، وتحتوي هذه الاتفاقية على ديباجة وستة أحكام، حيث أن الحكم الأول يتعلق ببيان خطوط الطول ودوائر العرض الموضحة لسير خط الوسط وما يقع على يمينه يتبع البحرين وما يقع على يساره يتبع السعودية والحكم الثاني يحمل في مجمله تفصيلًا وتحديدًا لمعلومات خرائطية للمنطقة وما يتعلق بتقسيم العائد من البترول المستخرج من حقل فيشت أبو سعفة، بينما يقضي الحكم الثالث بإعداد خريطة نهائية لهذا التقسيم المتعلق بتبعية كل من لبينة الكبرى والصغرى ومنطقة فيشت أبو سعفة وتبعيتهم لكل من السعودية أو البحرين[5].

---

[1] أمين ساعاتي، المرجع السابق، ص: 75.

[2] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية– العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص: 209.

[3] المرجع نفسه، ص– ص:209– 210.

[4] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1422هـ/2001م، ص: 171.

[5] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية– العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص: 210.

والجدير بالذكر أن في هذه الاتفاقية الموقعة سنة 1958م تم إتباع مبدآن قانونيان لرسم الحدود في هذه المنطقة وأولهما مبدأ خط الوسط، حيث نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن يبدأ خط الحدود بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين على أساس خط الوسط ثم يستمر إلى نهاية خط الحدود ويتكون خط الوسط من نقاط استناد أساسية على البر السعودي والبحريني، أما ثانيهما مبدأ الظروف الخاصة[1] وفي هذا المبدأ اعتمد طريقتين تحققان العدالة بين الطرفين:

وهي تقسيم الجزر والحدود الفلكية: فالنسبة للجزر فقد أعطيت جزيرة لبينة الكبرى للسعودية وجزيرة لبينة الصغرى للبحرين، وبخصوص الحدود الفلكية تم استخدام الإحداثيات الجغرافية لتحديد منطقة أبو سعفة حيث أعطيت ملكية هذه المنطقة للسعودية على أن يتم كما سبق ذكره وهو تقسيم عائدات البترول المستخرج من حقل أبو سعفة بين السعودية والبحرين[2].

وما يمكن قوله إنه بموجب الاتفاقية الموقعة سنة 1958م بين السعودية والبحرين ومن ورائها بريطانيا تم وضع نقاط أساسية على مشكلة الحدود بينهما.

3- 4/ دور بريطانيا في رسم الحدود السعودية اليمنية:

ترجع قضية النزاع حول الحدود السياسية بين اليمن* والسعودية إلى سنة 1925م عندما قام اليمن بطرد الأدارسة من تهامة وتضييق الخناق عليهم في المنطقة الجبلية من عسير، وقد أصبحت نية اليمن واضحة في ضم إقليم عسير إليها، حيث أن هذا الإقليم كان خاضع لحكم الأدارسة وإزاء هذا التضييق اليمني على الأدارسة تقدم حاكم عسير الإدريسي بطلب الحماية من السعودية وأبرم معها اتفاقية مكة سنة 1926م، فبموجب هذه الاتفاقية أصبحت السعودية هي التي تتولى أمر الدفاع عن ممتلكات الإدريسي في عسير وتهامة، وتم توقيع هذه الاتفاقية من طرف ملك الحجاز وسلطان نجد وبين الإمام الحسن بن علي الإدريسي[3]، حيث وضع في هذه الاتفاقية النقاط الأساسية المتعلقة بسيادة السعودية على إقليم عسير وعقد الاتفاقيات الاقتصادية وغيرها من الأمور الأخرى حيث وليّ لإمام عسير إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر

---

[1] محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص- ص: 171- 172.

[2] المرجع نفسه، ص: 172.

* **اليمن:** يمتد اليمن في الركن الجنوبي الغربي لشبه جزيرة العرب بين خطي عرض 12-18 شمالًا حيث تبلغ مساحتها حوالي 75 ألف ميل مربع، **للمزيد ينظر:** فتحي العفيَّفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية (دراسة تاريخية سياسية قانونية)، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2000م، ص:241.

[3] محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص:269.

في شؤون عشائرها من عزل وتنصيب وغيرها من الأمور الأخرى وتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه الاتفاقية والعمل بها، ونظرًا لفشل الإدريسي في إدارة أمور البلاد قامت السعودية سنة 1930م بنقل الشؤون الإدارية والمالية إلى الدولة السعودية وبذلك أصبحت جيزان إحدى مقاطعات مملكة الحجاز ونجد ليتم بعد ذلك ضم كل مقاطعات في مملكة أطلق عليها المملكة العربية السعودية سنة 1932م، ونتيجة لعملية الضم هذه شعر الإدريسي بفقدان سلطته وحاول القيام بعصيان ضد الدولة السعودية سنة 1931م وتم إخماد هذا العصيان ولجأ الإدريسي إلى طلب الحماية من الإمام يحيى إمام اليمن ومنذ ذلك الوقت بدأ التوتر على الحدود بين السعودية واليمن[1].

وبحدوث الخلاف على الحدود بين السعودية واليمن اتجه الطرفين إلى المفاوضات إلا أن اليمن احتلت جيزان وما حولها أثناء المفاوضات[2]، وبذلك أرسل الملك عبد العزيز آل سعود جيشًا بقيادة ابنه فيصل محتلًا ميدي والحُدَيْدَة وبتدخل الأطراف العربية توقف القتال بين الطرفين وعقدت اتفاقية الطائف التي حددت الحدود بين البلدين[3]، فالبنسبة لتاريخ عقد هذه الاتفاقية هناك جدل بين الباحثين والمؤرخين، حيث يذكر بأنها عقدت في عام 1935م وطرف آخر يذكر أنها في سنة 1934م والمؤكد أنها وُقِعت في 19 ماي 1934 م، حيث أن هذه الاتفاقية تمثل أهمية كبيرة في تاريخ العلاقات السعودية اليمنية إذ وضعت الاطار القانوني لوضع الحدود بين الدولتين[4].

وقد احتوت الاتفاقية على ثلاث وعشرين مادة حددت أجلها بعشرين سنة قابلة للتجديد[5] وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية هو:

" الاتجاه نحو رسم خط الحدود بين المملكتين على أساس ما كان بيد كل منهما قبل سنة 1933 م/1352 هـ و الإقرار بتبعية يام ونجران للملكة العربية السعودية، بحيث يصبح خط الحدود حدًا فاصلًا قطعيًا ويبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتبارًا من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى

---

[1] محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص- ص: 269- 270.

[2] خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012م، ص: 553.

[3] المرجع نفسه، ص:553.

[4] محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص: 272.

[5] فتحي العفيّفي، المرجع السابق، ص: 283.

أن تنتهي إلى ما بين حدود نقطة وعان التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود من عدا يام من همذان ابن يزيد وائلي وغيره وبين يام فكلما بعد عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبل المذكورة فهو من المملكة اليمنية وما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية..."[1].

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين بأن اتفاقية الطائف كما يذكر فتحي العفيّفي أنها نقطة تحول رئيسية في العلاقات السعودية – اليمنية إذ أنهت المنازعات الخاصة بالحدود واستقرت الأمور بين البلدين وتوصلت لجنة ترسيم الحدود اليمنية السعودية إلى رسم أول خريطة لهذه الحدود في سنة 1936م[2].

[1] فتحي العفيّفي، المرجع السابق، ص– ص: 283– 284.

[2] المرجع نفسه، ص: 289.

الفصل الثاني:

دور بريطانيا في رسم حدود دولتي مصر والسودان

أولا: دور بريطانيا في فصل السودان عن مصر:

1/ دور بريطانيا في رسم الحدود المصرية السودانية بموجب اتفاقية جانفي 1899م:

تعتبر مصر شطر نهر النيل لا يفصلها عن السودان أي حدود طبيعية أو حتى اتفاقيات دولية قبل التخطيط البريطاني لفصل السودان عن مصر، فمصر في نظر إنجلترا قوى أجنبية وخارجية عن السودان ولهذا سعت إلى فصل السودان عن مصر والتي كانت تمثل عمقًا اقتصاديًا واستراتيجيًا بالنسبة لمصر باعتبارها أرضًا واحدة[1].

ووفقًا لمخططات بريطانية رفع الجنرال كتشنر*Kitchener* العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري بالخرطوم يوم04 سبتمبر1898م وهذا بناءً على تعليمات تلقاها هذا الأخير من كرومر*Kromer* ** وهذا لإثبات أن إنجلترا لها الحق القانوني للاشتراك في حكم السودان وذلك انطلاقا من مساهمتها بجيشها وأموالها في استرجاع السودان بدعوى أن السودان جزء من مصر يعود إليها بانتهاء السيطرة المهدية ***عليه[2].

وكان رفع العلم المصري والانجليزي في الخرطوم منبئًا بما كانت تظهره إنجلترا تجاه السودان بعد إن تمت استعادته[3].

---

[1] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية، القاهرة، [د .س]، ص- ص: 418- 419.

* **الجنرال كتشنر:** عيّن في سنة 1911 م معتمد بريطاني في مصر خلفًا للسير الدون غورست، **للمزيد ينظر:** بيرنز ألينور، الاستعمار البريطاني في مصر، تر: أحمد رشدي صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، 05جانفي 1982م، ص: 25.

** **كرومر:** من الشخصيات التي لعبت دورًا مهمًا في إدارة الإمبراطورية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الهند وخصوصًا في مصر حيث استطاع ان يضع قواعد الوجود البريطاني في مصر أصبح حاكم مصر منذ 1883الى غاية 1907م ثم لُقب باللورد كرومر سنة 1892م، **للمزيد ينظر:** روجر أوين، اللورد كرومر الامبريالي والحاكم الاستعماري، تر: رءوف عباس، جامعة أكسفورد، [د. ب]، 2004م، ص، ص:09، 15.

*** **المهدية:** تأسست على يد محمد بن عبد الله المعروف منذ صغره بالتقوى والتعبد نشر أفكاره على مريديه وظهرت الثورة في السودان عام 1881م تلبية لدعوة المدعو المهدي ولقيت دعوته صدى كبير واستطاع السيطرة على السودان سقطت حكومة المهدية عام 1898م إثر سقوط العاصمة أم درمان، **للمزيد ينظر:** دلال النواري سلامة عبد الكريم، تاريخ العلاقات السياسية المصرية السودانية وأثرها في علاقة البلدين إبان حكم جمال عبد الناصر1970/1952م دراسة موضوعية، أطروحة دكتوراه، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، 2016م، ص- ص: 62- 64.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص:419.

[3] شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، سلسلة ذاكرة الكتابة، القاهرة، 2015م، ص:92.

وقد كانت بريطانيا حريصة على ضم السودان إلى إمبراطوريتها الإفريقية إلا أنها لم تستطع أن تنفرد بالسيطرة رسميًا عليه لأسباب منها:

- حقوق مصر القديمة الثابتة في السودان قبل الثورة المهدية، حيث أن بريطانيا تستند على حقوق مصر في السودان لتواجه أطماع الدول الاستعمارية الأخرى، التي تسعى إلى منافسة بريطانيا، وفي مقدمتها فرنسا التي كانت هي الأخرى تبحث عن مناطق جديدة تفرض عليها سيطرتها.
- إدراك إنجلترا بأن السودان يعتبر أرضًا عثمانية والخديوي يقوم بالحكم باعتباره تابعًا للسلطان.
- بالإضافة إلى أن إنجلترا أرادت أن تتحمل مصر تبعات إعادة إعمار السودان بعد الثورة المهدية خاصة البنية التحتية التي يحتاجها البريطانيون[1].

ويعتبر رفع العلم المصري إلى جانب العلم البريطاني في الخرطوم كما تمت الإشارة له سابقًا بمثابة إعلان النوايا البريطانية في السودان[2].

حيث يذكر بأنه عندما زار كرومر السودان خطب في جمع من أهالي السودان وبالتحديد أهالي أم درمان وأعيانها يوم 04 جانفي 1899م قائلاً: **" أنتم ترون العلمين البريطاني والمصري يخفقان على هذا المكان، وفي هذا إشارة إلى أنكم سوف تحكمون في المستقبل بملكة إنجلترا وخديوي مصر والنائب الممثل الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون السردار الذي أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديوي تمام ثقتهما "**[3].

فقد كان هذا الإعلان قبل عقد اتفاقية الحكم الثنائي* بأسبوعين، مما يؤكد النوايا البريطانية منذ البداية، وكان هدفه من هذا الإعلان هو تحضير الأذهان للاتفاقية التي سوف تذاع عن قريب، فهم رضوا بالأمر الواقع ولا يهمهم من يحكمهم[4]، وللإشارة فإن الصحافة المصرية المعبرة عن الرأي العام المصري

---

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م، ص: 343.

[2] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص: 419.

[3] المرجع نفسه، ص:419.

* **اتفاقية الحكم الثنائي:** عقدت هذه الاتفاقية من طرف إنجلترا مع مصر عام 1899م-1317هـ وهذه الاتفاقية ثنائية لحكم السودان حيث قضت بأن يكون الحكم مشتركًا بين الدولتين حتى أطلق على البلاد اسم السودان المصري الإنجليزي، **للمزيد ينظر:** محمود شاكر، التاريخ الإسلامي 13 (التاريخ المعاصر: وادي النيل مصر والسودان 1924 -1989م/1342-1409هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت/ دمشق/ عمان، 1991م، ص:11.

[4] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص:419.

قد هاجمت الاتفاقية وفَضحتها كأسلوب لانفراد انجلترا بأمور السودان، كبداية لفصل شطري نهر النيل عن بعضهما، ومن بين الصحف نجد جريدة الأهرام وجريدة اللواء هذه الأخيرة التي وجه من خلالها مصطفى كامل خطابًا يهاجم فيه الاتفاقية بمناسبة مرور عام على توقيعها، حيث قال فيه: " ... **تذكروا معاشر المصريين أن أرض السودان رويت بدمائكم وصرفت فيها أموالكم وسلبتكم أشد الرجال وأعز الأبناء تذكروا معاشر المصريين أن مصر لا حياة لها بغير السودان... وما أذكركم بالسودان إلا لتفكروا فيه صباح مساء و نعتبروا الاتفاقية المشؤومة اتفاقية باطلة حتى يجيء اليوم الذي تحققون فيه رغباتكم**..."[1]، فالرأي العام المصري ظل ثائرًا على الاتفاقية مستنكرًا لها على الرغم من استسلام المسؤولين المصريين.

فاتفاقية الحكم الثنائي على السودان الموقع عليها في 19 جانفي1899م من طرف كرومر وبطرس غالي باشا* ممثل الحكومة المصرية[2]، تحتوي على اثني عشر مادة **(ينظر الملحق رقم: 05)** وتشترك بموجبها مصر وبريطانيا في حكم السودان، ويبدوا أن هذه الاتفاقية مبهمة وغير واضحة حتى أن مصر شعرت بالغرابة من هذه الاتفاقية، وذلك لأن مصر فاقدة للسيادة بعد أن خضعت للاحتلال البريطاني منذ سنة 1882م فكيف لها ان تشترك مع بريطانيا في حكم السودان، فكان الهدف من هذا الإشراك المصري هو كسب ود الحكومة المصرية، فوجود مصر في هذه الاتفاقية شكليًا فقط، بينما تمارس الإدارة البريطانية هيمنتها على الحكم في مصر والسودان بموجب الاتفاقية بعيدًا عن التدخل المصري[3]، فمصر هنا وَقعت في حيلة مرسومة من طرف بريطانيا، وهي أن تشارك مصر اسميًا فقط في حكم السودان وأن تجبر على دفع أموال طائلة، ولكن لا الشراكة الاسمية ولا الأموال الطائلة كفلت سلطة أو وزنًا حقيقيًا تستطيع من خلاله مصر حُكم السودان[4]، وأصبحت الإدارة في السودان انجليزية محضة بيد الحاكم العام خاضعًا لحكم الإداريين البريطانيين بمساعدة صغار الموظفين المصريين[5].

---

[1] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص: 420.

***بطرس غالي باشا:** ممثل الحكومة المصرية ترأس محاكمة دنشواي رئيسًا للوزراء كان معروفًا بأنه آلة للبريطانيين اغتيل من طرف طالب سابق في فيفري 1909م، **للمزيد ينظر:** بيرنز ألينور، المصدر السابق، ص: 24.

[2] محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، [د. ب] ،1998م، ص: 396.

[3] حسان ريكان خلف، <<التنافس المصري البريطاني على السودان (1936- 1952م)>>، مجلة مداد الآداب، ع 5، الجامعة العراقية، [د. ب]، [د. س]، ص:569.

[4] الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000م، ص: 116.

[5] محمد الطاهر بنادي، << الإدارة البريطانية في جنوب السودان 1899-1955م>>، مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع 16، جامعة بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2015م، ص: 321.

فبريطانيا أرادت أن تُكسب السودان صفة الدولة وبالتالي إبعاد صلة هذا الأخير عن مصر، حيث تتلاشى العلاقات الشعبية الوثيقة بينهما بصفة تدريجية[1]، ولهذا وبموجب اتفاقية الحكم المشترك المبرمة بين كرومر وبطرس غالي باشا تم تعيين حدود السودان الشمالية مع مصر(**ينظر الملحق رقم: 06**)، فقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن لفظة السودان تطلق على جميع الأراضي الواقعة الى جنوب خط عرض 22° شمالًا، ويلاحظ هنا أن بريطانيا كانت تعمل على تكريس انفصال السودان عن مصر واعتبار هذه الحدود نهائية وسياسية ودفاعية وهذا من أجل رسم حدود دائمة بين شطري نهر النيل[2]، وفيما يلي سنعرض مواد الاتفاقية؛ فالمادة الأولى من الاتفاق المصري الإنجليزي بشأن السودان قد حددت الجهات التي يطلق عليها لفظة السودان أنها جميع الأراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض، حيث وردت تفسيرات توضيحية في المادة الأولى بشأن لفظة السودان والأراضي التي يطلق عليها لفظة السودان والتي قسمت بدورها إلى ثلاث فئات:

1. **"الأراضي التي لم تُخْلِهَا القوات المصرية منذ سنة 1882م".**

وبهذا أدخلت بريطانيا وادي حلفا وسواكن في نطاق بلاد السودان[3]، حيث أن كلاهما كان تقليديا ينتسب الى السودان، وكما ورد في مقدمة الاتفاقية اقتضى حسن الإدارة بسبب التلاصق الجغرافي أن يضمنها إلى بقية المقاطعات التي تتبع مصر، غير أن مرفأ سواكن استمر إلى غاية جويلية 1899م يدار على أنه جزءًا من مصر وليس من السودان ولهذا استمر رفع العلم المصري وحده فقط، وهنا يتبين أن كرومر تسامح مؤقتًا تجاه هذا الوضع نظرًا للارتباط العاطفي الذي أحس به المصريون نحو سواكن التي كانت تحت السيطرة المصرية، وهذا التسامح الذي قام به كرومر تجنبًا لما كان يخشاه من اندلاع معارضة شديدة غير مرغوب فيها في مصر في حال الإقدام على تغيير مفاجئ في وضع سواكن، إلا أن هذا الأمر سيتغير بعد مرور بضعة أشهر وبعد صدور اتفاقية مكملة في10 جويلية 1899م وهذا ما سيتم توضيحه فيما بعد[4].

أما الفئة الثانية من الأراضي التي يطلق عليها لفظة السودان هي:

2. **" الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيًا ثم استرجعتها حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد."**

---

[1] أحمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، الإسكندرية، 1970م، ص:11.

[2] رأفت الشيخ غنيمي، المرجع السابق، ص:421.

[3] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899– 1924م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د. ب]، 1993 م، ص:89.

[4] مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان (دراسة للتطور الدستوري والسياسي 1899–1956م)، دار النهار للنشر، بيروت، 1971م، ص: 38.

وهنا يذكر عبد الفتاح عبد الصمد منصور أن كرومر أراد بهذا أن يخرج من حدود السودان الجهات التالية:

أ- **" قسم من مديرية خط الاستواء ضم إلى محمية أوغندا البريطانية"**[1].

وهنا يقصد بالأراضي في هذا الصنف الثاني (2)؛ "أن تلك الأراضي لا تشمل جزءًا من مديرية خط الاستواء القديمة بل صار هذا القسم جزءًا من محمية أوغندا البريطانية "[2].

ب-زيلع وبربره اللتان اقتطعتهما بريطانيا لنفسها وصارتا جزءًا من الصومال البريطاني، وهذه الجهات اقتطعتها بريطانيا لنفسها بمفردها ولم تشاركها في ذلك القوات المصرية كما جاء في صلب المادة، فأوجدت بريطانيا ذريعة تبرر استمرار اقتطاعها لتلك الجهات وعدم دخولها في نطاق الأقاليم السودانية، حيث يذكر عبد الفتاح عبد الصمد منصور أن كرومر أكد هذا الأمر في مذكرته التفسيرية وأنه كان مقصودًا منذ البداية[3].

3. **" الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا "**[4].

وهذا على أساس أن كثيرًا من الجهات في جنوبي السودان وغربيه كانت ما تزال بعيدة عن يد القوات البريطانية والمصرية، كما يذكر عبد الفتاح عبد الصمد منصور أن كرومر قد استهدف من وراء هذه العبارة ما يلي:

أ- أن يدخل ضمن نطاق السودان كل الأراضي التي تفتح في جنوبي السودان وغربيه نتيجة للجهود المصرية البريطانية المشتركة.

ب-أن يستبعد من ذلك كل ما قد تفتحه بريطانيا بمفردها من أرض سودانية في شمال أوغندا، ومعنى ذلك تبعًا لهذا التفسير أن تظل حدود السودان الجنوبية مفتوحة لأي امتدادات تحصل من جانب بريطانيا في أوغندا لتوسيع رقعة هذه المحمية البريطانية في اتجاه الشمال على حساب السودان[5]، وبهذا تصبح الحدود الجنوبية للسودان مهيأة لاستقبال أي توسع لصالح محمية أوغندا

---

[1] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 89.

[2] صلاح حامد عبد الرحمان، السياسة البريطانية ومشكلة جنوب السودان 1820-1956 م/1236-1376 هـ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1992 م، ص: 216.

[3] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص: 89- 90.

[4] عمر طوسون، المسألة السودانية، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، 1936م، ص: 65.

[5] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 90.

البريطانية[1]، وقد كانت حدود السودان الجنوبية في عهد الحكومة العثمانية وقبل قيام الثورة المهدية تنتهي عند بحيرة فيكتوريا وصارت بعد اتفاقية الحكم الثنائي تنتهي عند منجلا شمال غندكرو ثم تقدمت جنوبًا لتتوقف عند نيمولي، وهكذا قد خسر السودان المصري جزءًا كبيرًا من أراضيه الجنوبية بعد أن انتزعتها بريطانيا قسرًا وضمتها إلى أوغندا دون وجه حق معتمدة على اتفاقية الحكم الثنائي في تأكيد ذلك[2].

وبذلك اغتصبت إنجلترا معظم مديرية خط الاستواء القديمة وخسرت مصر تلك المديرية الشاسعة بعد أن بذلت في سبيل فتحها وتعميرها أموالًا باهظة إلى جانب الكثير من الجهود والضحايا والرجال[3].

ومن خلال كل ما سبق تقديمه يتضح أن المادة الأولى من اتفاقية الحكم الثنائي للسودان قد وجبت إدخال وادي حلفا وسواكن ضمن نطاق السودان، كما أنها ضمنت لبريطانيا الاحتفاظ بكل ما اقتطعته لنفسها من أقاليم كانت تسيطر عليها مصر قبل الحركة المهدية فضلًا على أنها ضمنت لها حرية توسيع رقعة محميتها في أوغندا في اتجاه الشمال على حساب السودان.

ونصت المادة الثانية من الاتفاق على " أن يُرفع العلم المصري والعلم البريطاني معًا في البر والبحر في جميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط ".

وما يبرر هذا الإجراء الاستثنائي في سواكن أنه كان بمثابة إجراء وقائي واحتياطي مؤقت خشية حدوث عاصفة احتجاج كبيرة ليس لها داعٍ حسب رأي كرومر[4]، وبقي الوضع استثنائيًا بخصوص سواكن واستمر رفع العلم المصري فيها إلى غاية صدور اتفاقية مكملة في جويلية 1899م أُلحقت بموجبها سواكن بإدارة السودان[5].

فالمواد الأربعة التالية هي مواد ذات طابع إداري لا سياسي، منها ما هو متعلق بتعيين حاكم عموم السودان ومنها ما هو مرتبط بالقوانين واللوائح التي يصدرها الحاكم العام، وكذلك ما يتعلق بالعلاقة بين مصر والسودان في عهده الجديد، ومنها ما هو متعلق بما يصدره الحاكم العام من شروط خاصة بإقامة الأوربيين في السودان[6].

---

[1] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 217.

[2] عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ط 4، ج 1، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص: 131.

[3] المصدر نفسه، ص: 131.

[4] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 90.

[5] مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الجيل، بيروت، 1411هـ/1991م، ص:467.

[6] مدثر عبد الرحيم، المرجع السابق، ص: 39.

وتختص المادة الثالثة بأن تكون السلطة التنفيذية في السودان في يد حاكم عموم السودان الذي يعين بأمر خديوي بعد موافقة الحكومة البريطانية[1]، فهذه المادة منحت بريطانيا الفرصة الكاملة لكي تسيطر على شؤون السودان كلها دون إقامة أي اعتبار لمصر، فقد جعلت الحاكم العام انجليزيًا وتوجه له التعليمات والأوامر من طرفها وليس لمصر من الأمر إلا توقيع مرسوم تعيينه كحاكم عموم للسودان[2].

أما المادة الرابعة فقد جعلت الحاكم العام المصدر الوحيد للتشريع بجميع درجاته، وأصبحت للأوامر واللوائح التي يصدرها الحاكم العام قوة القانون، كما أوجبت على الحاكم العام أن يبلغ فورًا المعتمد البريطاني في مصر ورئيس مجلس نظار مصر بكافة المنشورات التي يصدرها، إلا أن هذا التبليغ قليل الأهمية ومعدوم لأنه يتم بعد إصدار القوانين والعمل بها فعلًا، أي أنه إجراء شكلي بحيث لا يقدم ولا يؤخر، غير أن ثمة ضرورة مزدوجة كان يراها كرومر موجبة لتبليغ رئيس مجلس النظار المصري بما يصدر من قوانين وهذه الضرورة المزدوجة تتمثل في:

أ- أن السودان على الرغم من أن له وضعًا سياسيًا منفصلًا ما يزال من الناحية النظرية أرضًا مصرية.

ب- المسؤوليات المالية التي تعهدت بها مصر تجاه السودان.

فهذه المادة الرابعة من الاتفاقية الثنائية حققت أحد الهدفين اللذين حددهما سلسبوري لكرومر لكي يحققهما عند صياغته للاتفاقية ألا وهو:

- إضفاء الصفة القانونية على التدابير الإدارية والتشريعية التي تُتخذ في السودان.

بالإضافة إلى أن هذه المادة الرابعة مع المادة الثالثة قد نظمتا طريقة ممارسة السلطة في السودان ومصدر التشريع فيه[3].

أما المادة الخامسة فقد عبرت عن العلاقة بين مصر والسودان في العهد الجديد، حيث نصت بصراحةً تامة على ألا تسري القوانين واللوائح المصرية على السودان[4]، وهذه المادة تُكمل ما جاءت به المادة الرابعة من تلاشي القوانين المصرية من الأخذ بها تدريجيًا في السودان أو على الأقل عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المصرية على الوضع في السودان[5]، وفي نفس الوقت عدم الالتزام باستبعاد استخدام القوانين البريطانية من أن تجد لها مجالًا للتطبيق في السودان وهو أمر كان الانتباه إليه طالما

---

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 344.

[2] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 92.

[3] المرجع نفسه، ص:93.

[4] المرجع نفسه، ص:97.

[5] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص: 341.

صار من حق الحكومة البريطانية اختيار الحاكم العام للسودان[1]، وهنا يتبين بطلان سريان القوانين المصرية على السودان في المستقبل فقط، وهذا باستثناء ما يصدر به الحاكم العام منشورًا؛ أي أن القوانين المصرية التي صدرت بشأن السودان قبل عقد الاتفاقية لا تدخل في نطاق هذا البطلان أو المنع، حيث يذكر بأن كرومر قد تعرض لهذا الأمر في مذكرته التفسيرية قائلًا: **" إنه ريثما يتم وضع مجموعة قوانين خاصة بالسودان فإنه سوف تمر به فترة لا يكون ساريًا فيها أثناءها أية قوانين، فيكون السودان مسرحًا للفوضى التامة خلالها، ولذلك رأى استنادًا على فتوى قانونية اعتبار استباق التشريعات المصرية التي صدرت قبل الاتفاق سارية المفعول على السودان"**، ويشمل القوانين المصرية التي صدرت قبل سنة 1883م في ظل الاحتلال البريطاني وبموافقة سلطاته، كلائحة المحاكم الأهلية والقانون المدني والقانون التجاري البحري وقانون المرافعات وقانون العقوبات وكذلك قانون الجنايات[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق القوانين المصرية في السودان الصادرة قبل عقد الاتفاقية الثنائية لم يكن تطبيقًا مطلقًا؛ وذلك لأن المادة الرابعة من الاتفاقية تمنح الحاكم العام حق تحوير أو نسخ أي قانون من القوانين المصرية القائمة بمجرد استصدار منشور بذلك، كما أن هذه المادة الخامسة قد منحت السودان شخصية مستقلة من الناحية التشريعية فضلًا عن الناحية الإدارية وبهذا تكون بريطانيا قد وضعت حجر جديد في عملية فصل السودان عن مصر[3].

أما المادة السادسة فتتعلق" **بالمنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يُصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بِحُرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول"**[4].

وهذه المادة توضح ما يصدره الحاكم العام من شروط خاصة بإقامة الأوربيين في السودان أو متاجرتهم به أو تملكهم فيه، حيث قضت بعد منح امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول، كما أن ما ورد في هذه المادة يُبين الوضع المختلف في السودان بكيانه الجديد المنفصل عن مصر بخصوص الأجانب، حيث تم استبعاد الامتيازات الأجنبية عن السودان ويُذكر بأن هذه المادة من الاتفاق قد حققت لكرومر وسلسبورى هدفًا رئيسيًا من أهداف السياسة البريطانية في السودان وهو الإبقاء على التواجد الدولي خارج حدوده؛ أي إلغاء سريان الامتيازات الأجنبية على السودان وهذا دليل على فصم كل صلة كانت قائمة بين الدولة العثمانية والسودان[5].

---

[1] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص: 342.

[2] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص:98.

[3] المرجع نفسه، ص:98.

[4] محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص:125.

[5] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص:98.

ونتيجة لوضع شروط خاصة بالأجانب في السودان يُذكر بأن كرومر قد كان متأكدا من حدوث معارضة ضد بريطانيا والإدارة الجديدة في السودان، حيث ذكر هذا الأخير قائلًا: **"أننا نحن الانجليز ممتلكون للسودان وسوف يكون في استطاعتنا أن نثبت حقوقنا حتى ولو لم نكن قادرين على إقناع الغير بصحة مركزنا أو بمشروعية حججنا"** ولتفادي هذه المعارضة اتبع مبدأ الباب المفتوح في التجارة بالنسبة للجميع وهذا ما سيُخفف من حدة العداء لبريطانيا وهذا ما تضمنته المادة السابعة من الاتفاقية الثنائية[1].

أما المادة السابعة الخاصة بالرسوم الجمركية على البضائع الواردة من مصر أو غيرها من البلدان الأخرى[2]، حيث نظمت الرسوم الجمركية على التجارة بين السودان ومصر وبين السودان وغير مصر من البلدان الأخرى[3]، فنصت على **" ألا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذٍ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن"**[4].

ومن خلال ما نصت عليه هذه المادة يلاحظ أنها صيغت بعناية فائقة فلم تمنح أية دولة حقًا أو ميزة تجارية على غيرها حتى مصر وانجلترا ذاتها، كما أن هذه المادة ضمنت المساواة التامة بين جميع الدول حين إدخالها التجارة إلى السودان ليس فقط من مصر أو البحر الأحمر بل من الجهات الأخرى، وكان الهدف الأساسي لهذه المساواة وعدم تقييد التجارة مع السودان هو التخفيف من معارضة القوى المختلفة للاتفاقية الثنائية، إلى جانب أن هذه المادة منحت بريطانيا بصفتها دولة كباقي الدول تسهيلاً بخصوص دخول تجارتها إلى السودان، أما التجارة الصادرة من السودان فهي الأخرى قد نصت هذه المادة على فرض الرسوم الجمركية عليها، إلا أن هذه الرسوم كانت تخضع حسب ما يُقِره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن[5].

---

[1] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص: 98- 99.

[2] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 344.

[3] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 99.

[4] مكي شبيكة، المرجع السابق، ص: 468.

[5] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص:99- 100.

فبهذه المادة تكون بريطانيا قد منحت الدول المختلفة التي قد تعارض الاتفاقية مهدئًا أو ترضية من خلال إعلان سياسة الباب المفتوح في التجارة، كما أنها سمحت لنفسها بإيجاد أسواق لبضائعها وحققت لبريطانيا فصل النظام التجاري والجمركي في السودان عن مثيله في مصر، بمنحها الجهاز الإداري القائم في السودان حق حرية التصرف في النواحي الجمركية والتجارية[1] وبهذا تكون الخطوة الموالية لتحقيق فصل البلدين وقيام الدولة في السودان.

وقد نصت المادة الثامنة على **" عدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة على أي جهة من جهات السودان ولا يُعترف بها فيه بوجه من الوجوه فيما عدا سواكن"**[2].

فقد كانت المحاكم المختلطة تميل إلى مد سلطانها على السودان ولهذا أورد كرومر في المادة الثامنة من الاتفاقية ألا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أي جهة من جهات السودان فيما عدا سواكن وبهذا الفعل يكون قد حسم المسألة وأبعد سلطان المحاكم المختلطة عن السودان نهائيًا فيما عدا سواكن[3].

وقد استثنيت سواكن في هذه المادة بخصوص امتداد سلطة المحاكم المختلطة وهذا على اعتبار أن مدينة سواكن مدينة مصرية تُعامل كما تُعامل الأراضي المصرية من حيث سريان الامتيازات الأجنبية، حيث أن مدينة سواكن هي وحدها التي رفع عليها العلم المصري دون العلم البريطاني[4]، ويرجع هذا الاستثناء إلى وضعها الذي كان يُغاير باقي مناطق السودان من حيث سريان سلطة المحاكم المختلطة عليها منذ عدة سنوات سابقة، كما أنه ارتأى ضرورة ترك الأمور على حالها في سواكن تجنبًا لأي فوضى واحتجاج.

ومن خلال ما نصت عليه هذه المادة أبعدت المصالح الدولية عن السودان وأوضحت الوضع الجديد في السودان باستثناء سواكن، فهذه المادة الثامنة إلى جانب المادة السادسة قد كونت سدًا محكمًا بين المصالح الدولية وبين السودان وظلت إنجلترا مطمئنة بغلق مدخل واسع كان في إمكان الدول الأجنبية استخدامه لمناوئة وجود بريطانيا في السودان[5].

أما المادة التاسعة من اتفاقية الحكم الثنائي تتعلق بوضع السودان تحت الأحكام العرفية[6]، وقد نصت: **" على اعتبار السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية وذلك إلى أن يتقرر**

---

[1] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص:100.

[2] محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص: 125.

[3] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 101.

[4] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص: 343.

[5] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 101.

[6] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 344.

خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام"[1].

ويُذكر أن كرومر أراد بهذه المادة أن يكون لدى الحاكم سلطات واسعة تُعينُه في المحافظة على النظام بما في ذلك حقه في إقصاء أي شخص أوروبي أو وطني عن البلاد التي ما تزال تسودها الاضطرابات، كما كان وجود الأحكام العرفية بالسودان يساعد على منح الجهاز الإداري هناك قوة يمنع بها امتداد سلطة المحاكم المختلطة على السودان؛ لأن تعطيل القانون المدني في ظل الأحكام العرفية سوف يجعل من المتعذر على المحاكم المختلطة ممارسة سلطتها القضائية في السودان وقد كان هذا هدفًا رئيسيًا لإعلان الأحكام العرفية، فهذه المادة قد وضعت في يد الحاكم العام السلطة بأكملها في السودان في جميع المجالات والشؤون ومنحته ضمانًا لتفوق سلطته في جميع نواحي السودان ما عدا سواكن[2].

ومما سبق تقديمه والتطرق له من مواد اتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري في السودان يمكن القول بأن هذه الاتفاقية قد حددت الوضع في السودان في مختلف المجالات، ووضعت موظف يدير شؤونها في السودان تحت مسمى حاكم عموم السودان الذي آلت إليه السلطة التنفيذية، والشيء الأساسي في هذه الاتفاقية أنها حددت في المادة الأولى الجهات التي يطلق عليها لفظة السودان وحصرتها في جميع الأراضي الواقعة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض لِتكون حدود السودان الشمالية مع مصر قد حُدِّدت بموجب هذه الاتفاقية وبهذا تكون الخطوات الأولى لعملية فصل السودان عن مصر من طرف بريطانيا .

2/ دور بريطانيا في تعديل الحدود المصرية السودانية حسب:

2-1/اتفاقية 26 مارس 1899م:

والخطوة الثانية التي اعتمدتها بريطانيا لتحقيق أهدافها المرسومة في السودان؛ تمثلت في إعادة تخطيط الحدود بين مصر والسودان بطريقة عملية تُكرس فصل البلدين عن بعضهما البعض سياسيًا وإداريًا في آنٍ واحد، وما كان على بريطانيا سوى القيام بتعديل وتغيير للحدود ومن بين هذه التعديلات الاتفاقية المؤرخة في 26 مارس 1899م بشأن تعديل حدود السودان[3]. **(ينظر الملحق رقم:07)**

فقد تم تعديل الحدود المصرية السودانية بموجب هذه الاتفاقية، حيث أنه بعد أقل من ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاقية الثنائية أصدر مصطفى فهمي باشا ناظر الداخلية المصري هذه الاتفاقية الموقعة في 26 مارس 1899م بخصوص تعديل خط الحدود بين مصر والسودان عند منطقة حلفا التابعة لمحافظة الحدود المصرية (مديرية النوبة)[4]؛ وصدور القرار بهذا الشكل من وزير الداخلية المصري وحده قصد به

---

[1] محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص: 102.

[2] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 102.

[3] المرجع نفسه، ص: 140.

[4] المرجع نفسه، ص: 142.

منح هذا الفصل بين مصر والسودان وكسب مظهرًا بريئًا بحيث يبدوا كإجراء إداري صرف من وزير الداخلية المصري بالنسبة لمنطقة مصرية في نظر العامة لتعديل تبعيات البلاد للمراكز دون أن يظهر للعامة الهدف السياسي وراء صدور القرار فهو في ظاهره خاص بتحديد تخوم مصر والسودان إلا أنه في طياته يحمل معنى فصل البلدين وهي أحد أهداف بريطانيا في مصر والسودان[1]، حيث جاء في هذه الاتفاقية بأن يكون الحد الجنوبي للقطر المصري خطًا يمتد من الشرق إلى الغرب ويكون مارًا من الجهة الشرقية للنيل بالبربا الكائنة بناحية أدندان ومن الجهة الغربية منة على مسافة مائتين متر شمال البربا الكائنة بناحية فرس[2].

وقد نص هذا القرار على فصل عَشر نواحي من بلاد مركز حلفا ومن بينها مدينة حلفا نفسها وضمها إلى السودان وهي نواحي: عنقش (وهي حلفا)، دغيم ودبروسة (وهي التوفيقية) وأرقين وأشكيت ودبيره وسرة شرق وسرة غرب وفرس وجزيرة فرس، وقد كانت هذه النواحي مستغلة كلها في الزراعة[3]، أما البلاد الباقية من مركز حلفا داخل الحدود المصرية تُلحق بمركز كروسكو وبذلك يلغى مركز حلفا، كما جاء في القرار هذا أن يطلق على محافظة النوبة المعروفة باسم مديرية الحدود تسمية مديرية أسوان[4].

وقد كان فصل مدينة حلفا والمنطقة المحيطة بها عن مصر يعني اقتطاع المركز الرئيسي في النوبة المصرية وضمها إلى السودان، في حين تصبح بلاد النوبة المصرية بمثابة منطقة عازلة شبه فراغ في جنوب مصر بين الشلال جنوبي أسوان وسرة جنوبي أدندان الأمر الذي يساعد على إعاقة الصلة بين البلدين، وبهذا تصبح أسوان هي آخر مركز حكومي مصري رئيسي إلى الجنوب وتبعد حوالي تسعمائة كلم من الحدود الجنوبية للبلاد مما يضعف الدفاع عنها ويجعلها منطقة عازلة بين السودان ومصر[5].

2-2/ اتفاقية 10 جويلية 1899م:

إضافة للاتفاقيات السابقة المتعلقة برسم الحدود بين مصر والسودان صدرت اتفاقية أخرى في 10 جويلية 1899م **(ينظر للملحق رقم: 08)** من طرف كرومر وبطرس غالي باشا وتتعلق هذه الاتفاقية بمدينة سواكن، حيث نصت اتفاقية الحكم الثنائي بن مصر وبريطانيا وبالتحديد في المادة الثامنة منها بأن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة في سواكن وهذا على اعتبار أن هذه الأخيرة مدينة مصرية تُعامل كما تُعامل الأراضي المصرية من حيث سريان الامتيازات الأجنبية[6]، وفي هذه الاتفاقية المبرمة الجديدة

---

[1] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص: 142-143.

[2] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 242.

[3] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص:142.

[4] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 242.

[5] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص: 143-144.

[6] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص: 343.

المتعلقة بتعديل الحدود تم إلغاء هذا الاستثناء حيث نصت صراحة بأن المادة الثامنة ملغاة وتُلحق سواكن بموجبها إلى باقي أجزاء السودان[1]، وتعتبر ضمن الأراضي التابعة للسودان.

وكان هذا الإلحاق من طرف بريطانيا حسبهم للمساواة بين هذه المدينة وباقي أجزاء السودان، حيث أنه في الفترة التي سبقت هذا التعديل يُذكر بأن عدم وجود محكمة أهلية في سواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين الأهالي قد ألحق بهم ضررًا كبيرًا، ولهذا كان من الضروري وحسب أهداف بريطانيا المرسومة إجراء المساواة بإلحاق مدينة سواكن إلى باقي أجزاء السودان مما يؤكد نوايا بريطانيا في فصل السودان عن مصر ومنحه صفة الدولة[2].

3/ دور بريطانيا في رسم الحدود المصرية السودانية بموجب:

3-1/ قرار 25 جويلية 1902م:

صدر هذا القرار **(ينظر للملحق رقم 09)** من ناظر الداخلية مصطفى فهمي بشأن التعديل الإداري للحدود الجنوبية للسودان، حيث تكوّن هذا القرار من ديباجة وتسعة مواد، إذ أن هذه التعديلات والتغييرات في الحدود الداخلية للمديريات اقتضتها ضرورات منها ما يتعلق بتسهيل مهمة الإشراف الإداري ومنها ما يرتبط بفكرة إخضاع القبائل لسلطة الحكومة، ومحاولة إيجاد بعض الحلول لنزاعات القبائل المستمرة[3].

وجاء في هذا القرار بأن تكون حدود منطقة القبائل التابعة لحكومة السودان تحتوي على كافة القبائل البشارية، وحدود منطقة القبائل التابعة للمناطق التي تديرها الحكومة المصرية تحتوي على قبائل العبابدة[4]، وبعبارة أخرى نص القرار على إخضاع المنطقة الواقعة في الركن الجنوبي الشرقي لمصر المتاخمة للبحر الأحمر والتي عرفت بمثلث أو قطاع حلايب للإدارة السودانية حتى تتوحد قبائل البشارية شمال الخط وجنوبه وكذلك المنطقة الواقعة إلى الجنوب من خط عرض 22 درجة شمالًا والتي تُعرف بمثلث جبل بارتازوجا، حيث يمثل منطقة صحراوية جافة تنحصر بين النهر وخط مستقيم يمتد من جبل بارتازوجا في الجنوب إلى بلدة كوريكو الواقعة على نهر النيل إلى الشمال من خط العرض 22 درجة، والغرض الأساسي هو إخضاع قبائل العبابدة للإدارة المصرية[5].

ولعل من أسباب إدخال تعديلات على حدود مصر الجنوبية تكمن في رغبة بريطانيا نحو استكمال عملية فصل السودان عن مصر وذلك بجمع القبائل الرعوية التي تعيش على جانبي الخط تحت نظام

---

[1] محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص: 127.

[2] المرجع نفسه، ص: 126.

[3] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص:219.

[4] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص: 379- 380.

[5] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص- ص: 171- 172.

إداري واحد، حيث أن هذه القبائل المنتشرة على شرق النيل تنقسم إلى مجوعتين أساسيتين وهما مجموعة القبائل البشارية والتي يعيش الجزء الأكبر منها على الجانب السوداني، أما المجموعة الثانية وهي مجموعة قبائل العبابدة في حين أن الجانب الأكبر من هذه القبائل يعيش على الجانب المصري[1]؛ إذ أنه بموجب هذا القرار تقرر توحيد إدارة شؤون البشارية المصرية مع جماعتهم في السودان مقابل توحيد إدارة العبابدة مع جماعتهم في مصر، وكذلك بموجب هذه الاتفاقية تستند السودان في حقوقها في منطقة حلايب المتنازع عليها وهذا ما سيتم توضيحه في العناصر القادمة وبالتحديد في المشاكل الحدودية بين مصر والسودان.

ويرجع الهدف الأساسي من هذه التعديلات الحدودية للسودان المشار إليها أن بريطانيا كانت تعمل على تكريس انفصال السودان عن مصر واعتبار هذه الحدود نهائية وسياسية ودفاعية، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن المسؤولين البريطانيون وانطلاقًا من مخططاتهم بما فيها اتفاقية الحكم الثنائي والقرارات التي تلتها بشأن تعديل حدود السودان كانوا يرسمون حدودًا دائمة بين شطري وادي النيل[2]، فبهذا التعديل أرادت بريطانيا تكملة مخططاتها في عملية فصل السودان عن مصر بتوزيع انتشار القبائل(البشارية والعبابدة) وكل هذا لصالح الأشغال الإدارية وتسهيل مهمة الإشراف الإداري[3]؛ أي تحقيق الفصل الإداري بين مصر والسودان إلى جانب الفصل الأول الذي يعتبر سياسيًا وبذلك تكتمل عملية فصل البلدين وفقًا لأهداف بريطانيا.

[1] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 171.

[2] رأفت الشيخ غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص: 421.

[3] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 143.

ثانيا: دور بريطانيا في فصل جنوب السودان عن شماله 1899- 1947م.

بعد أن خضعت السودان للحكم الثنائي في 19 جانفي 1899م، وتم تعين اللورد كتشنراوف *Lord Kitchene f* من الجانب البريطاني ومن الجانب المصري أسيال باشا سردار *Asyal Pasch Sardar*[1]، تم رفع العلمين العلم البريطاني الذي كانت له السلطة المطلقة لدى الحاكم العام والعلم المصري، إذ أن الجانب المصري لم يكن يملك سوى العلم في السودان[2] وقد صرحت الحكومة البريطانية أن هدفها هو السيطرة الكاملة على الشؤون المتعلقة بالسودان[3]، إذ تم لها هذا بعد أربعة سنوات من الاحتلال وأخذت بريطانيا على فصل شمال السودان عن جنوبه ومعاملة كل قسم بطريقة مختلفة بحجة أنها بحاجة لوقت لتطوير وحماية الجنوبين من تجار الرقيق الشماليين[4].

وفي نفس الصدد أرادت بريطانيا إبعاد المصريين عن السودان والتخلص من نفوذهم الذي كان يعرقل السياسة البريطانية في السودان، حيث ورد على لسان وزير خارجية بريطانيا آنذاك " **طالما ظللنا مسيطرين على السودان كان هذا معناه ان بيدنا المفتاح إلى مصر**" حيث اعتبر أن السيطرة على مصر تكون من خلال السودان بعد السيطرة عليه، وفي 25 فيفري 1920م وصلت لجنة ملنر تحمل شعار "**فصل السودان عن مصر**" وأيضا فصل الزنوج عن الأراضي العربية[5]، وهذا ما جعل بريطانيا تنفرد بالسودان بعد قتل أسيال باشا سردار وطرد الجيش المصري والمصرين المدنيين واستعملت الدعاية وغرس شعور كراهية المصريين لسودانيين وكذلك رجال القبائل الذين افهموهم أنهم يريدون استعبادهم وخاصة غير المتعلمين وكذلك أن مصر تريد ان تسيطر على نهر النيل لنفسها[6].

---

[1] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 127.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مكتبة العبيكات، الرياض، 2000م، ص- ص: 287- 288.

[3] عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 128.

[4] محمود شاكر، السودان، ط 2، المكتب الإسلامي، [د. ب]، 1981م، ص: 84.

[5] عبد الحميد جنيدي، الحواس غربي، << السياسة الاستعمارية البريطانية في جنوب السودان 1899-1919م>>، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 11، [د. ب]، نوفمبر 2020م، ص: 56.

[6] وفد السودان، مآسي الانجليز في السودان وثيقة قدمها وفد السودان إلى مصر سنة 1946م، الهيئة العامة للأعمال الفكرية، [د.ب]، 1946 م، ص: 13.

كان هدف بريطانيا هو فصل جنوب السودان*عن شماله، وقامت بفرض سياسة خاصة كان الهدف منها هو إقامة دولة جنوبية مستقلة والتي كانت تريد ربطها بأوغندا، وأيضا منع الاندماج الوطني في السودان وهذا راجع إلى تخوف بريطانيا من ثورة الجنوبيين ضدها[1] وابعاد التقدم الإسلامي في الجنوب، لتنفيذ هذا اعتمدت على مجموعة من الإجراءات التي تمثلت في:

1/دور بريطانيا في منع الاتصال بين قبائل السودان:

عاملت بريطانيا المديريات الجنوبية معاملة مختلفة عن الشمال وهذا منذ سنة 1902م وهذا بدعوى حماية القبائل البدوية منعت الشماليين بالدخول للجنوب، ولتنفيذ هذه السياسة طبقت ما يلي:

_تهجير القبائل الجنوبية التي كانت على اتصال بالقبائل العربية في كردفان ودارفور إلى المناطق البعيدة عن نفوذ القبائل العربية.

_التعديلات على حقوق الرعي بين القبائل وخاصة الرعي المشترك خاصة بين قبيلة الدنكا من الجنوب والقبائل العربية المجاورة لبحر العرب كما قد طلبت من قبائل الدنكا الذين يسكنون الشمال العودة الي الجنوب.

_الجمع بين القبائل على أساس القرابة وابعادهم عن القبائل العربية وإسكانها بعيدة عنها.

وهذه سياسة الفصل لتمنع الشماليين من الاتصال بالجنوبيين إلا بترخيص خاص تحدد فيه الإقامة وغرض الرحلة، وحتى منعت عليهم العبادة علنًا كما قد فرضت جوازات مرور في بعض المناطق لدخولها، كما عمدت على خلق مناطق محايدة تفصل الشمال عن الجنوب وأخطر ما قامت به يمس مسلمي الشمال وهو الاعتداء وحرق مساجد السودان وتدمير بيوتهم وهكذا فرضت بريطانيا التباعد بين أبناء السودان[2].

***جنوب السودان:** يقع شمال بحيرة ألبرت وأوغندا حتى خط عرض 10°شمال خط الاستواء يمثل حلقة وصل بين الجزء الشمالي وبين بقية دول افريقيا التي تحيط به مثل إثيوبيا وكينيا، أوغندا وإفريقيا الوسطى يتميز الجنوب بتعدد القبائل وكثرتها من الناحية العرقية ويفتقر إلى التجانس. **للمزيد ينظر:** صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص، ص: 01 ،03.

[1] عبد المجيد جنيدي، الحواس الغربي، المرجع السابق، ص: 55.

[2] المرجع نفسه، ص- ص: 55- 56.

2/ دور بريطانيا في تكوين الجيش في جنوب السودان.

بدأت السياسة البريطانية بإنشاء تنظيمات عسكرية وشُرطية خاصة بالجنوب لا تربطه أي علاقة بالشمال سنة 1917م، لتشكل فرقة عسكرية محلية أطلقت عليها اسم الفرقة الاستوائية من أبناء الجنوب يرأسها ضابط بريطاني يقوم بالقيادة والتدريب وأبعدت الحامية العسكرية الشمالية، وكان هدف بريطانيا هو فصل الشمال عن الجنوب وذلك بتكوين قيادات عسكرية من أبناء الجنوب، وأصبحت القوات الاستوائية هي القوة العسكرية الوحيدة والدائمة يرأسها ضباط بريطانيين يقومون بالقيادة والتدريب، وكذلك تنظيم فرق الشرطة وحراس السجون الخاصة بالإقليم الجنوبي[1].

3/قانون المناطق المقفلة سنة 1922م.

قامت بريطانيا بدور رئيسي في تعقيد مشكلة الجنوب، ولذلك أصدرت قانون المناطق المقفلة أو قانون الجوازات سنة 1922م[2]، لكن هذا قانون يعود إلى سنة 1918م وكان يراد من خلاله الفصل بين الجنوب والشمال وبعد صدور مذكرة الحكومة البريطانية التي قدمتها للجنة ملنر سنة 1920م، تضمن إبعاد التأثير الإسلامي حتى يبقى الجنوب كما هو عليه وبعدها يتم ضمه إلى إحدى المستعمرات في شرق أو وسط إفريقيا، إذ تمت الموافقة من طرف اللجنة على المذكرة و لتفعيل هذه السياسة أصدرت ثلاث مذكرات ما بين عامي 1920م و1921م جاء فيها على التوالي تؤكد في الأولى على ضرورة فصل جنوب السودان عن شماله، أما الثانية جاء فيها أن بريطانيا مستعدة لإدماج جنوب السودان بأوغندة، والهدف السياسي الذي تسعى بريطانيا إليه هو إبعاد المؤثرات الإسلامية ووضع سياسة جديدة للجنوب فهذا بالنسبة للمذكرة ثالثة[3].

اعتبر قانون المناطق المقفلة أن مديريات الجنوب مناطق مقفلة لا يسمح للمسلمين مهما كانت جنسياتهم الدخول، حيث أدخل بموجبه أيضا نظام التصاريح الذي يمنع الأجانب من الدخول إلى جنوب السودان دون سبب، أعطى القانون بريطانيا الحق بأن تضع أي منطقة تريدها مقفولة والتي قسمت المناطق الجنوبية إلى مناطق مقفلة تماما يمنع دخولها على الأجانب والسودانيين مناطق يسمح لهم

---

[1] محمد الطاهر بنادي، المرجع السابق، ص- ص: 326- 327.

[2] أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية الجذور والمشكلات" تحديات المصالح" قراءة وثائقية، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، بيروت، 2012م، ص: 258.

[3] محمد الطاهر بنادي، المرجع السابق، ص: 327.

الدخول إليها بتصاريح وبالنسبة للجنوبيين منعت عليهم الهجرة للجنوب حتى لا يتأثروا بالإسلام[1] وأهم ما نص عليه القانون هو:

1. يحرم على السودانيين باستثناء موظفين الحكومة في أثناء أداء أعمالهم الذي يحرم عليهم أيضا الدخول لمناطق معينة أو التجارة إذا كانوا لا يملكون ترخيص من وزارة الداخلية أو محافظة المديريات.
2. يمنع على السودانيين في حالات معينة من الدخول لمناطق التجارة.
3. المناطق المعنية بالمرسوم هي المديريات الاستوائية، مديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل[2].

تبعه قوانين أخرى لتطبيق قانون يخص تصاريح المناطق المقفلة، منها في 25 جانفي 1925م قانون التصاريح التجارية، الذي نص أنه لا يجب أن يقوم أي فرد بخلاف الأفراد المحليين بالتجارة في المناطق الجنوبية إلا بتصريح من داخلية حكومة السودان وكانت بريطانيا تريد منه فرض المزيد من القيود لمنع الاتصال بين الجانبين تجاريا، أصدرت أيضا قانون 1928م الذي زاد في القيود وجعلها اكثر صرامة في تطبيقها حيث منعت الشماليين من التجارة بالتواجد في الجنوب إلا للضرورة القصوى وبتصريح خاص وكل من لم يلتزم لديه عقوبات ردعية[3]، ليصدر في سنة 1929م الحاكم العام البريطاني في السودان عن السياسة الجديدة الذي ينوي تطبيقها في الجنوب وتتمثل في:

- تشغيل الموظفين غير المسلمين في الإدارة والهيئات الكتابية والفنية.
- تعلي الموظفين البريطانيين للمعتقدات وعادات وتقاليد القبائل التي يقومون بإدارة مناطقها.
- التحكم في هجرة التجار الشماليين واتخاذ سياسة تعليمية محددة[4].
- نشر اللغة الإنجليزية وجعلها اللغة الرسمية بين القبائل الجنوبية ومحاربة اللغة العربية[5].

[1] محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص- ص: 86- 87.

[2] محمد الطاهر بنادي، المرجع السابق، ص – ص :327- 328.

[3] المرجع نفسه، ص: 329.

[4] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 301.

[5] محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص: 89.

في ضل قانون المناطق المقفلة عقد اتفاق بين الحكومة البريطانية والمصرية سنة 1930م على تحديد السياسة الجنوبية في مناطق الجنوب من أجل عزلهم عن الشمال[1]، والتي كان هدف بريطانيا منها إنشاء سلسلة من وحدات القبيلة العنصرية المحلية التي تقوم على العادات والتقاليد المحلية وعلى أساس القيم الموروثة والعقائد المحلية، وكانت الوسيلة الوحيدة لتنفيذ السياسة الجنوبية هم الموظفين الذين لا ينطقون اللغة العربية، مست هذه السياسة التجار الشماليين وذلك بالتقليل منهم بصورة تدريجية ومنحهم رخص للحد من نشاطهم في الجنوب، وبالمقابل نجدها منحت الفئات الأجانب من النصارى لملء الفراغ الذي سيتركه الشماليين، وقد كان لهذه السياسة فاعلية بتناقص التجار بين سنة 1930م إلى سنة 1938م من ستمائة واثنان وثلاثون إلى أربعمائة وستة عشر[2].

بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت السياسة البريطانية بسبب تقديم مذكرة مقدمة من طرف الحكومة السودانية سنة 1946م من طرف مؤتمر الخريجين* الذي طالب بإلغاء قانون المناطق المقفلة ورفع القيود المفروضة، ولذلك عقد مؤتمر جوبا سنة 1947م[3] حضره عدد من الإداريين البريطانيين وزعماء ورؤساء القبائل وستة من الشماليين، تم إقرار إبقاء الجنوب وحدة سياسية مع الشمال ورأى أن تطبيق سياسة جديدة فالجنوب أكثر ارتباطا بالشمال[4].

4/ دور بريطانيا من خلال إبعاد الموظفين الشماليين من الجنوب:

في إطار تنفيذ السياسة البريطانية في الجنوب تم استبعاد الموظفين من الكتبة والإداريين والفنيين من السودانيين والمصريين من جنوب السودان، لما لهم اثر في نشر الإسلام واللغة العربية وهذا بتنفيذ خطة الانفصال التام للجنوب عن الشمال المسلم، ولهذا تم الاستبعاد التدريجي نظرًا لكفاءتهم وخبرتهم وعدم وجود بديل مناسب من الجنوبيين بدلا عنهم[5]، ونجحت هذه السياسة في نقص وجود الشماليين حيث نقص عدد الموظفين سنة 1934م من 22% إلى 17% سنة 1936م أما الكتبة كانت نسبتهم سنة

---

[1] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص- ص: 300-301.

[2] المرجع نفسه، ص- ص: 303-308.

***مؤتمر الخريجين:** سمي بهذا الاسم لأن أعضاءه من خريجي كلية غوردون جامعة الخرطوم حاليا والمدارس المتوسطة من أبرزهم إسماعيل الازهري ومكي شبكة وعبد الله برعي وآخرون، **للمزيد ينظر:** حسان ريكان خلف، المرجع السابق، ص: 574.

[3] محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص- ص: 90- 92.

[4] محمد طاهر بنادي، المرجع السابق، ص: 332.

[5] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 314.

1934م 50% وصلت إلى 46% سنة 1939م وبالنسبة للفنيين في نفس الفترة من 55% إلى 46% [1]، لم يستطع الجنوبيون ملء الفراغ ولذلك عملت بريطانيا على تشجيع الإرساليات التنصيرية لتدريب الجنوبيين على الأعمال الإدارية[2].

عمدت بريطانيا على فصل مسلمي الجنوب عن أي عمل حكومي يتولاه وجعلت الموظفين من الجنوبيين والمصريين المسيحيين، وتم تخصيص يوم الأحد للإجازة، فقد سارت هذه السياسة إلى التقليل من المسلمين في الوظائف في الجنوب، الذي تم خفض مرتباتهم بحجة أن الحياة لا تستدعي مرتبات عالية[3].

5/دور بريطانيا في محاربة اللغة العربية ونشر المسيحية:

5-1/ دور بريطانيا في محاربة اللغة العربية:

جاءت هذه الخطوة الاستعمارية بعد أن بدأت اللغة العربية تأخذ مكانتها في القبائل الجنوبية كأداة للتواصل[4] لذلك دعت لمحاربة اللغة العربية وتشجيع اللغات المحلية واللغة الانجليزية[5]، حيث فرضتها على التجار باستخدامها في معاملاتهم لكن لم يكن من السهل على بريطانيا نشر اللهجات المحلية حيث واجهتها مشكلة وهي أن القبائل تختلف في اللهجات أما الإنجليزية انحصرت في خريجي الجامعات وخريجي المدارس التنصيرية لذلك لم يسجل أي تقدم بالنسبة لإزالة اللغة العربية[6].

منعت بريطانيا استخدام الأسماء والعادات والتقاليد فتم إيقاف استعمال الكلمات العربية مثل: الشيخ السلطان، وحثت زعماء القبائل الجنوبية على الحفاظ على أسمائهم وكانت ترفض تسجيل مواطن جنوبي باسم عربي وكانت تعطيه رقم مؤقت حتى يعود باسم محلي[7] أو إرغامهم على اختيار أسماء تقدمها الإرساليات التنصيرية (جون، وليام،اندريه...)[8]، وأيضا منعت زواج الشماليين من بنات الجنوب وكانت تسمح بذلك في حالات نادرة التي يلتزم فيها الزوج بتبعية أبنائه لأمهم الجنوبية وهذا يوضح رغبة بريطانيا

[1] عبد الحميد جنيدي، الحواس الغربي، المرجع السابق، ص: 58.

[2] محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص: 87.

[3] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 314.

[4] المرجع نفسه، ص: 309.

[5] محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص: 57.

[6] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص- ص: 309- 310.

[7] محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص:88.

[8] عبد العظم ديب، جنوب السودان وصيانة التأمر ضد ديار المسلمين، مكتبة السنة، [د. ب]، 1992م، ص: 44.

في الحد من الإسلام، وبالنسبة للأزياء فقد حرمت استيراد ملابس أهل الشمال (العباءة والجلابة) مقابل ارتداء الملابس والقمصان الأوربية ومنعت بيع وتفصيل الملابس العربية واتباع تقاليد الشمال من الختان، وأصدرت سنة 1935م أن صنع وبيع الملابس أمر محظور[1].

5-2/دور بريطانيا في نشر المسيحية:

لنشر المسيحية قامت بريطانيا بإرسال البعثات التبشيرية في الجنوب التي أدركت أن سياستها لا تتم إلا بالإرساليات التبشيرية، ولتعميق الفصل بين الجنوب والشمال كانت الارساليات من جنسيات مختلفة ومذاهب متعددة والتي حددت لكل منها منطقة نفوذ خاصة بها حتى يتفكك الجنوب نفسه[2]، قدمت لهم كل الدعم اللازم والتسهيلات وأسندت إليها التعليم والصحة[3].

تمثل دور الإرساليات التبشيرية في منع اتصال الشمال مع الجنوب، حيث قدمت طلب يتعلق بالممر المائي في منطقة السدود لان طلبة الجنوب الذين ينتهون من تعليمهم يذهبون إلى كلية غوردون بالخرطوم، التي يوجد فيها الدين الإسلامي هذا ما تمت الموافقة عليه من طرف الإدارة البريطانية وأصبح يتم إرسال من لا يريد إتمام دراسته إلى اوغندا حتى لا يعرفون الشمال والخرطوم عاصمة بلادهم[4]، عملت أيضا في التعليم بإنشاء مدارس ومؤسسات تعليمية واحتكرت مجال التعليم وهذا بسبب رغبة بريطانيا بإبعاد الإسلام واللغة العربية ومحو الأثر الإسلامي والثقافة العربية وبحكم أنه المجال المناسب لنشر المسحية والإنجيل[5] وأرادت بريطانيا أيضًا تثقيف أهالي الجنوب الثقافة العربية وجعلهم أنصار لها، وكانت الإعانات تزداد للإرساليات التبشيرية، أرادت هذه الأخيرة دعم المخطط الاستعماري في الجنوب بالانفصال عن الشمال بالاعتماد على الجانب الديني[6].

---

[1] عبد الحميد جنيدي، الحواس الغربي، المرجع السابق، ص:59.

[2] عبد العظم ديب، المصدر السابق، ص: 45.

[3] عبد الحميد جنيدي، الحواس غربي، المرجع السابق، ص:59.

[4] عبد العظم الديب، المصدر السابق، ص- ص: 47- 48.

[5] صلاح حامد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 425.

[6] المرجع نفسه، ص: 428.

ثالثًا: دور بريطانيا في غرس جذور النزاع بين مصر والسودان بعد الاستقلال:

1/ مشكلة حلايب وشلاتين:

تُمثل منطقة حلايب موقعًا استراتيجيًا هامًا بالنسبة لمصر فهي تُمثل بوابة مصر الجنوبية مع شرق السودان، وتمتد المنطقة على ساحل البحر الأحمر قبالة إقليم الحجاز، فلهذه المنطقة مميزات عديدة منها أنها منطقة صحراوية جافة إلى جانب تميّزها بتواجد العديد من الحيوانات البرية مثل الماعز الجبلي والغزال المصري بالإضافة إلى التنوع الشديد في محتواها الصخري وتراكيبها الجيولوجية وثرواتها المعدنية، وقد ظل الوضع الإداري في هذه المنطقة لا يمثل مشكلة لمصر والسودان في ظل الوضع الخاص والعلاقات الثنائية التي تربط البلدين وتطلعاتهم للوحدة، إلا أن الوضع تغير وقد ساعد على بروز هذه المشكلة بين البلدين عدة عوامل كان في مقدمتها استقلال السودان وتغير أسس العلاقة بين البلدين، وكذلك الأدوار التي لعبتها الأطراف الخارجية لا سيما بريطانيا في إثارة النزاع حول حلايب بين مصر والسودان[1].

فالخط الفاصل بين مصر والسودان عند دائرة عرض 22 درجة شمال خط الاستواء يعتبر من بين الخطوط التي أشرفت على وضعها القوى الاستعمارية ممثلة في بريطانيا، فبوضع هذا الخط الفاصل نجم عنه تقسيم أراضي بعض القبائل المحلية التي كانت متواجدة بين إقليمي البلدين، مما دفع بعد ذلك، ببريطانيا إلى تعديل الحدود في بعض المناطق ووضعت تحت إدارة السودان منطقة علبة التي تضم قرية حلايب، وبعدما كان هذا الخط الحدودي الفاصل بين البلدين خطًا إداريا يفصل بين مجالين خاضعين لسلطة سياسية وسيادية واحدة تحول هذا الخط إلى حدًا سياسيًا فاصلًا بين دولتين لكل منهما سيادته[2] ونطاقه الوطني وهذا بعد توقيع اتفاقية بالقاهرة بين مصر وبريطانيا في 13 فيفري 1953م حصل بموجبها السودان على استقلاله السياسي واعتراف مصر رسميا بهذا الاستقلال في 01 جانفي 1956م، وبهذا يتبين أن وضعية منطقة حلايب المتنازع عليها بين البلدين فتاريخيًا كانت تابعة لمصر وللسودان إداريًا، وهذا ما أدى بكل طرف منهما للمطالبة بأحقيته وسيادته على هذه المنطقة[3].

وترجع جذور النزاع المصري السوداني وبالتحديد إلى سنة 1958م "حيث بدأ بشكل فعلي عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الخرطوم على خلفية إجراء انتخابات برلمانية في السودان يوم 27 فيفري 1958م محتجة على أن الجهة السودانية المشرفة على هذه الانتخابات خالفت اتفاق 1899م

---

[1] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 175.

[2] محمد رضوان، المرجع السابق، ص- ص:133 - 134.

[3] المرجع نفسه، ص: 134.

بشأن الحدود المشتركة بين الدولتين وذلك لإدخالها المثلث ضمن الدوائر الانتخابية السودانية وطالبت مصر بحقها في استعادة المناطق الواقعة تحت الإدارة السودانية شمال دائرة عرض 22 درجة شمالًا إلى سيادتها، ومع ذلك استمرت المنطقة مفتوحة أمام حركة التجارة والأفراد من كلا البلدين دون قيود من أي طرف حتى عام1995م وهو تاريخ دخول الجيش المصري للمنطقة وإحكامه السيطرة عليها، وقد كان هذا الدخول المصري ردًا على محاولة اغتيال الرئيس الأسبق حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا حيث تم اتهام الخرطوم بالضلوع في هذه الحادثة، وهذا ما يدل على سوء العلاقة بين البلدين، ومنذ ذلك الحين بقي النزاع يتجدد من فترة لأخرى، حيث يطرح كل طرف الحجج والأسانيد القانونية التي يعتمد عليها في إثبات حقه في السيادة على هذه المنطقة"[1]، حيث يرى الجانب المصري أن خط حدوده مع السودان محددًا طبقًا لدائرة العرض 22 درجة شمالاً وذلك طبقًا لاتفاقية الحكم الثنائي 1899م، بينما يرى السودان أن هناك حدودًا إدارية اتفق عليها في سنة 1902م تمر شمال معظم الحدود السياسية وأن هذه الحدود الإدارية تم العمل بها طوال الستين عامًا الماضية[2].

ومن الحجج والأسانيد التي يعتمد عليها كل طرف نذكر:

1_1/<u>الحجج المستند عليها من الطرف المصري</u>:

- أن التعديلات الإدارية على الحدود مع السودان تمت من طرف بريطانيا بهدف التيسير على القبائل التي تعيش على جانبي خط الحدود وهي بذلك تعد قرارات إدارية صدرت استجابة لرغبات المسؤولين المحليين في المناطق المتنازع عليها ولم يحدث أن أبرمت مصر أية اتفاقات دولية بينها وبين السودان أو بريطانيا أثناء فترة الحكم الثنائي للسودان لإضفاء الصفة الدولية على هذه التعديلات.
- أن السودان لم يكن يباشر إلا اختصاصات محددة في المناطق الواقعة إلى الشمال من خط عرض 22 درجة شمالًا الذي تم وضعه من طرف بريطانيا ويذكر بأنها اختصاصات اقتضتها الضرورات العملية لتنظيم شؤون السكان على جانبي الحدود، وهذه الاختصاصات لم تصل إلى الدرجة التي تستحق معها أن تكسب صفة أعمال السيادة.

[1] غاندي عنتر، الدور السعودي في أزمة حلايب وشلاتين (تقديرات سياسية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، [د. ب]، 13 أوت 2016م، ص: 03.

[2] أماني الطويل، المرجع السابق، ص: 154.

- أنه اعتمادًا على اتفاق بين السودان وهيئة المساحة المصرية سنة 1909م قام بمقتضاه الطرفان برسم خريطة للمنطقة أشير فيها إلى الحدود السياسية وفق دائرة عرض 22 درجة شمالًا جنبًا إلى جنب مع خط آخر اصطلح على تسميته بالحدود الإدارية في ضوء التعديلات الإدارية[1].

ومن خلال كل هذه الحجج التي سبق ذكرها يستند الطرف المصري عليها في الدفاع عن حقوقه وأحقيته في هذه المنطقة المتنازع عليها، بحيث أن هذه الحجج المقدمة توضح جليًا مدى قناعة الطرف المصري بأحقيته في منطقة حلايب وشلاتين، إلا أن الطرف السوداني يُقدم حجج مغايرة تمامًا وهذا ما سيُوضح في العنصر الموالي.

1_2/الحجج المستند عليها من الطرف السوداني:

- الحيازة الفعلية لهذه المناطق منذ اتفاقية الحكم الثنائي وتعديلاته المتوالية واعتبار عامل التقادم وحكم المنطقة طوال هذه الفترة كافيًا بأحقية السودان للمنطقة.
- يرى السودان أن هذه التعديلات قد أقرتها بريطانيا ووافقت عليها وقبل المصريون باستمرار الإدارة السودانية لهذه المناطق طوال هذه الفترة ولم يبدوا أي معارضة لهذا الوضع، وهو دليل قوي حسب وجهة نظرهم في أحقيتهم التاريخية في حلايب[2].
- إن مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار هو سبب آخر اعتمده السودان لإثبات أحقيته في المنطقة؛ وذلك أن بريطانيا ومن خلال التعديلات الحدودية التي قامت بها بين مصر والسودان أدخلت ضمن حدود السودان منطقة حلايب وشلاتين وبذلك ورث السودان حدوده الحالية ومنها حدوده الشمالية مع مصر[3].
- يرى السودان أن التعديلات الإدارية التي تمت بعد اتفاقية الحكم الثنائي من طرف بريطانيا كان الهدف منها هو الحفاظ على وحدة القبائل وعدم تقسيمها، وأن هذا الوضع لا يزال قائمًا ومن ثمة لابد من استمرار الحدود بشكلها الحالي وضم حلايب إلى السودان[4].

انطلاقًا من هذه الأدلة والبراهين يؤكد الطرف السوداني أحقيته في منطقة حلايب وشلاتين، بحيث يعتمد على هذه الأدلة في الدفاع عن حقوقه القانونية في هذه المنطقة استنادًا على مبدأ المحافظة على

---

[1] غاندي عنتر، المرجع السابق، ص- ص: 03-04.

[2] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 183.

[3] أيمن سلامة، النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين، معهد العربية للدراسات، نشر في: 12 أفريل 2013 م، على 12:00 سا، متاح على: http//www.alarabiya.net، في 21 ديسمبر 2021م، على 21:17 سا.

[4] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص:183.

الحدود الموروثة من العهد الاستعماري، فمن خلال هذا المبدأ يُدحض السودان كل الأقاويل والادعاءات التي تنفي حقوقه في هذه المنطقة[1].

ومنه يتبين أنه من خلال الدور الذي قامت به بريطانيا في عملية فصل السودان عن مصر من خلال وضع خط الحدود عند دائرة عرض22 درجة شمالًا وكذلك التعديلات الحدودية المتوالية كان لها الدور الفعال في زرع بذور الشقاق والنزاع بين البلدين بعد حصول السودان على استقلاله.

[1] دلال النواري سلامة عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 183.

الفصل الثالث:

دور كل من فرنسا وبريطانيا في التشكل التاريخي لدول الهلال الخصيب

أولا: مخططات تقسيم منطقة الهلال الخصيب:

01/ كامبل بانرمان سنة 1907م:

نظرًا للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للدول العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية أصبحت هذه الدول محل أطماع الدول الاستعمارية وخاصة فرنسا وبريطانيا، ولذلك سعت هاتين القوتين العظمتين إلى عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات، ومن بينها مؤتمر كامبل بانرمان أو ما يعرف باسم مؤتمر لندن، حيث دعا إليه حزب المحافظين البريطاني سرًّا في عام 1905م وقد ضم هذا المؤتمر الدول الاستعمارية التالية: فرنسا، بريطانيا، هولندا، بلجيكا، اسبانيا، إيطاليا، واستمرت مناقشات المؤتمر إلى غاية 1907م، وقد أسفر هذا المؤتمر عن وثيقة سرية عُرفت بوثيقة كامبل نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني هنري كامبل بانرمان[1].

وقد كان موضوع المؤتمرين هو البحث في قضية واحدة أساسية تمثلت في مستقبل العالم العربي بعد انهيار الدولة العثمانية وخطورة هذا العالم على أوروبا، وذلك بأنه سيكون بعد سنوات قوة بشرية ولمنع استقراره ووحدته قرروا السعي بجدية لإقامة دولة غريبة في المنطقة تعرف بالدولة الحاجز[2]، وذلك بغية وضع مخطط لتقسيم العالم لا سيما الوطن العربي وقد تم اعتبار البحر المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار والجسر الذي يصل الشرق بالغرب، وكذلك تم اعتباره الممر الطبيعي إلى القارة الآسيوية والإفريقية وملتقى طرق العالم، كما تم اعتبار وحدة التاريخ والدين للشعوب التي تعيش على شواطئ هذا البحر من أهم الإشكاليات في هذا الشريان، ولهذا نجد أنه من بين التوصيات التي خرج بها المؤتمر هو تقسيم دول العالم إلى ثلاث فئات:

الأولى: دول الحضارة الغربية المسيحية وتمثل دول أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا وهذه الفئة حسبهم يتوجب دعمها للارتقاء والنهوض.

الثانية: دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية وهذه الفئة أمريكا الجنوبية واليابان وكوريا وغيرها وتشكل تهديدًا للغرب ولهذا يجب احتواؤها ودعمها بالقدر الذي لا يمنحها تفوقًا.

---

[1] وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، [د.ب]، سبتمبر 2011م، ص:02.

[2] حسان حلاق، قضايا العالم العربي (القضايا الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية والتربوية والثقافية وقضايا الإصلاح والتحديث ومشروع الشرق الأوسط الكبير)، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، 2016م، ص- ص :236 - 237.

الثالثة: دول لا تقع ضمن دائرة الحضارة الغربية المسيحية، إذ يوجد تصادم حضاري معها وبتفوقها تشكل تهديدًا في أي وقت وهي البلاد العربية والإسلامية، والمطلوب هو حرمانها من الدعم واكتساب المعارف والعلوم ومحاربة وحدة هذه الشعوب العربية، ولهذا دعا المؤتمر إلى إنشاء دولة لليهود في فلسطين وذلك لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة ومنها:

1- إقامة حاجز بشري غريب وقوي ومعادي يفصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزءها الآسيوي[1]، وهنا المقصود بالحاجز الغريب هو الكيان الصهيوني لاحقا في غربي البحر الأبيض المتوسط وفي فلسطين بالتحديد، وذلك لجعله وسيلة ترعى المصالح الغربية وتضمن ضعف المنطقة وتمنع وحدتها[2].

2- أن يكون ولاؤه للغرب؛ أي قاعدة للغرب في قلب الوطن العربي.

3- أن يجعل المنطقة العربية في حالة اضطراب دائم وعدم توازن[3].

حيث أن هذه الدول الاستعمارية المجتمعة في هذا المؤتمر ومن أجل تحقيق أهدافهم الاستعمارية في المنطقة العربية سعوا إلى وضع خطة تضمن لهم البقاء فيها والسيطرة عليها، إذ كانت الخطة كما يلي:

1- "**العمل على استمرار تجزئة المنطقة العربية وتأخرها وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر**"، وذلك بتقسيم العالم إلى ثلاث أقسام كما تمت الإشارة له في العنصر السابق[4].

2-ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي[5] وذلك بإقامة الحاجز البشري المتمثل في الكيان الصهيوني، بحيث يُشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة[6].

---

[1] محمد الباهلي، وثيقة كامبل السرية، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، EMASC-Uae.com، [د- ب]، 28 اكتوبر 2016م، ص- ص :01- 02

[2] محسن صالح، "وثيقة كامبل بنرمان ...حقيقة أم مزيفة؟ "، متاح على:www.aljazeera.net ، نشر في:12 سبتمبر 2017م، تاريخ الزيارة:2افريل 2022م، على 15:30سا.

[3] محمد الباهلي، المرجع السابق، ص:02.

[4] حسن صبري الخولي، فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار، دار التحرير للطبع والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، 1968م، ص:.10

[5] أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010م، ص:22.

[6] حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص: 10.

إذ أن هدف المؤتمرين لم يكن فصل عرب آسيا عن عرب إفريقيا ماديًا فقط بخلق الكيان الصهيوني (الدولة الحاجز) وإنما كان كذلك فصلًا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وهذا ما أدى إلى ضعف العرب واستمرار تجزئة الوطن العربي وإحباط جميع المحاولات الوحدوية وهذا كله لصالح إسرائيل[1]، إنَّ هذا المؤتمر بما جاء به من توصيات تتعلق بالوطن العربي خصوصًا وُضِعت من خلاله الأسس الكفيلة لتجزئة وتفتيت هذا الوطن إلى دويلات متصارعة.

02/ اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916م:

ففي الفترة التي كان البريطانيون يفاوضون الشريف حسين فوق الطاولة باشروا في عقد مفاوضات موازية سرًّا مع فرنسا وروسيا القيصرية لتقاسم تركة الدولة العثمانية وتحديدًا الولايات العربية، وقد استمرت المفاوضات قرابة شهر من تبادل الرسائل بين السير **ادوارد غراي** *Edward Grey* وزير الدولة للشؤون الخارجية من الجانب البريطاني، والسفير **بول كومبون** *Paul Combon* سفير فرنسا لدى بريطانيا من الجانب الفرنسي، وتم التوقيع في داونينغ ستريت يوم 16ماي 1916م بقلم كل من **مارك سايكس** *Mark Sykes** **وفرنسوا جورج بيكو** *François Georges Picot*** ، وقد أسفرت المفاوضات عن الاتفاق على تقاسم ما أصبح يعرف بالشرق الأوسط إلى خمسة مناطق[2].

عُرف هذا الاتفاق باتفاقية سايكس بيكو سازانوف السرية سنة 1916م؛ وهي سلسلة تفاهمات واتفاقيات سرية بين فرنسا وبريطانيا وروسيا تهدف إلى اقتسام الإمبراطورية العثمانية[3]، عقدت سرا في القاهرة وقد حملت هذه الاتفاقية اسم الطرفين الموقعين سايكس وبيكو[4]، وفيما بعد انسحبت روسيا بعد قيام

---

[1] وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي، المرجع السابق، ص:03.

* **مارك سايكس:** سياسي له دراسات في المسألة الشرقية قام برحلات في الإمبراطورية العثمانية كان نائبًا في المجلس البريطاني ومندوبًا ساميًا لشؤون الشرق الأدنى، **للمزيد ينظر:** مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط 4، دار طلاس، دمشق، 1987م، ص:165.

** **جورج بيكو:** كان قنصلًا فرنسيًا في سوريا قبل سنة1914م ثم عيّن مندوبًا ساميًا للحكومة الفرنسية لمتابعة شؤون الشرق الأدنى ولمفاوضة بريطانيا على مستقبل البلاد العربية، **للمزيد ينظر:** المرجع نفسه، ص: 165.

[2] مجموعة من الباحثين، (الطريق إلى سايكس بيكو الحرب العالمية الأولى بعيون عربية)، تح: رشيد خشانة، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2016م، ص – ص :09 –10.

[3] سعيداني لخضر،<<المشرق العربي والمخططات الاستعمارية: من سايكس بيكو إلى سان ريمو>>، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، م 1، ع 1، جامعة ابن خلدون، الجزائر، جانفي 2018م، ص:07.

[4] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية الدولية، ج 3، المرجع السابق، ص:120

الثورة البلشفية سنة 1917م وأصبحت تعرف باتفاقية سايكس بيكو، إذ قامت صحيفة مانشستر غارديان *Manchester Guardian* البريطانية بنشر فحوى هذه الاتفاقية التي كانت ثلاثية الأطراف ثم ثنائية بانسحاب روسيا من الاتفاقية[1].

بدأت الحكومة البريطانية بالمباحثات مع الحكومة الفرنسية في لندن للوصول إلى تحقيق مخططاتهما واتخاذ التدابير حول التوفيق بين ما ترغب به فرنسا من أطماع لها في بلاد الشام وبين ما تعهدت به بريطانيا للعرب وللشريف حسين، إذ وعدته باستقلال العرب وجراء ذلك ظهر خلاف بينهما حول فلسطين[2].

أفضت هذه الاتفاقية إلى تقاسم القوتين الاستعماريتين (الفرنسية والبريطانية) للمنطقة، وقد تركز هدفهما على احتلال مناطق جغرافية إستراتيجية ومرافئ هامة للتجارة العالمية وذلك بناءً على ما تمتلكه هذه الدول من خيرات وأهمها النفط، حيث أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى رسمت القوى الاستعمارية المنتصرة حدودًا مجحفة أسفرت عن قيام الدول المعروفة في الوقت الراهن[3].

وقد كانت فرنسا ترغب في احتلال كل سوريا وجزء من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في شمال العراق، أما بريطانيا فقد احتفظت لنفسها بمنطقة تمتد من جنوب سوريا حتى العراق وتشتمل على بغداد والبصرة وتفصل بين المنطقة الفرنسية وبين الخليج العربي كما تشتمل على حيفا وعكا، كما اتفقتا على الاحتفاظ بمنطقة دولية في القدس وحولها، أما روسيا فقد كانت تطمح في الاستيلاء على المضايق والقسطنطينية والأقاليم المحيطة بها وبعض الولايات التي تقع على الحدود المشتركة في القوقاز بين روسيا وتركيا[4]، وقد تضمنت الاتفاقية عدة بنود ومواد .

ويمكن القول انه بسبب التنافس بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية تم اعتبار فلسطين منطقة خاضعة للإدارة الدولية، والتي أصبحت فيما بعد تحت السيطرة البريطانية المباشرة.

---

[1] مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص:10.

[2] جوهرة إبراهيم الرويس، <<اتفاقية سايكس بيكو وموقف الهاشميين منها وأثرها على العالم العربي>>، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، عدد جوان2017 م، جامعة الملك سعود، [د.ب]، 2018م، ص- ص:823 - 824.

[3] بيدرو بريجر، الصراع العربي الإسرائيلي (مئة سؤال وجواب)، تر: إبراهيم صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2012م، ص- ص:31-32.

[4] جلال يحيى، المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة، 1965م، ص- ص: 570 -571.

فاتفاقية سايكس بيكو قسمت البلاد العربية " الشام والعراق" حسب رغبات كل دولة منها، وقد حُدِّدت مناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية على خريطة ملونة تبيّن نفوذ كل دولة منهما[1]، **(ينظر الملحق رقم: 10)** وبناءً على ذلك قُسِمت البلاد إلى خمس مناطق:

اللون الأزرق منطقة فرنسية؛ وتشمل سوريا الساحلية من إسكندرونة حتى رأس الناقورة وتضم جبل لبنان وكيليكيا وجزءًا من الجنوب الشرقي لآسيا الصغرى، أما اللون الأحمر منطقة بريطانية؛ حيث تشمل جزءًا كبيرا من العراق(من البصرة إلى بغداد) وميناءي حيفا وعكا، أما المنطقة الثالثة ذات اللون البني أو الأسود؛ فتشمل ما تبقى من فلسطين وتقام فيها إدارة دولية، والمنطقة الرابعة (أ) تتألف من سوريا الداخلية وولاية الموصل، والمنطقة الخامسة (ب) تضم ما تبقى من العراق، حيث يُقام في هاتين المنطقتين (أ و ب) دولة عربية أو إتحاد دول عربية بدعم من فرنسا وبريطانيا، على أن يكون للأولى في المنطقة (أ) وللثانية في المنطقة (ب)، حيث سمحت هاتين القوتين لنفسهما بإنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم المباشر أو غير المباشر وحتى تقديم القروض وتنفيذ مختلف المشروعات لا سيّما الاقتصادية منها وكذلك دعم الموظفين الأجانب[2].

وما يمكن قوله عن اتفاقية سايكس بيكو أنها جزأت البلاد العربية، حيث مثل هذا التقسيم ضربة قاسية للقوميين العرب الذين حلموا بإعادة أمجاد الأمة العربية وفي المقابل حققت حلم فرنسا وبعض الوطنيون السوريون في ولادة دولتهم وكذلك حلم بعض نصارى لبنان بتأسيس دولة لهم في لبنان منفصلة عن سوريا، كما أنّ هذه الاتفاقية لم تراع الحقائق الجغرافية والسياسية وجاءت عكس رغبات السكان الطامحين في الوحدة ووضعت حدودًا بين هذه الدول وفقا للمصالح الفرنسية البريطانية[3]، إذ أن الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هو تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بما فيها البلاد العربية[4].

---

[1] نادية طرشون، دليلة لونيس،"<<تطور الصراع الفرنسي البريطاني على المشرق العربي من خلال الاتفاقيات المبرمة أثناء الحرب العالمية الأولى)سايكس بيكو 1916م أنموذجا>>(،المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 13، ع 1، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2021م، ص:528.

[2] علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945 م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 1985م، ص- ص:42- 43.

[3] نادية طرشون، دليلة لونيس، المرجع السابق، ص - ص:528-529.

[4] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922 م)، دار النهضة العربية، بيروت، 1984 م، ص:.468

03/ وعد بلفور سنة 1917م:

وبعد عقد اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916م خاب أمل الشعوب العربية بعد خيانة بريطانيا لهم بعد أن وعدتهم بالاستقلال مقابل طردهم للدولة العثمانية، وطبقا لهذه الاتفاقية قُسم الوطن العربي بين فرنسا وبريطانيا وبذلك دخلت فلسطين ضمن مناطق نفوذ بريطانيا[1].

وقد أضافت أحداث الحرب العالمية الأولى بعدًا جديدًا للحركة الصهيونية[2]، إذ دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا والمجر ضد الحلفاء (فرنسا– بريطانيا – روسيا)[3]، وقد كان على هؤلاء التدبير لأمر الدولة العثمانية وأملاكها الشاسعة في كل أنحاء العالم والوطن العربي بالأخص[4]، وبنهاية الحرب العامية الأولى وما نتج عنها من هزيمة للعثمانيين تبعها احتلال بريطاني وفرنسي للوطن العربي وفيها كثّف الصهاينة جهودهم الدبلوماسية للتأثير على السياسات البريطانية في المنطقة ولا سيّما في فلسطين، حيث واصل حاييم وايزمان جهود سلفه تيودور هرتزل سنة 1904م بغية الحصول على اعتراف دولي للاستعمار الصهيوني لفلسطين وقد كان يؤمن بفكرة أن فلسطين لابد أن تكون دولة لليهود كما شجع حاييم وايزمان في ربط الأهداف الصهيونية بمصالح السياسة البريطانية في المنطقة[5]، حيث عملت هذه الأخيرة على كسب تأييد الصهاينة لوضع فلسطين تحت إدارتها وإبعاد فرنسا عن إدارتها، إذ أنهم أعلنوا معارضتهم لتدويل فلسطين حسب ما نصت عليه الاتفاقية السابقة لسنة 1917م(سايكس بيكو)، وفيما بعد أعلنوا أنهم سيعملون على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني إذا ما دامت هذه الدولة تؤيد أمانيهم القومية وترضيها[6]، وذلك لتوفير العديد من التسهيلات للهجرة اليهودية ومن ثَمَّ تطوير فلسطين كي تصبح دولة يهودية تحمي المصالح البريطانية في المنطقة[7].

---

[1] عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ص – ص :73– 74.

[2] بكر محمد إبراهيم، حروب غيرت مجرى التاريخ، مركز الراية للنشر والاعلام، [د.ب]2004م، ص: 199.

[3] حسين فوزي النجار، وعد بلفور، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، www.pqlstin books. Blog spot.com، [د. ب] ، [د. س] ، ص: 19.

[4] بكر محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص:199.

[5] عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص:74.

[6] جلال يحيى، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، المرجع السابق، ص: 579.

[7] عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص: 74.

وفي أكتوبر 1916م قدم الصهاينة مذكرة إلى الحكومة البريطانية مطالبين بضرورة إعلان فلسطين وطنا لليهود والسماح للمهاجرين منهم بإقامة حكم ذاتي فيها والاعتراف باللغة العبرية لغة رسمية، وقد تبع ذلك عقد اجتماع بين حاييم وايزمان وناحوم سوكولوف مع عضو مجلس الحرب البريطاني مارك سايكس حيث أبلغهم بأن بريطانيا تنظر بعين العطف للمساعي الصهيونية[1].

وفي 02 نوفمبر 1917م أصدرت بريطانيا تصريح بلفور عن طريق وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور؛ على شكل خطاب موجه إلى اللورد روتشيلد (مواطن بريطاني يهودي)[2] إذ أصبح هذا التصريح (الوعد) الأساس الذي أقام عليه البريطانيون والصهاينة سياساتهم اللاحقة بالنسبة لإنشاء دولة يهودية في فلسطين[3]، وقد لقيَّ هذا التصريح تأييدًا من الرئيس ويلسن *Wilson* بشأن الوطن اليهودي في فلسطين، وأعلن ذلك في بيان للشعب الأمريكي عن موافقته على إرساء أسس كومنولث *Commonwealth* يهودي في فلسطين[4].

ومن الأسباب التي كانت وراء صدور وعد بلفور نذكر:

أنَّ بريطانيا البروتستنتية كانت تؤمن بالعهد القديم (التوراة)؛ بما يشتمل على عقيدة الوعد الإلهي لبني إسرائيل بملكية أرض الميعاد، وكذلك سعيًا منها لتمزيق الشرق العربي الإسلامي من خلال توطين الصهاينة في قلب العالم العربي[5]، بالإضافة إلى مراعاة للإستراتيجية الإمبراطورية في شرقي البحر المتوسط وإيجاد موالين لها كاليهود في فلسطين على مقربة من مصر وقناة السويس وفي قلب شبكة المواصلات الإمبراطورية وذلك لحماية مصالحها في القناة[6].

كما سعت الحكومة البريطانية إلى كسب مساندة اليهود أثناء الحرب إلى جانبها وخاصة يهود أمريكا، كما سعت لإبعادهم من أراضيها والتخلص منهم إضافة لذلك أنَّ بريطانيا كانت تأمل من اصدار تصريح بلفور أن تتم تقوية الناحية المالية[7]؛ نظرًا لما يتمتع به اليهود من ثراء وأموال طائلة خصوصا

---

[1] علي أكرم فضل مهاني، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918- 1936م، رسالة ماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010م، ص :12.

[2] حسين فوزي النجار، المرجع السابق، ص: 04.

[3] عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص: 74.

[4] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص: 13.

[5] المرجع نفسه، ص: 15.

[6] أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985-1986م، ص: 432.

[7] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص:15

يهود أمريكا إذ قام روتشيلد بتقديم قروضًا مالية كبيرة إلى بريطانيا، كما قاموا بشراء سندات ديون بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى[1].

حيث يذكر عيسى بن محمد الماضي في كتابه " كيف ضاعت فلسطين": "**بأن الدافع الحقيقي وراء إعلان بريطانيا لوعد بلفور وموافقة لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا هو الحصول على فلسطين البريطانية حيث أثبتت الأحداث العسكرية التي سبقت الوعد أنَّ مركز بريطانيا الحربي قد أخذ يتحسن، فكانت القوات الحليفة قد أنقذت السويس ودخلت فلسطين وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلفاء وبدأت القوات الألمانية والتركية تتراجع في بعض الجهات** "، ونظرا بأنَّ مصر كانت تحت الحماية البريطانية فكان من الضروري إقامة دولة يهودية قوية في فلسطين إلى جانب مصر وبهذا تشكل حاجزًا ضد أي خطر يستهدف مصر من الشمال[2].

ولتنفيذ ما جاء في التصريح عملت بريطانيا على أن تتسلم إدارة فلسطين وأن تضع الحدود التي تراها مناسبة، بحيث تخدم أغراض الصهيونية في تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين؛ ولهذا قامت بإرسال البعثة الصهيونية إلى فلسطين وخَولتها مهمة تعيين لجنة لبحث الأحوال الحاضرة للمستوطنات اليهودية في فلسطين[3].

04/ مؤتمر سان ريمو سنة 1920م:

في الوقت الذي كانت فيه لجنة التحقيق تقوم بأعمالها عمدت بريطانيا إلى إيجاد تسوية، فقد دعا لويد جورج الأمير فيصل في شهر أوت 1919م لزيارة لندن، إذ كان يهدف لإقناع هذا الأخير بقبول الاحتلال الفرنسي للبنان وسحب القوات البريطانية من هذه المنطقة وإلى جانب ذلك أراد وضع الأمير فيصل للتفاوض مع كليمنصو بخصوص هذا الأمر، وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تعلم بأن فرنسا كانت تخطط لاحتلال بلاد الشام وليس هدفها لبنان لوحده إلا أنها أرادت أن تكون طرفًا فاعلاً في قبول الأمير فيصل للاحتلال الفرنسي للبنان، ويعود هدفها الرئيسي من هذا الأسلوب هو التملص من التزاماتها تجاه العرب وتركهم لوحدهم في مواجهة فرنسا[4]، ففي نوفمبر 1919م تم الاتفاق بين كليمنصو وفيصل

[1] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص: 15.

[2] عيسى بن محمد الماضي، كيف ضاعت فلسطين دراسة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية في ضياع فلسطين، مكتبة المعلا، الكويت، 1988م، ص: 132.

[3] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص: 15.

[4] جاسم محمد حسن العدول، وآخرون، المرجع السابق، ص:32.

حيث بدا وكأن المشكلة انحلت وبدأت القوات البريطانية تستعد للانسحاب من المنطقة[1]، وإزاء هذه التطورات الحاصلة سخط الرأي العام في سوريا ضد الحلفاء وحتى على الأمير فيصل بناءً على الاتفاق الأخير وتم عقد المؤتمر السوري العام في 08 مارس 1920م، ومن بين القرارات التي أصدرها المؤتمر:

- أعلن استقلال سوريا بما فيها فلسطين وتم اعتبار لبنان دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل، وفي المقابل اجتمع الزعماء العراقيون وأصدروا قرارًا مماثلاً عن العراق واختاروا الأمير عبد الله ملكًا على العراق.
- يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية، وان يعتمد كيان الحكومة في كل من العراق وسوريا على أساس اللامركزية[2].

فهذا التحرك الشعبي العربي لم يكن ذا تأثير على تغيير مصير المنطقة المُحَدد وفقًا للاتفاقيات الأجنبية السرية والعلنية منها، إذ اجتمع المجلس الأعلى للحلفاء بسان ريمو *Saint Rimo* الإيطالية ما بين 19-25 أفريل 1920م، وتقرر وضع المناطق العربية الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والحدود الفارسية تحت الانتداب، وتم وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، أما العراق وفلسطين تم وضعهما تحت الانتداب البريطاني مع التزام بريطانيا بتطبيق وعد بلفور، فقد أوضح هذا المؤتمر للعرب بأنهم كانوا ألعوبة في يد القوات الاستعمارية بهدف القضاء على الدولة العثمانية، وللرد على قرارات؛ التي كانت قد استندت على المادة الثالثة والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، والذي نص على الاعتراف للمجتمعات المنفصلة عن الدولة العثمانية بالحق في التمتع بمميزات الدولة المستقلة مؤقتًا بمساعدة دولة أوروبية منتدبة عليها وتحديد مهمة الدولة المنتدبة وضرورة موافقة الشعب على انتداب هذه الدولة[3]، هاجم عدد من الضباط العرب الحاميات الفرنسية وبذلك وجهت فرنسا إنذارا لحكومة فيصل تأمره بضرورة توقيف الدعاية ضدها وقبول انتدابها، ولم يكن هذا التحرك في سوريا فقط دون غيرها وحتى في العراق إذ قامت ثورة سنة 1920 م التي تعتبر من أخطر الثورات[4].

---

[1] جاسم محمد حسن العدول، وآخرون، المرجع السابق، ص:32.

[2] المرجع نفسه، ص- ص:32- 33.

[3] الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م، ص- ص:267-268.

[4] المرجع نفسه، ص- ص:268- 269.

ثانيا: دور بريطانيا في نكبة فلسطين:

إن الدور البريطاني في فلسطين جاء لخدمة المشروع الصهيوني في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين[1]، وتم ذلك بعد توقيع وعد بلفور سنة 1917م الذي التزمت فيه بريطانيا بدعم المطامع الصهيونية لتنفيذ ذلك على أرض الواقع، لتقوم بحملة بقيادة اللنبي*Allenby* في حملة مصرية[2] التي احتلت القدس في 11 ديسمبر 1917م وتوالى الزحف على غزة ويافا وأصبح بذلك القسم الجنوبي تحت السيطرة البريطانية، أما القسم الشمالي سيطرت عليه في سبتمبر 1918م ، فدافع بريطانيا إزاء هذا الأمر هو حماية مصالحها في المنطقة المتمثلة في مركزها في مصر وإقامة سد بين قناة السويس وفرنسا التي كانت متواجدة في سوريا[3].

لتنفذ بريطانيا المشروع الصهيوني تم صك الانتداب البريطاني على فلسطين سنة 1922م، وهدفت إلى وضع وعد بلفور قيد التنفيذ[4] اعترفت من خلاله بريطانيا بالصلة التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين، والتي هي من أسباب إقامة وطن قومي لليهود والاعتراف بالمنظمة الصهيونية* وتعهدت بريطانيا من خلاله بإنشاء وطن لهم[5]، وهي تعتبر نكبة فلسطين وقد تجسدت سياستها في فلسطين وقد صدرت في الكتب البيضاء (1922–1939م) وكذلك طبقت على أرض الواقع سياسة التهويد التالية:

---

[1] أسامة محمد أبو نجل، ناجي صادق شراب، <<قراء في صك الانتداب البريطاني على فلسطين رؤية تاريخية _ سياسية جديدة واهم بنودها>>، [د. ب]، جامعة الازهر، فلسطين، 2011 م، ص: 30.

[2] احمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، الموسوعة الفلسطينية، [د. ب]، [د. س]، ص: 993.

[3] أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف مصر، 1955 م، ص:46.

[4] أسامة محمد أبو نجل، ناجي صادق شراب، المرجع السابق، ص:6.

***المنظمة الصهيونية:** تعتبر الإطار التنظيمي الذي يضم كل اليهود أُسست سنة 1897م في المؤتمر الصهيوني الأول، هدفها انشاء وطن قومي يخدم مصالحها عن طريق تهجير اليهود واستعمار فلسطين كما أنها أنشأت الصندوق القومي لليهود للحصول على الأراضي وتمويل الهجرة، كما أنشأت كذلك الوكالة اليهودية 1922 م التي اختصت في الاستيطان. **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 6، [د. ن]، [د. ب]، [د. س]، ص– ص: 351–352.

[5] احمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص:1013.

1/ دور بريطانيا في تهجير اليهود إلى فلسطين:

ساهمت بريطانيا في عملية الهجرة وقد اعترفت بذلك من خلال المستر وود *Wood* وكيل وزارة المستعمرات الذي صرح بأن الهجرة كانت تحت إشراف الحكومة البريطانية، كما اعتمدت في سياسة الهجرة على فئة صغيرة التي تحتاج إليها في الاستيطان الاقتصادي والنضال السياسي والعسكري[1].

الهجرة اليهودية لفلسطين عرفت مرحلتين؛ الأولى هجرة غير منظمة قبل 1882م أما الثانية وهي الهجرة المنظمة (1882- 1948م) وكانت كلها بدعم من بريطانيا[2]، وما يهمنا المرحلة الثانية من الهجرة التي يمكن تقسيمها إلى فترة التواجد العثماني (1882_ 1917م) والتي كانت قد وصلت موجتين من الهجرة تتراوح بين خمسة وعشرون إلى ثلاثين ألف مهاجر، وتم اعتبار أن الاستيطان في فلسطين يجب أن يتواجد فيه العرق اليهودي وفي سنة 1887م اتسع الاستيطان وتم انشاء العديد من المستوطنات منها "ريشون"، " روس بينا" و "زاخرون عكوف" ...[3] بعد الاحتلال البريطاني شرعت بريطانيا في زيادة عدد اليهود في فلسطين بشتى الطرق من خلال تعيينها السير هربرت صموئيل *Herbert Samuel*[4]، القسم الثاني من الهجرة اليهودية في فترة التواجد البريطاني في فلسطين عرف أربعة موجات واكيد بدعم من بريطانيا وهي كالآتي:

1-1/ الموجة الأولى (1918-1923م):

فتحت بريطانيا الهجرة وشجعتها على نطاق واسع، حيث بلغ عدد المهاجرين من خمسة وخمسون ألف سنة 1918م إلى ثمانية آلاف ومائتان سنة 1920م[5] ليبلغ إجمالي الهجرة في الموجة الأولى خمسة وثلاثين ألف[6]، أكد صموئيل أنه سوف يتم وضع الهجرة تحت الرقابة البريطانية ويتم تحديد الشروط التي

---

[1] كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، بيروت، 1974، ص، ص: 772، 784.

[2] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص: 211.

[3] علاء الدين محمد سلامة، الاستبطان اليهودي في فلسطين 1882-1948 م، دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دراسات اللاجئين، [د. ب]، 2016- 2017 م، ص: 16.

[4] [د. ك]، فلسطين بين المؤامرة الصهيونية والاستعمار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الجمهورية، العربية المتحدة، [د. س]، ص: 16.

[5] أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص: 1008.

[6] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص: 215.

تسمح بدخول اليهود المهاجرين[1]، كما قد منح صموئيل من طرف الحكومة البريطانية سبعة عشر ونصف هكتار لاستغلالها من طرف المهاجرين، وتوسيع الهجرة وأصدر في 20 أوت 1920م قانون الهجرة منح من خلاله جواز سفر لليهود، وتم تعديله سنة1921م وتم تحديد أصناف المهاجرين المسموح لهم بالدخول[2] وأهم تعديل كان سنة 1923م الذي سمح لعدد أكبر من اليهود بدخول فلسطين وزيادة في عدد المستوطنات إلى ثلاثة وعشرون مستوطنة[3]، صرح ونستون تشرشل سنة 1922م في الكتاب الأبيض أن الهجرة يجب أن تكون وفق مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب.

1-2/ <u>الموجة الثانية (1924-1931م):</u> وصل عدد المهاجرين في بداية الهجرة إلى اثنان وثمانون ألف وذلك في أوت 1925م، كما تم تعديل قانون الهجرة بموافقة من وزير المستعمرات البريطانية السير آمري *Sir Emery*[4] الذي منح الوكالة اليهودية حق في اختيار العمال اليهود ولم يحدد نوع أو عدد المهاجرين وتم تحديد الدخل المالي الذي يمكنه من دخول فلسطين الحرفي قدره مائتان وخمسون جنيه إسترليني، وكما سمح لليهود الذي يزيد دخلهم عن ستين جنيه إسترليني بدخول فلسطين ومنح رجال الدين والطلبة واليتامى الدخول دون قيد مالي[5]، لتؤكد الحكومة البريطانية على أن الهجرة تبقى مستمرة ولا تحددها القدرة الاقتصادية على الاستيعاب[6] لكن زيادة الهجرة في سنة 1927م أدت إلى زيادة البطالة وظهور أزمة اقتصادية في فلسطين، حيث وصل عدد البطالين اليهود إلى ثمانية آلاف وأربعمائة وأربعون وعلى هذا الأساس تعدل بريطانيا قانون الهجرة مرة أخرى وتم فيه تصنيف الفئات حسب النصاب المالي الذي يُمَكنها من دخول فلسطين، وعلى الرغم من ذلك إلا أن القانون سمح بدخول المهاجرين بأعداد كبيرة[7] مائة واثنان ألف مهاجر كان معظمهم من الشباب وكان الهدف تدريبهم عسكريا داخل المعسكرات التي تم إعدادها خصيصا لتدريبهم عسكريًا وجسديًا وفكريًا حتى يفهم ماله من عمل في فلسطين[8]، زاد عدد المهاجرين سنة 1930م المصرح بهم ليبلغ سبعة عشر ألف وخمسمائة وخمسة وأربعون وُقدر عدد

---

[1] كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص: 772.

[2] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص: 2016.

[3] احمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص: 1008.

[4] كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص، ص: 774، 773.

[5] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص:218.

[6] احمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص:2019.

[7] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص-ص: 218- 219.

[8] كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص:72.

المهاجرين من أصحاب المواد المستقلة خمسة عشر ألف وستمائة وتسعة وخمسون وتم إنشاء ست وثلاثون مستوطنة، وهذه الموجة كان لها دور كبير في تقوية الاستيطان في فلسطين حيث أسست مطاحن سميت " مطاحن فلسطين الكبرى" وشركة لصناعة المربى وعصير الفواكه ومشتقاته وهذا بموافقة سلطة الانتداب البريطاني[1].

1-3/الموجة الثالثة (1932-1936م):

في هذه الفترة تم تعيين آرثر وكهوب *Arthur Wachope* مندوبًا ساميًا على فلسطين في نوفمبر 1931م، اعتمد على سياسة تهويد فلسطين مما زاد في عدد المهاجرين، وذلك بصدور قانون جديد عرف بقانون الهجرة لسنة 1933م الذي منح شهادات الهجرة وأيضا منح المنظمة الصهيونية قبول المهاجرين دون الرجوع إلى إدارة الهجرة ، كما قد منح الوكالة اليهودية حقوق تسمح لها بتهجير العمال اليهود إلى فلسطين دون رقابة سلطة الانتداب وأيضا حق تهجير العمال، أيضا سمح بدخول فئة المُعَالِين؛ أي يهودي له صلة قرابة في فلسطين أن يجرب قريبه أو يكفيه ادعاء أن له صلة قرابة، هذا القانون منح للنساء شهادات الهجرة حيث كان في أفريل 1934م أربعمائة وخمسون ليصل في نفس السنة من شهر أكتوبر حيث بلغ عدد الشهادات الممنوحة إلى ألف وتسعمائة وخمسون شهادة وفي افريل 1935م إلى ألف وثمانمائة وخمسة وستون شهادة، وقد منحت سلطة الانتداب لأعداد كبيرة من المهاجرين دون قيود في السن، وكان قانون الهجرة سنة 1933م قد رفع من النصاب المالي من أصحاب رؤوس الأموال والمهن الحرة والعمال المتخصصين لبعض الفئات وأيضا الفئات الذين يتميزون بارتفاع مستواهم الاقتصادي والفني وبلغت الهجرة ذروتها في هذه الموجة إلى اثنين وستون ألف مهاجر سنة 1935م[2].

1-4/ الموجة الرابعة (1937- 1948م):

شهدت هذه الفترة انخفاض في عدد المهاجرين بسبب صدور الكتاب الأبيض سنة 1937م، لكن في المقابل نشطت الهجرة السرية التي بلغ عدد المهاجرين فيها إلى مائة وخمسة وثلاثون ألف يهودي منها ثمانية واربعون ألف من العمال وأنشأت تسع وعشرون مستوطنة[3]، كما نجد أن سلطة الانتداب قد تغاضت على الهجرة غير شرعية واعترفت بالهجرة الشرعية ودعت أنها اتخذت إجراءات للحد منها لكنها

[1] علي أكرم فصل مهاني، المرجع السابق، ص، ص: 220، 222.

[2] المرجع نفسه، ص-ص: 220- 222.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية فلسطينية، دار المريخ، الرياض، [د. س]، ص: 196.

لم تكن فعالة[1]، ومع قدوم اللجنة الملكية البريطانية لفلسطين وضعت حد للهجرة باثني عشر ألف وأيضا أكدت أن بريطانيا قامت بتنفيذ التزامها بتسهيل إنشاء وطن قومي لليهود[2]، ودائما كانت بريطانيا تتنكر على تقديم معونات مالية للاستيطان اليهودي حيث صرح تشرشل أن تكاليف الاستيطان تدفعها العناصر اليهودية.

2/ دور بريطانيا في استيلاء اليهود على أراضي فلسطين:

كان لبريطانيا دورًا هامًا في إقامة وطن قومي ولتمهيد تهويد فلسطين، من خلال نقل الملكية من الفلسطينيين إلى المستوطنين وتمثل دورها بشراء أراضي فلسطينية وتم انتزاع قسم كبير من الأراضي البور لصالح اليهود المهاجرين، حيث وضعت له إدارة متكاملة لها أجهزتها الإدارية، كما قد تم منحهم من طرفها قروض مالية لشراء الأراضي وإقامة المنازل والمعدات الزراعية وتربية الحيوانات من طرف الجمعية الاستعمارية اليهودية، اما الصندوق القومي قام بشراء الأراضي وجعلها ملك لعامة الشعب اليهودي والتي منعت عليهم بيعها[3].

وقد منح صك الانتداب البريطاني على فلسطين في مادته الرابعة على إمكانية إعطاء المشاع؛ وهي الأراضي المشتركة وذات ملكية جماعية لعدد من الأشخاص، وأراضي الدولة غير المملوكة وكانت عندما ترفض منحها تبيعها بأسعار منخفضة[4]، ولتسهيل هذه العملية أصدرت مجموعة من القوانين تنص على تملك الأراضي لليهود نذكر البعض منها:

2-1/ قانون انتقال الأراضي سنة 1920م:

صدر القانون من طرف هربرت صموئيل في 23 سبتمبر 1920م وكان يقصد به تسهيل انتقال الأراضي لليهود لإنشاء وطنهم القومي[5]، وتسجيلها رسميًا وكان التصرف في هذه الأراضي بيعها أو شراءها مستحيلاً وهذا لعدم وجود مكتب تسجيل ملكية الأراضي، وكانت هذه العملية بموافقة سلطة

---

[1] كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص: 787.

[2] أكرم زعيتر، المرجع السابق، ص: 111.

[3] مسعود ظاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840_ 1990، دار الادب، [د. ب]، 1991 م، ص_ ص: 227_ 228.

[4] المرجع نفسه، ص: 230

[5] احمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص:1008.

الانتداب والتي حددت مقدار امتلاك الأراضي بثلاثين هكتار التي لا تتجاوز ثلاثة ألف جنيه مصري[1]، لكن هربرت صموئيل ألغى جميع القيود في هذا القانون فأصبح يحق لأي شركة ممارسة التجارة وتمليك الأراضي ولها الحق في أن ترهن الأرض[2].

تبعه قانون الأراضي المحولة في11 أكتوبر 1920م الذي أسقط جميع السندات وملكية الأراضي التي اكتسبها مالكوها من نصوص قانون الأراضي العثمانية، وأي شخص استخدمها قبل صدور القانون عن انقطاع ورثة المالك أي لا يستطيع أن يأخذها أبنائه من بعده، وضعت سلطة الانتداب سلطات متخصصة لتطبيق القانون، كما طلبت من المخاتير بالإبلاغ عن جميع الأراضي المحولة وفي حالة عدم الإبلاغ عليهم يكلف المختار بغرامة مالية أو السجن، كان الهدف من هذا القانون أن سلطة الانتداب أرادت السيطرة على جميع الأراضي التي زرعها الفلسطينيون، وهذا القانون حرمهم من الاستفادة من الأراضي المحولة التي كانوا يستفيدون منها بهدف وضع تسهيلات على اليهود.

تم تعديل قانون امتلاك الأراضي سنة 1921م، الذي أزال قيود حدود امتلاك الأراضي كما قد أعطت سلطة الانتداب مساحة واحد فاصل ثمانية هكتار لشركة الكهرباء مجانا وشركة البوتاس مساحة سبعة فاصل خمسة هكتار، وأعطت اليهود حق شراء الأراضي سواء كانوا داخل فلسطين أو خارجها وبهذا القانون منحت سلطة الانتداب للشركات والمؤسسة الصهيونية حرية شراء أراضي واسعة من فلسطين[3].

2-2/قانون نزع ملكية الأراضي سنة 1926م:

يعتبر من أخطر القوانين التي وضعتها سلطة الانتداب البريطاني لأنه يبيح الاستيلاء على الأراضي تحت ستار الصالح العام، وبحجة استغلالها لصالح العامة وأيضا لأنه كان يملك الشركات الصهيونية أراضي أصحاب البلاد بعد أن عجزت عن شرائها، وبموجب هذا استولت سلطات الانتداب على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية تمهيدًا لنقلها إلى اليهود، بدأت بشراء ستة عشر فاصل خمسة هكتار، استغل القانون لنزع الأراضي بحجة إقامة مشاريع عليها وحتى أراضي الأوقاف من بينها في القدس مساحتها اثنان فاصل اثنان هكتار وكانت تمتلكها الكنيسة بحجة توسيع الطرق[4].

---

[1] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص_ ص: 149_ 150.

[2] احمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص:1097.

[3] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص- ص: 151- 152.

[4] المرجع نفسه، ص- ص: 162- 164.

3-2 /قانون تسوية ملكية الأراضي سنة 1928م:

صدر هذا القانون في 30 ماي 1928م حيث جاء للقضاء على نظام المشاع ؛ وهو نظام عثماني لأراضي تكون ملكيتها غير معروفة لشخص معين أو لقرية كاملة بدون استثناء التي سوف يتم تسوية حقوقها في أي منطقة وتسجلها ويطلق عليها أراضي التسوية وللقيام بذلك عملت سلطة الانتداب بإنشاء دائرة التسوية من أربعة عشر عضو من بريطانيين وخمسة من فلسطينيين وسبعة من اليهود، والهدف من ذلك ليتمكنوا من تسوية الأراضي ضمن الأراضي التي يتمركزون فيها لشراء الأراضي وأوضحت سلطة الانتداب أن القانون جاء لتنظيم مسألة الأراضي ويحل مشكلة الملكيات وانحصرت العملية في مناطق السهول الساحلية والخصبة والأراضي المروية والقابلة للري لتحقيق المطامع إلا أن المنظمة الصهيونية سيطرت على أكبر قدر من الأراضي وهي الأراضي التي تم اقتراحها من طرف بريطانيا لإقامة دولة الكيان اليهودية[1].

ومما سبق ذكره أن بعض القوانين التي فرضتها سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين، كانت لتسهيل نقل الأراضي لليهود لإنشاء وطنهم القومي وهناك قوانين أخرى نذكرها: (قانون الأراضي الموات 1921م، قانون مثمني الأراضي سنة 1922م، قانون محاكم الأرض سنة 1921م، قانون مرسوم في دستور فلسطين 1922م، وأيضا قانون استملاك الأراضي للجيش وقوات الطيران سنة 1925م، قانون الأحراش والغابات 1920م)[2].

ودور بريطانيا أيضا كان في تسهيل انتقال الأراضي الزراعية حيث شرعت الشركات الصهيونية للاستعمار وشراء الأراضي والحصول على أراضي الدولة وأيضا الأراضي التي ملاكها غائبين، ابرز تلك المحاولات هي السيطرة على أراضي بيسان التي سعت بريطانيا لتسهيل نقلها لليهود بسبب أنها تقع في مناطق خصبة في سهول فلسطين، وفي سنة 1921م أعلنت بريطانيا أن الأراضي لن تزرع طالما المستأجرون لم يوقعوا عقود استئجار مع الإدارة البريطانية مما اضطر الفلسطينيين إلى توقيع العقود، وتم اتفاق بيان سنة 1921م جاء فيه أن المزارعون يفقدون الحق الشرعي في الأرض إذا عجزوا عن دفع مستحقات الأرض في خمسة عشر سنة، وبموجب الاتفاق بدأ اليهود بشراء الأراضي بداية من 1922م[3].

---

[1] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص- ص: 165-169.

[2] المرجع نفسه، ص: 148.

[3] المرجع نفسه، ص-ص: 169-170.

كان للسياسة البريطانية دور في تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، مثلما قامت به في أراضي وادي الحوارث وكانت لأسرة التيان البيروني تسكنها ألفان وخمسمائة وستة واربعون أسرة تم طرحها لمزاد علني في افريل 1929م بأمر من محكمة نابلس فاشتراها الكيران كاييمت *AlkiranKaymet*، وتم تسجيلها باسمه في 27 ماي 1929م، وفي 30 نوفمبر 1929م أصدرت محكمة نابلس قرار بطرد الحوارث من أراضيهم[1] وبناءً على ذلك تحركت سلطة الانتداب لإخراج الأهالي من أراضيهم بالقوة في 6 سبتمبر 1930م.

ولاستغلال موارد المنطقة سهلت بريطانيا بين (1920-1925م) شراء أكثر من عشرين هكتار في مرج عامر لليهود، نظرًا لامتلاكها على الموارد العضوية مما جعلها خصبة لأنها طينية صلصالية مما أدى إلى جلاء أكثر من تسعمائة أسرة من المزارعين[2]، كما أنها استغلت الضائقات الاقتصادية لكي تنزع أراضيهم أو تعرضها للبيع بأثمان منخفضة[3].

3/ دور بريطانيا في ترسيم حدود فلسطين:

حسب ما جاء في صك الانتداب أنه يجب توسيع الحدود الفلسطينية على حساب شرقي الأردن وجنوب سوريا ولبنان[4]، لهذا بعد الانتداب أجريت مفاوضات بين فرنسا وبريطانيا خلال فترة (1920-1923م) التي قدمت فيها بريطانيا مطالب الصهيونية التي أرادت السيطرة على مصادر مياه نهر الأردن والليطاني وهذا ما يتناقض مع اتفاقية سايكس بيكو، ومع نهاية المفاوضات ضمنت بريطانيا السيطرة على الحدود الشمالية الشرقية لنهر الأردن وتم التوصل إلى اتفاق 23 ديسمبر 1920م نالت فيه على النصف الغربي من بحيرة طبرية إضافة إلى بحيرة الحولة.

عادت بريطانيا وطالبت بتعديل الحدود السورية الفلسطينية بناءً على طلب المنظمة الصهيونية لإنشاء مشروع روتنبرغ، وهذا بضم شريط من الأراضي السورية بطول سبعة عشر كيلومتر وعرض واحد كيلومتر وذلك لإنشاء قناة مائية بين نبع القاضي وقرب بنات يعقوب وبحيرة الحولة، وهذه الأخيرة هي

---

[1] كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص: 764.

[2] علي أكرم فضل مهاني، المرجع السابق، ص: 171.

[3] [د. ك]، فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار، المرجع السابق، ص-ص: 14-15.

[4] أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص:1015.

هدف اليهود في الحصول على الحقوق المائية في البحيرة[1]، ليتم تشكيل لجنة بوليه_ نيو كامب *Poulet_ New coub* نسبة للعضوين العقيد الفرنسي *Poulet* والعقيد البريطاني نيو كامب *New coub*[2] جاءت لترسيم الحدود اتفاقية 1920م وذلك بداية من جويلية1921م وقامت بجولات في المناطق الحدودية المشتركة مع سوريا ولبنان، وأثناء تواجدها طالبت بريطانيا بضم المطلة التابعة للنفوذ الفرنسي بحجة أنها كانت تحتوي على مستعمرات يهودية في حين صرح هربرت صموئيل بأنه يجب الإسراع في ضمها نظرًا لأهميتها الإقليمية، وفي3 فيفري 1922م رفعت تقريرها ووافقت عليه الحكومتين البريطانية والفرنسية ودخل حيز التنفيذ في مارس 1923م **(ينظر للملحق رقم 11)** وقد قدر مسار الحدود بئر وسبعة وسبعون كيلومتر والطول ثمانية وسبعون كيلومتر من رأس الناقور حتى بانياس في الجولان ومن هذه الأخيرة منطقة الحمة الحدود الأردنية السورية بطول تسعة وسبعون كيلومتر مع وضع واحد وثمانون علامة حدودية وهذه اللجنة حاولت عدم الفصل بين القرى والمناطق لكي لا يقع ضرر على المواطنين، ولهذا عمدت بريطانيا لضم عدد أكبر من القرى لمنع فرنسا من السيطرة على الأراضي وكما أنها قد تنازلت عن الجولان لصالح فرنسا[3].

تنازلت فرسا لبريطانيا عن القرى السبع سنة 1924م التي كانت تحتلها[4]، وتم تعديل الحدود وأصبحت حدود فلسطين من بحيرة طبرية وقرية الحمة الواقعة على نهر اليرموك الجنوب الشرقي من البحيرة ليتم توسيع الحدود نحو سهل الحولة بحجة حفر قنوات المياه، كما قد أصبحت بحيرة الحولة كلها لفلسطين لتمد حدودها لتضم منابع نهر الأردن خصوصا نهر دان وكان هذا الترسيم يستهدف نهر الأردن وبحيرتي طبرية وحولة وما يتبعها من الأراضي الخصبة وتم إقرار هذه الحدود في الوثائق الدولية على أساس المصالح الاستعمارية الصهيونية[5]، وثبتت ملكيتها لفلسطين في سنة 1926م وفقًا لاتفاقية القدس.

---

[1] مصطفى الجواني، ترسيم الحدود اللبنانية السورية الفلسطينية وابعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية 1920_ 2000، دار المحجة البيضاء، لبنان، 2000، ص-ص: 85- 87.

[2] منذر محمود جابر، الشريط اللبناني المحتل مسالك الاحتلال ومسارات المواجهة، مصائر الأهالي، فلسطين، [د. س]، ص: 5.

[3] مصطفى الجواني، المرجع السابق، ص- ص: 88- 89.

[4] المرجع نفسه، ص: 99.

[5] الياس شوفاني، الموجز تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1996 م، ص: 374.

إن هدف بريطانيا هو توسيع الحدود والسيطرة على المناطق لزيادة الثروة المائية لليهود وأيضا للأهمية الإستراتيجية والعسكرية والجغرافية ، لذلك عمدت إلى إنشاء مواقع عسكرية على مرتفعات القرى السبع وإنشاء طرق موازية للطرق الحدودية ومنحت اليهود امتياز مشروع روتنبرغ باستغلال نهر الأردن واليرموك وامتياز استغلال نهر العوجة بالقرب من يافا[1]، وفي سنة 1934م منحت اليهود امتياز تجفيف بحيرة الحولة، وهذا كله مهد لإنشاء وطنهم القومي في فلسطين وما جعلهم يطردون الفلاحين الفلسطينيين[2] كما أن بريطانيا عمدت في سياستها على التفرقة التي أدت إلى غضب شعبي ونتج عنها ثورة شعبية سنة 1934م، حيث قدمت لهم مساعدات من طرف العرب وقد اضطرت بريطانيا لوضع اسلاك شائكة بين مناطق النفوذ الفرنسي والتي لم تتقيد بوضع الأسلاك[3]، لتمنع المساعدات الخارجية وللحد من أعمال المقاومة ومدت خط حدودي آخر لزيادة الرقابة ، إضافة إلى ذلك قامت بريطانيا بشراء المرتفعات اللبنانية دون علم فرنسا لتجعل منها مركزًا اقتصاديًا من طرف شخص يهودي لكي لا تلفت الانتباه، هنا بدأت معالم الحدود السياسية تبرز وأخذت صورة واضحة لمناطق النفوذ البريطاني[4].

شملت الحدود حسب مشروع التقسيم 1937م بالنسبة للدولة اليهودية جميع ألوية حيفا والجليل (صفد، عكا)، وجميع سهل (سهل شارون مرج ابن عامر) على أن يتم وضع طبرية وصفد وحيفا وعكا تحت إدارة الانتداب مؤقتا قبل إلحاقهم بالدولة اليهودية، أما الدولة العربية فتشمل شرقي الأردن ومناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين وبسان وبلدة يافا[5].

بعد قرار تقسيم فلسطين سنة 1947م تم تقسيمها إلى ثلاثة مناطق: الدولة العربية، الدولة اليهودية والقدس، تشمل حدود الدولة العربية للجليل الغربي (عكا والناصرة)، السامرة (نابلس، وجنين وطولكم)، قطاع القدس (خلا مدينة القدس الدولية)، بيت لحم، قطاع الخليل (الجزء المحاذي للبحر الميت) ومدينة

[1] مصطفى الجواني، المرجع السابق، ص: 109.
[2] كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص- ص: 217- 218.
[3] منذر محمود جابر، المرجع السابق، ص:7.
[4] مصطفى الجواني، المرجع السابق، ص-ص: 112- 114.
[5] أكرم زعيتر، المرجع السابق، ص: 112.

يافا ومعظم قطاع اللد والرملة، والسهل جنوب فلسطين (غزة، المجدل وخان يونس، والجزء الغربي الشمالي من بئر السبع (منطقة العوجا_ حفير)[1].

تمثلت حدود الدولة اليهودية التي يمثل قيامها نكبة لفلسطين، من الجزء الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية الجليل الشرقي من الشمال والغرب الحدود اللبنانية ومن الشرق الحدود السورية والاردنية وهو يشمل كامل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكامل قائمقامية بيسان ويمتد الخط من مرتفعات خط الجبلوع و وادي الملح وتمتد نحو الشمال الغربي متتبعة مع الحدود دولة العربية، ويمتد القسم اليهودي للسهل الساحلي من نقطة بين مدينة مينة القلي والنبي يونس في قائمقاميتي غزة ويشمل حيفا وتل ابيب وتاركا يافا كقطعة منعزلة للدولة العربية، أما نقطة بئر السبع فتشمل كامل قائمقامية وبئر السبع تشمل النجف، والجزء الشرقي من قائمقامية غزة على أن تشمل قسمًا من الأرض على طول البحر الميت وتمتد من حدود قائمقاميتي بئر السبع والخليل إلى عين جدي[2]، وبالنسبة للقدس تحدها من الشرق أبو ديس ومن الغرب عين كرم ومن الشمال شعفاط ومن والجنوب بيت لحم[3].

4/ قرار التقسيم البريطاني وقيام الدولة اليهودية:

قبل قرار تقسيم 1947م الذي أعلن قيام الدولة اليهودية بحدودها ونكبة فلسطين، كان هناك مشروع تقسيم 1937م(**ينظر للملحق رقم 12**) الذي تقرر من طرف لجنة بيل *Bil* نتيجة لاشتعال الثورة والإضرابات العامة في سبتمبر 1936م لتعلن الحكومة البريطانية أنها سوف توفد إلى فلسطين لجنة لتبحث أسباب قلق وشكاوي العرب واليهود[4]، ولكن رغم هذه لم تغير في سياستها بالنسبة لفلسطين، تم تعيين اللجنة في18 ماي 1936م وصرح اورمسبي غور *Ormsby Gorge* وزير المستعمرات عن مطالب العرب من خلال الثورة "**العرب يطالبون بالوقف التام للهجرة اليهودية والتوقف التام لكل أنواع بيع الأراضي" وأوضح هذا المطلب لا يمكن قبوله**"[5] استمعت اللجنة إلى أراء المهتمين بمشكلة اليهود في واشنطن ولندن وزارت معسكرات اليهود في ألمانيا وبولندا..، كما أنها قامت بجولة في فلسطين وزيارة

---

[1] حسني أدهم جرار، نكبة فلسطين عام 1947_ 1948م ((مؤامرات وتضحيات))، دار المؤمن، الأردن، 2007 م، ص- ص: 32- 33.

[2] [د. ك]، قرار تقسيم فلسطين واتفاقيات أخرى، ط 3، الركن لطباعة والنشر، بيروت، 1989م، ص- ص: 66- 67.

[3] حسني أدهم جرار، المرجع السابق، ص: 33.

[4] أكرم زعيتر، المرجع السابق، ص: 100.

[5] كامل محمود خلة، المرجع السابق، ص- ص: 656- 657.

الدول العربية منها سوريا و لبنان، العراق المملكة العربية السعودية وشرقي الأردن[1]، لتصدر اللجنة الملكية برئاسة بيل في 7 جويلية 1937م مرفق بموافقة الحكومة البريطانية ذكر فيه على الاستجابة لمطالب اليهود بأن يكون تقدير الهجرة على أساس المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب، وعدم الحد من بيع الأراضي العربية لليهود، وأكدت اللجنة أن الظروف تحول دون تحويل فلسطين إلى دولة يهودية وبهذا تقرر لحل المشكلة أن يتم تقسيم فلسطين كما وصت بإلغاء الانتداب واستبداله بالتقسيم والهدف من التقسيم هو تخلي العرب عن حقوقهم السياسية في أي جزء من البلاد ما يمكنهم من إقامة الحدود [2]، وهي كالاتي :

القسم الأول: الدولة اليهودية تبقى تحت الانتداب حتى يتم إعطاء منطقة استقلالها.

القسم الثاني: الدولة العربية ويحتفظ بها تحت الانتداب لأنها لا تستطيع تخصيص المال للازم لعمارها وهذا لأن أي تدخل في الدولة العربية يقطع آمال اليهود[3].

القسم الثالث: تقع فيه الأماكن المقدسة (قدس وبيت لحم) وهي ممر يصل بين الدولتين وتبقى تحت الانتداب بصفة دائمة[4].

4-1/ قرار التقسيم سنة 1947م:

رأت بريطانيا أن لا تستجيب سريعًا للمطالب الصهيونية فراحت تتماطل لإيجاد تسوية تنال موافقة الفلسطينيين واليهود، أدرك الصهاينة ما تقوم به بريطانيا وتماطلها وراحوا يقومون بعمليات الهجرة غير الشرعية لأن الكتاب الأبيض 1939م الذي قدم سياسة لتحقيق الأهداف الصهيونية وذلك عندما حدد الهجرة ووعد بوقفها بعد خمس سنوات[5]، لكن بريطانيا بعد ثلاثين سنة من تواجدها في فلسطين مكنت فيها اليهود وطمأنتهم عن إعلان الدولة اليهودية فوق أرض فلسطين وتنسحب منها كدولة منتدبة وتضمن لها بعض الغنائم، ونتيجة للخطوة التي دبرتها بريطانيا مع اليهود لتنفيذ مشروع التقسيم وجهت هذه الأخيرة في 2 افريل 1947م كتابًا إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة تطلب منه ما يلي:

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص: 120.

[2] أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص: 1044.

[3] أكرم زعيتر، الرجع السابق، ص:131.

[4] أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص-ص: 1044-1045.

[5] المرجع نفسه، ص: 1075.

1. دعوة الهيئة العمومية إلى عقد دورة استثنائية من أجل تأليف لجنة خاصة لبحث مشكلة فلسطين.
2. ادراج المشكلة في جدول أعمال الهيئة العمومية عند انعقاد الدورة القادمة.

وبهذا تحولت القضية الفلسطينية من وزارة الخارجية البريطانية في لندن إلى هيئة الأمم في نيويورك تم الاجتماع في27 افريل 1947م في مقر هيئة الأمم بناءً على طلب بريطانيا وتقرر إنشاء لجنة في القضية الفلسطينية من إحدى عشر عضوًا [1]عهد إليها زيارة فلسطين وإجراء تحقيق شامل لتقدم تقريرها إلى هيئة الأمم في31 أوت 1947م واشتمل مشروعين الأول: يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع الوحدة الاقتصادية للدولتين، أما المشروع الثاني يوصي بقيام دولة اتحادية مستقلة عاصمتها القدس[2]، وضعت بذلك هيئة الأمم لجنة لدراسة مشروعي الاتحاد والتقسيم كانت اللجنة تتألف من منضمين لهيئة الأمم وعددهم خمسة وخمسون، أصدرت قرارها في 29 نوفمبر1947م بتقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية بتصويت ثلاثة وثلاثون مع قرار التقسيم واثنا عشر معارضين وعشرة امتنعوا عن التصويت وتلخص القرار في :

1. إنهاء الانتداب في وقت لا يتعدى 1 أوت 1948م.
2. تؤسس في فلسطين دولة عربية وأخرى يهودية.
3. تؤسس القدس تحت الإدارة الدولية خاصة.
4. تتألف دولة عربية ويهودية وإدارة خاصة في قدس في مدة لا تتعدى 1 جانفي 1948م.
5. تضع مجلس وصاية دستور مفصل لمدينة القدس[3].

مع العلم أن بريطانيا قد امتنعت عن التصويت بعد أن كانت هي السبب ولها المسؤولية الكاملة لما حدث في فلسطين، لكن بمجرد صدور القرار أعلنت عن قبولها للتقسيم مع التعهد بتطبيقه عن طريق قيام الدولة اليهودية بالمساعدات العسكرية والعتاد[4].

---

[1] حسني أدهم جرار، المرجع السابق، ص- ص: 62 - 63.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص- ص: 123- 124.

[3] حسني أدهم جرار، المرجع السابق، ص-ص: 32-33.

[4] أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ق 2، المرجع السابق، ص: 1086.

4-2/ قيام الدولة اليهودية:

كما سبق ذكره أن لبريطانيا الدور الأساسي في بناء الدولة اليهودية، عن طريق الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحصولهم على مساحات واسعة بالاستيلاء على أراضي فلسطين لتوطين المهاجرين فيها قبل اعلان قيام الدولة اليهودية، وتمكنت المنظمة الصهيونية من الحصول على تسهيلات من طرف سلطة الانتداب، ببناء الأجهزة اللازمة في مجالات متعددة، وفي ليلة 15 ماي 1948م تم إعلان قيام الدولة اليهودية بجميع مقوماتها اللازمة، وأخذت الصهيونية في مساعيها في تأسيس الوطن القومي باستخدام أساليب السيطرة على المنطقة كالترحيل والتهجير والمجازر والمذابح والاعتقالات[1]

ثالثا: دور فرنسا في التشكل التاريخي لدولتي سوريا ولبنان.

عندما كانت سوريا تحت الحكم العثماني كانت مقسمة إلى أربع وحدات إدارية، لكن مع خضوعها للانتداب الفرنسي سنة 1920م[2] ودخول القوات الفرنسية إلى سوريا تم القضاء على الحكم الوطني ورفع العلم الفرنسي بدلا عن العلم العربي، وفرض النظام العسكري على البلاد[3] لتبدأ بالخطوة التالية وهي تحطيم الوحدة الإقليمية[4]، والتفرقة الطائفية والجغرافية[5] معتمدة على مبدأ فرق تسد[6]، وتم تنفيذها من طرف الجنرال غورو* Gourou بتقطيعها وتجزئتها وفصل جبل لبنان عن سوريا ليمنع تأخير تجارتها واعمارها والتقدم والرقي[7].

---

[1] عدنان عبد الرحمن أبو عامر، وليد حسن مدلل، دراسات في القضية الفلسطينية، جامعة الأمة للتعليم المفتوح، فلسطين، 2013م، ص: 81.

[2] هنري لورنس، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة، [د. ب]، 1992 م، ص: 29.

[3] فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية 1920-1945، تر: مؤسسة الأبحاث العربية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1997م، ص: 49.

[4] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص: 25.

[5] هنري لورنس، المرجع السابق، ص: 31.

[6] محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، دار الروي، المملكة العربية السعودية، 2000 م، ص: 337.

***غورو *Gourou*:** جنرال فرنسي تخرج من سان سير في القناصة سنة 1888م، كقائد للجيش الرابع في حماية الدردنيل سنة 1915 م، كما عين مفوض سامي في سوريا (1919-1923م) قمع الحركات المناوئة للاحتلال على حدود سوريا الداخلية ولبنان، **للمزيد ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 4، المرجع السابق، ص: 377.

[7] عبد العزيز العظمة، مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها، رياض الريس للكتب والنشر، [د. ب]، [د.س]، ص: 270.

1/ دور فرنسا في التشكل التاريخي لدولة سوريا:

1-1/دور فرنسا في تجزئة سوريا:

بعد فرض الاحتلال الفرنسي عمل على تقطيع أواصر سوريا الداخلية، فقسمها إلى أربع دويلات منفصلة عن بعضها البعض وهي : دولة دمشق، الدولة العلوية عاصمتها اللاذقية، ودولة جبل الدروز عاصمتها السويداء، ودولة حلب التي يرتبط بها لواء الاسكندرونة الذي أصبح يتمتع بإدارة خاصة وتم عزل سوريا بسواحلها بدولة لبنان الكبير ودولة العلويين ولواء الاسكندرونة يحكم كل منها موظف فرنسي يتمتع بصلاحيات مطلقة[1]، وكانت قد جعلت كل من حلب ودمشق دولتين منفصلتين مع تعين حاكم محلي يساعده مستشارين فرنسيين، وأعلنت بأن جبل الدروز وحدة مستقلة تحت الحماية الفرنسية وكان سليم الأطرش أول حاكم لها بالنسبة لجبل العلويين أعلن أن لها نظام خاص وعين حاكمًا فرنسيًا عليها[2].

أقامت فرنسا اتحاد سوري بين دمشق وحلب ودولة العلويين، نتيجة المقاومة الشعبية في سوريا على الانتداب والتجزئة سنة 1922م، مع بقاء الانفصال في الشؤون الداخلية وأنشأ غورو مجلس تمثيلي لكل دولة[3] كان هذا المجلس بالنسبة لفرنسا هو الوسيلة لتعويد الشعب عن تصريف شؤونه[4] وأطلق عليه الاتحاد الفيدرالي ليتم حله سنة 1924م[5] اقتصر الاتحاد على دولتي دمشق وحلب باسم سورية وحل الارتباط حلي مع لواء الاسكندرونة واخرج عن النطاق السوري.

بعد الثورة السورية الكبرى (1925-1927م)، عقدت انتخابات سنة 1927م لتثبيت كيانات الدويلات التي أنشأتها مع إبقاء جبل العلويين وجبل الدروز خارج نطاق الجمهورية السورية التي وضع لها دستور بعد الانتخابات، بعدها قدم المفوض السامي مشروع الصداقة والتحالف الذي قوبل بالرفض، وطالب السوريون بوحدة سوريا والاستقلال ففي تلك الفترة حدثت اضطرابات ومواجهات بين السوريون وقوات الاحتلال، عقدت معاهدة سنة 1936م التي نصت على انضمام دولتي جبل العلويين وجبل الدروز

---

[1] أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987 م، ص-ص: 151-152.

[2] محمد فاروق الخالدي، المرجع السابق، ص: 337.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (987 هـ- 1400 هـ/ 1492م-1980م)، ج 2 الجناح الاسيوي، دار المريخ، مملكة العربية السعودية، 1995 م، ص: 31.

[4] ستيفن هامسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، [د. س]، ص:164.

[5] محمد فاروق الخالدي، المرجع السابق، ص-ص: 337-338.

بشرط أن تتمتع بنظام إداري ومالي خاص لكن هذا لم ينفذ بسبب عدم موافقة البرلمان الفرنسي على المعاهدة لتتنازل تركيا عن لواء الاسكندرونة سنة 1939م وضمت إليها ، لتعلن فرنسا استقلال سوريا سنة 1941م وتوحيد سوريا سنة 1945م وانضمت إليها نهائيا دولة جبل الدروز والعلويين[1].

1-2/ دور فرنسا في التفرقة الدينية في سوريا:

اعتمدت فرنسا في سياسة التفرقة الدينية بين المسيحيين والمسلمين (الدروز والعلويين والبدو) يمثلون أغلبية السكان حيث تنتمي الطائفتان العلوية والدرزية إلى عقيدة الشيعة التي كانت ممارستها بعيدة عن الإسلام[2] كما شملت سوريا على المنازعات الدينية والعرقية التي لم يكن يربطها سواء اللغة أو الجغرافية والتاريخ، استغلت فرنسا هذا وقامت بإبراز الفوارق الاجتماعية والثقافية[3] بين السوريين ما نتج عنها الصراع الطائفي فكانت تتغاضى عن الصلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وراحت تشجع الجماعات الدينية المتنوعة على القيام بعمل سياسي مشترك، كما تعاطفت مع الأقلية المسيحية التي كانت ترغب في التعرف على القيم الغربية بمقابلة جماعة كبيرة من المسلمين المتعصبين، وقامت بعرقلة التقدم في شتى مجالات حياة السوريين[4].

2/دور فرنسا في التشكل التاريخي لدولة لبنان:

2-1/ اعلان دولة لبنان الكبير:

أعلن الجنرال غورو المفوض السامي في 31 اوت 1920م قرار تحت رقم 318 الذي شكل على أساسه دولة لبنان الكبير وتضم : بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها إلى متصرفة لبنان جبل لبنان وجعلها جميعًا في وحدة سياسية منفصلة تدعى لبنان الكبير،[5] وبعد إعلانها قامت الإدارة الفرنسية بالتجزئة إلى وحدات سياسية واعتبرت كل طائفة دينية وحدة اجتماعية كأنها شعب واحد منفصل وعينت حاكم اداري يتمتع بالسلطة المطلقة وتُعين أيضا الموظفين مما زاد في عددهم في لبنان بينما بقي

---

[1] أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت؟، المصدر السابق، ص- ص: 152- 153.

[2] هنري لورنس، المرجع السابق، ص:31.

[3] فليب خوري المرجع السابق، ص: 50.

[4] محمد فاروق الخالدي، المرجع السابق، ص: 342.

[5] محمود صالح المنسي، الشرق العربي المعاصر، الهلال الخصيب، ق 1، المعادي الجديد، [د. ب]، 1990 م، ص: 229.

اللبنانيون حاملي الشهادات يعانون البطالة، وقسمت لبنان إلى أربعة أقاليم لكل إقليم مجلس إضافة مدينتي طرابلس وبيروت مجلس بلدي[1].

عملت فرنسا على ترسيخ الهوية اللبنانية المحلية بمنحهم حق الاشتراك بوضع دستور 1926م ومع تنصيب رئيس جمهورية من اللبنانيون إلا أن الحكم بقي بيد المندوب السامي والمستشارين الفرنسيين[2]، كما أنها استمرت في تجزئة السكان بإنشاء محاكم تمثل الطوائف الدينية بما فيها الطوائف الصغيرة وعددها أربعة عشر مما أدى إلى تعدد أنواع المحاكم واختلاف القوانين التي نتج عنها فوضى قضائية، واصلت في سياسة التعميق الطائفي بين السكان حتى في التعليم وأعطت زعماء الطوائف حق التصرف في التعليم مما أحدث عدم التكافؤ بسبب تفاوت الثروات والكفاءات بين الطوائف ولهذا بقيت الشيعة تعاني من الجهل عكس الموارنة وهذا راجع للإمكانيات الاقتصادية التي ساعدتهم في إنشاء المدارس الخاصة[3]، إلا أن دولة لبنان الكبير كانت لها نتائج هامة منها تحول لبنان من دولة فيدرالية مشتركة بين الدروز والمسيحيين إلى دولة متعددة الطوائف اكبرها المارونية والسنة وهذا كان سببًا في التنازع على السلطة وهذا ما يهدد على تحويل النظام من نظام طائفي لكيان سياسي[4].

2-2/دور فرنسا في تعميق الطائفية:

كان الهدف من تكوين دولة لبنان الكبير هو إتاحة الفرصة للنصارى ليتمتعوا بمركز مميز في المجال الاقتصادي والإداري...[5] خصوصا المارونيون وهذا على أساس تفوقهم الحضاري، وأيضا ضرب وحدة الوحدة وذلك عن طريق التعميق الطائفي والسياسة.

قسمت فرنسا البلاد إلى أربعة أقاليم، لكل منها مجلس وأيضا شجعت فرنسا على إنشاء محاكم للشيعة يطبقون فيها الفقه الشيعي، كما أنها قد وضعت منصب المفتي الأكبر لأهل السنة، لكن كانت دائما متحيزة للنصارى والطائفة المارونية في مؤسسات الدولة وعلى رئاسة الدولة واعترضت فرنسا أن يكون الرئيس ومن يتولى الرئاسة مسلم حتى لو كان يخدم سياستها، ونفس الشيء بالنسبة لمجلس النواب لأن السياسة الفرنسية ترى إبعاد المسلمين عن الرئاسة، من بين الذين حاولوا تولي منصب الرئاسة الشيخ

---

[1] محمود صالح المنسي، الشرق العربي المعاصر المرجع السابق، ص- ص: 231- 232.

[2] أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت؟، المصدر السابق، ص: 157.

[3] محمود صالح المنسي، الشرق العربي المعاصر، المرجع السابق، ص-ص: 232- 233.

[4] هنري لورنس، المرجع السابق، ص: 37.

[5] محمد الفاروق الخالدي، المرجع السابق، ص: 391.

محمد جسر لكنه لم ينجح، لأن الدستور الأول لم يمانع بأن يكون رئيس الجمهورية مسلم ما كان على فرنسا إلى تعليق الدستور[1]، قامت فرنسا بإحصاء سكان لبنان وكانت نتائجه 45.8% من المسلمين من بينهم 23% من السنة ونسبة المسيحيين 51.5% من بينهم 28.9% من المارونية[2]، فكان عدد المسلمين والمسيحيين متقارب، لكن المسيحيين في لبنان طالبوا بالحماية وتقديم عرائض تطالب بالانتداب[3]، لذلك عند وضع دستور سنة 1934م الذي أصدره الكونت دي مارتيل *Cont De Martell* حيث وضع نظام مؤقت للحكم وأقر بأن تكون رئاسة الجمهورية من المارونيين ورئيس الوزراء من المسلمين السنة[4].

3/دور فرنسا في اقتصاد سوريا ولبنان:

فرنسا بعد سيطرتها على سوريا ولبنان كان هدفها ايضا هو السيطرة الاقتصادية ونهب الثروات والموارد الطبيعية، حيث ركز الفرنسيون على الأهمية الإستراتيجية في المشرق العربي وشرق البحر المتوسط ونافذة لقارة آسيا، هذا ما جعل فرنسا تحولها إلى مصدر دخل لتعوض ما خسرته في الحرب العالمية الأولى[5]، أولا بالنسبة لسوريا فقد عملت سلطة الانتداب في سوريا إلى إنشاء فرع للبنك العثماني في سوريا وقد ساهمت في تأسيسه البنوك الفرنسية وقد حصل مؤسسوه على فوائد عظيمة[6] فهو مؤسسة فرنسية وأطلق عليها اسم بنك سوريا أو مصرف سوريا المركزي[7]، كما قد ربط النقد السوري بالفرنسي[8] حيث عمدت السياسة الفرنسية النقدية على ربط أوراق النقد السوري بالفرنك الفرنسي، الذي كان يتدهور بشكل متزايد[9]، وسوء السياسة الاقتصادية خلق عدم الاستقرار في الاقتصاد السوري بسبب ارتباط العملة

---

[1] محمد الفاروق الخالدي، المرجع السابق، ص- ص: 404- 405.

[2] هنري لورنس، المرجع السابق، ص: 37.

[3] محمد فاروق الخالدي، المرجع السابق، ص: 392.

[4] جاسم محمد العدول واخرون، المرجع السابق، ص: 162.

[5] جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، الاثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (1342- 1359 هـ/ 1924- 1939م)، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2011م، ص: 149.

[6] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص: 118.

[7] جيهان بنت ابراهيم شار علي عبد الرحيم، المرجع السابق، ص: 151.

[8] محمد فاروق الخالدي، المرجع السابق، ص: 342.

[9] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص: 118.

السورية بالفرنسية، وبذلك لا تستطيع سوريا الاستقلال دون تحقيق الاستقلال المالي والنقدي وهذا ما سوف يؤخر الاستقلال[1].

بالإضافة إلى الصناعة السورية التي تم اضعافها بسبب انتشار المصنوعات الأوربية وخاصة الفرنسية، مما أدى إلى انتشار البطالة، اتبعت فرنسا سياسة البخل والشح ماليا في مجالات التعليم والتنمية والزراعة والصناعة، وعليه هدف السياسة الاقتصادية هو عرقلة الاقتصاد في سوريا من التطور بالنسبة للتجارة عمدت فرنسا إلى تدعيم التجارة الخارجية التي أظهرت عجز التجارة دائما وكما عقدت اتفاقية المعدلات الجمركية وشروط التجارة مع البلدان الأجنبية المجاورة، كما تم خلق بناء تحتي أساسه المصارف وشركات التأمين وغرف التجارة والتي لم تحدث فاعلية[2] كما قد وضعت حواجز جمركية على حدود وداخل سوريا[3].

عمدت فرنسا على اجبار الدويلات السورية على المساهمة في ميزانية القوات المسلحة الفرنسية، التي كانت تجمع الضرائب والغرامات المفروضة على الشعب السوري، وأيضا كان هناك تباين في رواتب الموظفين الفرنسين والسوريون حيث تقاضوا إضعاف ما يتقاضاه السوري، كما أنها في قطاع الزارعة كانت تجبر الفلاحين على التخلي عن أراضيهم وتوزع الأراضي على الأغنياء وأصحاب النفوذ، وصل الأمر إلى مصادرة القمح من الفلاحين[4].

اما بالنسبة للبنان جعلت فرنسا منه مركزها التجاري الأول في المشرق العربي، ولم يختلف الوضع عن سوريا وهناك اختلاف منها فقد رجحت التجارة إلى النصارى المارونيين الذين استطاعوا السيطرة على التجارة الاستيراد والتصدير الدولية بحجة أن التجار المارونيون كانوا مرتبطين بفرنسا ودرسوا بالمدارس الفرنسية، فيما انحصرت تجارة المسلمين في الموانئ العربية، أما عن العملة كانت نفسها في سوريا والتي تصدر من مصرف سوريا المركزي الذي كان يصدر الليرة السورية –اللبنانية سنة 1919م كان لها دور في الحالة الزراعية من خلال فرض الضرائب الباهظة وايضا عدم تحصلهم على الأسمدة الكيماوية والمعدات الحديثة أدى إلى تأخر الزراعة وأيضا احتكرت فرنسا زراعة وصناعة التبغ، كما أن الوجود الفرنسي أثر سلبا على الحرف والصناعات التقليدية السائدة مثل صناعات الغزل والنسيج وغيرها التي

[1] جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، المرجع السابق، ص: 153.

[2] ستيفن هامسلي لونغريغ، المصدر السابق، ص: 342.

[3] جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، المرجع السابق، ص: 154.

[4] المرجع نفسه، ص– ص: 157– 160.

أصبحت تنهار تدريجا منذ بداية التواجد الفرنسي وكذلك بالنسبة لصناعة الحرير التي استغلتها الشركات الفرنسية بتقديم قروض ربوية للفلاحين مقابل المحصول من خامات الحرير الذي يشترونه بأسعار منخفضة وهذا ما أدى إلى تدهور صناعة الحرير والاقتصاد اللبناني بسبب أن فرنسا منحت الاحتكارات والامتيازات للفرنسيين وهذا ما يخالف ما جاء في صك الانتداب[1].

4/ دور فرنسا في تثبيت حدود سوريا ولبنان:

انطلقت عملية تثبيت الحدود اللبنانية – السورية مع صدور قرار 318 من الجنرال غورو في 31 أوت 1920م الذي يتضمن شرحا مفصلا لحدود لبنان الكبير[2] على النحو التالي:

1. متصرفة جبل لبنان.
2. اقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا.
3. اقسام من ولاية بيروت بشقيها الشمالي والجنوبي (سنجق صيدا، سنجق بيروت، قضاء عكار، قضاء طرابلس)

وهكذا تم الحاق الاقضية الأربعة بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا إلى لبنان الكبير، بعد أن كانت تابعة إلى ولاية سوريا، ففي نفس السنة حسب اتفاق 23 ديسمبر تم تعيين الحدود بين سوريا ولبنان من جهة وفلسطين من جهة أخرى كما يلي " **تسير الحدود من رأس الناقور الواقعة على البحر المتوسط باتجاه الشرق إلى قرية يارون في لبنان من ثم باتجاه الشمال الشرقي إلى القدس والمطلة في فلسطين ....إلى الجولان في سوريا وبعد ذلك يسير باتجاه الجنوب الغربي إلى جسر بنات يعقوب ...باتجاه الجنوب على نهر الأردن حتى بحيرة طبرية حيث ينحرف خط الحدود باتجاه الجنوب الشرقي إلى إن يصل إلى محطة الحمة ...**"[3].

عملت فرنسا في 12 جانفي 1921م إلى إطلاق عملية تحديد الحدود لبنان الكبير ودولتي دمشق والعلويين، قامت هذه اللجنة بتصحيح بعض الأخطاء التي وردت في قرار318 التي نتج عنها عدم تطابق الحدود على الخرائط مع أرض الواقع، استمرت هذه اللجنة بعملية التحديد حتى29 جانفي 1924م بصدور قرار 3007 يختص في نقل الأراضي من الدولة العلوية إلى لبنان الكبير ويتم ذلك النقل بداية

---

[1] جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، المرجع السابق، ص– ص: 165– 174.

[2] ندى حسن فياض،<< الحدود اللبنانية– السورية 1918– 2016>>، مجلة الحداثة، ع 193/ 194، [د. ب]، 2018م ، ص: 46.

[3] المرجع نفسه، ص–ص: 85– 86.

من سنة 1925م[1] بعدها بسنة كان ظهور دستور لبنان سنة 1926م الذي أعلن عن الجمهورية اللبنانية جاءت في مادته الأولى على حدود الجمهورية اللبنانية المعترف بها وهي : من الشمال من مصب النهر الكبير نقطة اجتماعه بوادي خالد من الشرق خط القمة الفاصلة بين وادي خالد ووادي نهر العاصي مارا بقرى معيصرة وجربعانة وهيت...على علو قريتي برينا ومطربا وهذا الخط تابع إلى الأقضية الأربعة ويتجه جنوبا إلى حدود قضائي صور ومرجعون الجنوبية بعدها من الغرب البحر المتوسط بالنسبة لسوريا كان من المفروض أن يصدر دستور في نفس السنة لكن تم تأجيل الموافقة عليه[2].

خلال الحرب العالمية الثانية سقطت فرنسا في سنة 1940 م تحت سيطرة الألمان أصبحت سوريا ولبنان تابعين لحكومة فيشي*، الخاضعة للألمان مما أوجد توتر بين الانتداب البريطاني وحكومة فيشي وعلى أساس هذا تم تشكيل لجنة لدراسة حدود لبنان وفلسطين، وقد اكتشف الفرنسيون أن هناك أخطاء في ترسيم وتحديد الحدود وكان يجب إزالة هذا التعدي واستعادة ما يقارب الكيلو مترين مربعين من الأراضي للبنان رفض الطلب من طرف بريطانيا بحجة الظروف الأمنية في المنطقة، فقد اقترح الفرنسيون بإبقاء الحدود على حالها مقابل تحرك الحدود قرب قرية الحولة بمائتي متر وهذا ما وافقت عليه بريطانيا، ليتم التحديد بدقة واكثر تفصيلا بين بريطانيا وحكومة فيشي سنة 1941م تم الاتفاق على زيادة تسعة وثلاثون نصبا حجريا بين رأس الناقور وقرية برعام بارتفاع مترين، كما قامت بريطانيا بتعويض لبنان بإعادة رسم الحدود في منطقة صغيرة جنوب شرق المطلة[3].

وبالمقابل استمرت الخلافات الحدودية بين سوريا ولبنان حتى سنة 1946م الذي كان قائم على قريتي شبعا اللبنانية ومغر شبعا في سوريا، ليتم التقرير من خلال محضر قرار اللجنة اللبنانية– السورية توصلوا بعد اجتماع الطرفين وتثبيت أن قرية شبعا اللبنانية تابعة لحاصبيا وأن قرية المغر تابعة لبانياس التي هي الجولان وتم وضع الحد الفاصل بين القريتين من الشمال إلى الشرق من نقطة ثمانية واربعون الفاصلة بين القرى الثلاثة بانياس والنغر وشبعا تمتد نحو الشمال ليمر بنقطة سبعة واربعون حتى رقم

---

[1] ندى حسن فياض، المرجع السابق، ص–ص: 46–47.

[2] مصطفى الجواني، المرجع السابق، ص، ص: 108، 110.

***حكومة فيشي:** حكومة فرنسية متعاونة مع ألمانيا استمرت من 1940 إلى 1944م اكتسبت اسمها من منتج فيشي وكانت الحكومة بزعامة المارشال بيتان، جاءت لتنفيذ شروط الهدنة التي املاها هتلر على فرنسا والتي قسمت إلى قسم تحت حكم المارشال بيتان وجزء واقع تحت الاحتلال الألماني. **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 4، المرجع السابق، ص:679.

[3] مصطفى الجواني، المرجع السابق، ص– ص: 115–116

تسعة[1]، نجد أن فرنسا خلال فترة تواجدها في سوريا ولبنان كان لها جهد في وضع الحدود المشتركة بين سوريا ولبنان لكنها قد تساهلت في نقاط الخلاف الحدودي، وركزت على الحدود الشمالية أكثر من الشرقية[2]، بالنسبة للحدود السورية اللبنانية عينت نهائيا سنة 1945م وأصبحت لبنان تضم سلسة جبال لبنان الغربية وجميع سهل البقاع والسفح الغربي من جبال لبنان الشرقية[3].

[1] مصطفى الجواني، المرجع السابق، ص: 119.

[2] ندى حسن فياض، المرجع السابق، ص: 47.

[3] أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت؟، المصدر السابق، ص: 156.

رابعًا: دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولتي الأردن والعراق:

1 /دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة الأردن:

لقد كانت المنطقة التي عُرفت فيما بعد باسم شرقي الأردن جزءًا من بلاد الشام، إذ كانت خاضعة للعثمانيين منذ سنة 1516م، حيث كان لهذه المنطقة أهمية كبيرة وذلك لوقوعها على طريق الحج الشامي، وازدادت أهمية المنطقة بعد مدّ خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة التي تم افتتاحها سنة 1908م[1].

وبقيام الثورة العربية سنة 1916م ضد العثمانيين شارك أهالي شرق الأردن في العمليات العسكرية في الشام، إذ كان قسمًا من شرق الأردن (عمان والكرك) جزءًا من مملكة فيصل في دمشق والتي كانت تشمل بلاد الشام بحدودها الطبيعية، ومعان والعقبة تابعتين للملك حسين في الحجاز[2]، وفيما بعد استطاع الفرنسيون القضاء على مملكة فيصل إذ أصبحوا يسيطرون على شمال الشام (سوريا ولبنان)، وفي الحين نفسه كان البريطانيون يسيطرون على جنوبه وبسطوا نفوذهم على فلسطين، وقد قررت الحكومة البريطانية تأسيس إدارة بريطانية في شرقي الأردن منفصلة عن إدارة فلسطين وتحت رئاسة المندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت صمويل* حيث وضع عددًا من الضباط البريطانيين في إدارة شرقي الأردن وتأسست حكومات محلية يرأسها أقوى شيوخ العشائر، وقد كانت كل حكومة منها تأتمر بإمرة ضابط بريطاني، كما أنه بعد قضاء الفرنسيين على مملكة فيصل فكر الملك حسين وابنه الأمير عبد الله في إرسال حملة إلى الشام بقيادة ابنه الأمير عبد الله، حيث أن هذا الأخير جمع قواته في معان وكثّف اتصالاته بزعماء الشام من اجل دعوتهم للثورة ضد الفرنسيين وتحرير أوطانهم والانضمام إلى قواته[3] بصفته نائبًا لملك سوريا، وهنا قامت فرنسا بتعزيز قواتها على الحدود الجنوبية لسوريا كما طلبت من بريطانيا التدخل لوقف نشاط الأمير عبد الله وفي هذه الأثناء كانت الثورة مشتعلة في العراق ضد الانتداب البريطاني، كما كانت هذه الأخيرة تتحمل أعباء باهظة من أجل الإنفاق على إدارتها في الشرق العربي وبذلك تم إنشاء إدارة للشرق الأوسط التي أُلحقت بوزارة المستعمرات وعُيِّن ونستون تشرشل رئيسًا لها، ومن أجل امتصاص غضب الأمير عبد الله ومَن وراءه

---

[1] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص: 319.

[2] أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المرجع السابق، ص: 425.

* **هربرت صمويل:** أول وزير يهودي في الحكومة البريطانية عيّن مندوبًا ساميًا في فلسطين، **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، م 08، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص: 88.

[3] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص:320.

قرر ونستون تشرشل في مؤتمر الشرق الأوسط (مؤتمر القاهرة* والقدس**) المنعقد في مارس 1921م، حيث حضر الأمير عبد الله المؤتمر وتقرر فيه ضرورة إقامة حكومة وطنية في العراق واختيار فيصل ملكًا[1]، وكذلك الاتفاق مع الأمير عبد الله على حكم شرقي الأردن[2] على الرغم من أن هربرت صمويل كان يخشى هذا الأمر خوفًا من تنفيذ الأمير عبد الله لمشروعه المتمثل في طرد الفرنسيين، كما أنها تحت حكمه قد تكون ملاذًا للثوار الفلسطينيين، إلا أن ونستون تشرشل تمسك بفكرته على أساس أن وجود القوات البريطانية فيها سَيحُول دون قيام هذا الأخير بذلك، كما تقرر استثناء شرقي الأردن من تصريح بلفور وإقامة الوطن القومي اليهودي[3].

وعلى هذا الأساس اتفق تشرشل مع الأمير عبد الله على إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردن تحت رئاسة هذا الأخير، حيث أن هذه الحكومة تكون مستقلة إداريا[4]، وتساعدها بريطانيا بمعونة مالية تقدر بخمسة آلاف جنيه شهريا لإقامة إدارة حديثة ترجع بالمشورة إلى المندوب البريطاني في فلسطين شريطة تعهد رئيسها الأمير بالمحافظة على حدود فلسطين وسوريا من عدوان البدو والحضر، ومقابل ذلك تبذل الحكومة البريطانية المساعي الطيبة لتحسين العلاقات بين السلطة الفرنسية في سوريا وبين الأمير عبد

---

*مؤتمر القاهرة : عُقد في 12مارس واستمرت جلساته حتى 24 مارس من سنة 1921م شارك فيه اربعون دبلوماسيًا بريطانيًا من الموظفين الاستعماريين والاداريين في مختلف البلدان العربية كما حضره لورنس وكوكس وغيرهم من الممثلين السياسيين وترأسه ونستون تشرشل حيث تم الاعتراف بضرورة حصول تغيير جذري للسياسة البريطانية في البلاد العربية وتم اعتبار مشكلة شرق الأردن مشكلة خاصة، **للمزيد ينظر:** هدى بو فرحات، قصة وتاريخ الحضارات العربية (تاريخية – جغرافية– حضارية وادبية) العراق / الأردن، الجزء 9– 10، بيروت، 1998–1999م، ص:152.

** **مؤتمر القدس:** دارت مباحثات المؤتمر في 08 مارس 1921م وذلك في اليوم التالي من وصول موكب الأمير عبد الله إلى القدس وقد كان يمثل الجانب البريطاني تشرشل وصمويل وديدز ولورنس والسكرتير الخاص بالأمير عبد الله " عوني عبد الهادي " وقد أثنى تشرشل على العرب وأوضح الخطة البريطانية بشأن الأسرة الهاشمية والتي تتضمن تخلي فيصل نهائيا عن المطالبة بعرش سوريا وترشيحه لعرش العراق وبقاء الأمير عبد الله في شرقي الأردن شريطة إتباع سياسة معتدلة تجاه الفرنسيين والامتثال لرغبة بريطانيا، **للمزيد ينظر:** علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة 1921/1946م، الجامعة الأردنية، عمان، 1973م، ص:24.

[1] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص: 320.

[2] أيمن أحمد محمد محمود، اتفاقيات وقضايا ترسيم الحدود السياسية بين الأردن والسعودية 1922/1946م ، مجلة وقائع تاريخية، عدد جويلية 2020م، مركز البحوث والدراسات التاريخية، جامعة السويس، مصر 2020م، ص: 264.

[3] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص: 321.

[4] المرجع نفسه، ص: 321.

الله[1]، مع إنشاء قاعدتين للطيران في عمان وزيزياء وتعهد الأمير بعدم القيام بالأعمال المناوئة خصوصًا فيما يتعلق بعدم التعدي على حدود سوريا[2].

وعندما عاد الأمير عبد الله إلى عمان شرع في إنشاء الإدارة المركزية فعين رشيد طليع رئيسًا لمجلس المشاورين ومنحه لقب الكاتب الإداري، وبذلك تألفت الحكومة الأردنية الأولى في 11 أفريل 1921م وبعد تأليفها زار هيربرت صمويل مدينة عمان يرافقه اللورد هنري والعقيد لورنس للمشاركة في إنشاء الإدارة الجديدة وتم تعيين سبعة من المستشارين السياسيين البريطانيين لمساعدة الأمير في الإشراف على سير الإدارة الجديدة[3]، كما كان معظم أعضاء الحكومة من زعماء حزب الاستقلال وريث الجمعية العربية الفتاة التي حُلَّت في عهد الملك فيصل، وقد كانت تركيبة هؤلاء الأعضاء خليط؛ بين أردني واحد وأربعة سوريون واثنين من الحجاز وفلسطيني واحد ومارسوا نشاطهم السياسي في عمان، وقد كانت علاقتهم حسنة مع الأمير عبد الله وممثل الحكومة البريطانية إلى غاية وقوع حادثة اغتيال المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان الجنرال غورو قُرب بلدة القنيطرة في جنوب سوريا في 22 جوان 1921م، وقد كان شرقي الأردن ملجأ للمتهمين بالحادث وهنا طلب المعتمد البريطاني في عمان من الحكومة الأردنية تسليمهم، إلا أن طلبه قوبل بالرفض ونتيجة لهذا الأمر أُقيل عددًا من أعضاء حزب الاستقلال[4].

فبهذا الشكل اقتطع البريطانيون بلاد شرقي الأردن من سوريا وذلك بناءًا على اتفاقية سايكس بيكو لتكون دولة قائمة بذاتها دون أن يؤخذ بعين الاعتبار كون البلاد فقيرة من الموارد المالية لا تكاد تكفي لسد نفقات الدولة، ووجود عوائق عديدة فكل ذلك لم يكن حائلا في وجه الخطط البريطانية التي لم تتأخر عن بذل قدر من المال لضمان سيطرتها على هذه البقعة الإستراتيجية الهامة من الشرق الأدنى[5] إذ كانت أهمية شرقي الأردن بالنسبة لبريطانيا تتمثل في:

- أنها حلقة في طريق بريطانيا البري بين البحر المتوسط والعراق والخليج.
- أن بريطانيا كانت تهتم بتنمية علاقات الصداقة مع الهاشميين وأمير شرقي الأردن هاشمي وذلك للتغطية عن تخليها عنهم ونكثها بوعودها لهم.

---

[1] أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المرجع السابق، ص:429.

[2] هدى بو فرحات، قصة وتاريخ الحضارات العربية (العراق / الأردن)، المرجع السابق، ص: 154.

[3] علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر عهد الامارة، المرجع السابق، ص: 25.

[4] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص:322.

[5] أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المرجع السابق، ص:429.

- أنها منطقة حربية.

وعلى الرغم من أن هذه المنطقة فقيرة مقارنة بدول شبه الجزيرة العربية الأخرى إلا أنها كانت لها أهمية لدى بريطانيا وقد كانت لا تريد أن تراها تخضع لنفوذ دولة أخرى غيرها[1].

وفي سبتمبر 1922م وافق مجلس عصبة الأمم على إلحاق شرقي الأردن بسلطة الانتداب في فلسطين مع استثنائها من مقتضيات وعد بلفور، وبهذا تمكنت الحكومة البريطانية من خلق دولة موالية تؤلف حلقة في مواصلاتها بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، كما أن تشكل هذه الدولة منحها فائدة إذ أخرجت مقاطعة هامة من المنطقة الموعودة لإنشاء الوطن القومي اليهودي.

وبعد إلحاح الأمير عبد الله على بريطانيا ولتهدئة هواجس الشعب بوعده بالاستقلال خولت الحكومة البريطانية في ماي 1920 م هيربرت صمويل أن يُدلي بالتصريح التالي في عمان: " أن حكومة جلالته قررت أن تعترف بوجود دولة شرقي الأردن المستقلة برئاسة سمو الأمير عبد الله على أن تقوم فيها حكومة دستورية ترتبط بمعاهدة مع الحكومة البريطانية، تكفل لهذه تحقيق التزاماتها الدولية بخصوص هذه البلاد "[2]، كما أن شرقي الأردن كانت تمثل موقعًا استراتيجيًا عسكريًا مهمًا بالنسبة لبريطانيا إذ سعت بريطانيا إلى إنشاء حزام أمني متواصل من الأراضي التابعة لسيطرتها يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي، ولذلك أرادت بريطانيا أن تتحول شرقي الأردن إلى قاعدة حربية ضخمة وثكنة عسكرية للقوات البريطانية في الشرق الأدنى بهدف مراقبة البلدان المجاورة بالإضافة إلى الرغبة في استخدامها حاجزًا منيعًا يَحول دون تغلغل النفوذ الفرنسي بدءًا من سوريا إلى الجزيرة العربية والعراق، كما قامت هذه الأخيرة بإنشاء قوات شُرطية وكذلك نظامًا للضرائب بالتعاون مع الأمير بهدف التخفيف على الشعب وهنا لابد من الإشارة إلى أن بريطانيا كانت تطمح في ضم منطقتي معان ومرفأ العقبة إلى إمارة شرقي الأردن، إلا أن هاتان المنطقتان كانتا تابعتان لملك الحجاز الشريف حسين، إذ أن معان تُمثل النقطة النهائية لقطاع العامل من سكة حديد الحجاز، وكذلك مرفأ العقبة يؤمن لشرقي الأردن منفذًا على البحر[3]، وبغية تحقيق هذا الحلم الذي كان يراود بريطانيا والأمير طلب هذا الأخير من والده الموافقة على ضم المنطقتين إلى شرقي الأردن، ومن ثم لم يبد الشريف حسين أي قرار يؤكد على موافقته إلى غاية

[1] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص:322.

[2] أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المرجع السابق، ص: 429.

[3] هدى بوفرحات، قصة وتاريخ الحضارات العربية (العراق / الأردن)، المرجع السابق، ص – ص: 154- 155

وقوع الحرب الحجازية النجدية في عام 1924م[1] وبهزيمته اضطر إلى التنازل عن العرش لابنه البكر علي في 05 أكتوبر 1924م حيث واصل جهود أبيه في القتال ضد قوات نجد التابعة لابن سعود إذ انتقل الحسين إلى العقبة، وقد عمد البريطانيون على إبعاد الشريف حسين؛ حيث أُبعد إلى جزيرة قبرص، وقد تم ضم معان والعقبة إلى شرقي الأردن بشكل قانوني ورسمي باتفاقية عقدت بين شرقي الأردن والحجاز في مدينة جدة يوم 05 جوان 1925م وفيما بعد تمت إقامة حفلة رفع العلم الأردني بعد قدوم الأمير عبد الله إلى معان في 16 جويلية 1925م، حيث اعترف ابن سعود بسيادة شرقي الأردن على معان والعقبة[2].

وبهذا الشكل أصبح شرقي الأردن دولة قائمة بذاتها بعدما كانت تابعة لولاية دمشق وكل هذا كان بمعية بريطانيا إذ كان لها الدور البارز في تشكل هذه الدولة، إذ اعتبرها البريطانيون منطقة مهمة جدًا بالنسبة لسياستهم في المشرق العربي وخصوصًا من الناحية الإستراتيجية فهي الممر بين مصر والعراق بالإضافة إلى أنهم أرادوا إبعاد اليهود عن هذه المنطقة بعد استثناءها من وعد بلفور.

2/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة العراق:

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى بات العراق تحت الانتداب البريطاني وكان ذلك بقرار من مؤتمر الحلفاء في سان ريمو 25 أفريل 1920م حيث قضى بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وفي المقابل وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي[3]، وقد بلغ الخبر للعراقيين في 03 ماي 1920م، إذ شكل هذا القرار صدمة كبيرة موجعة لكافة الشعب العراقي وخيبة لآمالهم وتطلعاتهم التي كانت ترمي لتشكيل دولة مستقلة[4]، وإثر ذلك تولد شعورًا جديدًا في العراق وهو احتقار دول الغرب عامة وبريطانيا خاصة[5]، حيث نتج عن ذلك الشعور ما عرف بثورة سنة 1920م الكبرى، وقد كان لها الأثر الكبير وأُلحقت خسائر كبيرة للبريطانيين وبذلك اضطرت بريطانيا أن تغير سياستها بصرف

---

[1] هدى بوفرحات، قصة وتاريخ الحضارات العربية (العراق / الأردن)، المرجع السابق، ص: 155.

[2] المرجع نفسه، ص: 156.

[3] بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 م (الأهداف والنتائج)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، [د. س]، ص: 02.

[4] عيسى بن قبي، الانتداب البريطاني في العراق، المحاضرة 05، مقياس المشرق العربي 1945/0192م، السنة أولى ماستر، تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة المسيلة، الجزائر، [د. س]، ص:01.

[5] محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، 2015م، ص: 122.

النظر عن سياسة الحكم المباشر والتفكير في إقامة حكومة محلية وتم تعيين برسي كوكس مندوبًا ساميًا في العراق وذلك تمهيدًا لتأسيس حكومة عراقية (تدار بأيد عراقية وأدمغة بريطانية)[1]، والشيء الأساسي الذي جعل بريطانيا تُعدل في سياستها هو نفقات الثورة الضخمة وخسائرها الباهظة بالنسبة لها وكذلك آراء بعض الشخصيات البريطانية أمثال لورنس وكلايتون وغرترودبل الذين اقترحوا على حكومتهم منح العراق استقلاله وإعلان ملكية فيصل عليه وذلك بدعوى أن المصالح البريطانية يمكن أن تؤمن عن طريق اتفاق الطرفين لا بطريقة القمع والضغط، وبعد نهاية الثورة في أواخر نوفمبر 1920م حيث كانت نهايتها بعد تعهد بريطانيا بإنشاء دولة عربية في العراق برئاسة شريف عربي يختاره الشعب[2].

وفي جوان 1920م تشكلت لجنة وزارية للبحث عن حل لا هو بالسيطرة المباشرة ولا هو بالجلاء مع التمسك بالانتداب وذلك لكي لا تظهر بريطانيا بمظهر المتراجع وذلك بإقامة دولة مستقلة تخضع للانتداب مع توفير الظروف التي تسهل تطور العراق كدولة تتمتع بالحكم الذاتي، إذ أنه في أوائل سنة 1921م أصبح ونستون تشرشل وزيرًا للمستعمرات واهتم بقضايا العراق والشرق الأوسط وعَهد إلى كوكس تمثيل بريطانيا في العراق، وبظهور فكرة إقامة حكم وطني في العراق ظهرت مشكلة حول اختيار الشخص الذي يترأس الحكم في العراق وأهم شيء بأن يكون يرغب في التعاون مع بريطانيا ويتقبله الشعب، حيث رُشحت عدة شخصيات ذات اتجاه جمهوري ومن بينهم السيد طالب النقيب إلا أن بريطانيا لم توافق على هذا الاتجاه وكانت ترغب في تعيين فيصل بن الحسين[3] ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- حتى يكف بالمطالبة بعرش سوريا وإزعاج الفرنسيين.
- حتى تسترجع بريطانيا مكانتها بين العرب وتمحي التهمة التي وجهت لها المتمثلة في خيانة العرب.
- مركزه الديني وأنه يقدر أهمية المساعدات الأجنبية للحفاظ على دولته الوليدة.

وقد عرضت هذه الأخيرة عرش العراق على الملك فيصل أثناء زيارته للندن في ديسمبر 1920م إلا أنه تردد وذلك لان المؤتمر العراقي في دمشق كان قد نادى بأخيه الأمير عبد الله ملكًا على العراق،

---

[1] ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية البريطانية بعد 3200م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 10، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، [د_ س]، ص –ص: 115– 116.

[2] أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المرجع السابق، ص– ص: 444– 445.

[3] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص– ص:17– 18.

وبتأسيس إمارة شرقي الأردن وتولي عبد الله زمام الأمور فيها تنازل لأخيه على عرش العراق[1]، وعلى إثر ذلك انعقد مؤتمر الشرق الأوسط (القاهرة والقدس) في مارس 1921م وقد كان مستقبل العراق من القضايا التي تمت مناقشتها[2]، حيث اتخذت قرارات بشأن تخفيض نفقات بريطانيا بعد إقامة حكم وطني الملك فيصل في العراق والأمير عبد الله في شرقي الأردن، ووضعت الحكومة البريطانية خطة لتنصيب فيصل على عرش العراق[3] حيث أجرت استفتاء في العراق على قرار مجلس الوزراء العراقي بتعيين فيصل ملكًا[4] وكما يذكر حسب تقدير السلطات البريطانية أنه تحصل على 96 %من الأصوات وتقرر تتويجه على عرش العراق[5] في 23 أوت 1921م وبذلك أصبح العراق مملكة بعد أن انضمت إليه عدة مناطق كانت تعتبر ملكًا للدول المجاورة، إذ أنه في سنة 1922م رُسمت الحدود العراقية بينه وبين إيران ثم بينه وبين الحجاز ووقع الخلاف بين العراق وتركيا بخصوص ولاية الموصل حتى سنة 1926 م حيث تخلت عنها تركيا وذلك نظرًا لأهمية هذه المنطقة باعتبارها غنية بالنفط، ولهذا حاول البريطانيون إثبات سيطرتهم على العراق بأكمله، إذ أن العراق شكل مركزًا مهمًا للمصالح البريطانية فعلى صعيد المواصلات سهلت الحكومة البريطانية كل المشاريع التي تربط العراق مع الغرب والشرق الأقصى والهند[6].

فلم يكن للعراق أي حدود ثابتة مع تركيا قبل سنة 1924م إذ كانت القوات البريطانية ترابط جنوب الموصل وفي سنة 1923م طالبت تركيا في مؤتمر لوزان بولاية الموصل والتي كانت من حصة فرنسا وفقًا لاتفاقية سايكس بيكو، إذ أن مشكلة الموصل لم تحل في معاهدة لوزان واستمرت تركيا في المطالبة بإدخال الموصل ضمن حدود تركيا وأن تكون الحدود الفاصلة بين البلدين هي جبال مكحول وسلسلة جبال حمرين كحد فاصل بينهما[7]، وفي سنة 1924م اقترحت الحكومة البريطانية خطًا مؤقتًا عُرف بخط

---

[1] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص: 18.

[2] محمد مظفر الأدهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920/1932م، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009م، ص: 60.

[3] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص: 18.

[4] كريم فخري، <<كيف تم تأسيس الدولة العراقية الحديثة>>، ملحق اسبوعي، ع 1323، مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، [د. ب]، 15 سبتمبر 2008م، ص: 01.

[5] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص- ص:18 - 19.

[6] هدى بوفرحات، قصة وتاريخ الحضارات (العراق/ الأردن)، المرجع السابق، ص: 96.

[7] أحمد مرزوق عبد عون، << الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003م>>، مجلة البحوث الجغرافية، ع 72، جامعة الكوفة، [د. ب]، [د. س]، ص: 275.

بروكسل؛ يبدأ من على دجلة ويسير باتجاه الشرق حتى ينتهي في نقطة الحدود الثلاثية مع إيران، وقد أحيل النزاع إلى عصبة الأمم وقرر مجلسها تعيين لجنة لدراسة المشكلة وفيما بعد قدمت تقريرها، حيث بموجبه تقرر إبقاء الموصل جزءًا من العراق وتم اعتبار خط بروكسل أحسن خط فاصل بين الدولتين وفي 05 جوان 1926م تم عقد معاهدة ثلاثية (العراق/ بريطانيا / تركيا) وبذلك انتهت مشكلة الحدود العراقية التركية[1].

ورغم أن بريطانيا قد عملت على تشكيل دولة مستقلة في العراق، إلا أنها ظل لها نفوذ في هذا الأخير من خلال تواجد المندوب السامي فيه، ولقد عقد الملك فيصل أربع معاهدات مع بريطانيا في فترة حكمه؛ المعاهدة الأولى في أكتوبر 1922م والثانية في جانفي 1926م أما الثالثة في ديسمبر 1927م والرابعة في جوان 1930م، فالمعاهدات الثلاثة الأولى لقيت استياء من طرف الشعب العراقي وذلك بأن السلطة بقيت بيد المندوب السامي البريطاني ولم يشعر العراقيون بتسلم السلطة في بلدهم، وتعتبر معاهدة 1930 م بين العراق وبريطانيا من أهم المعاهدات بين البلدين إذ تضمنت في مقرراتها:

1. التعهد من قبل بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم المتحدة[2] وقد تم ذلك سنة 1932 م حيث تم الاتفاق على عقد معاهدة جديدة لبلوغ عهد جديد من العلاقات تسوده الحرية والمساواة والاستقلال التام حيث يصبح هذا الأخير نافذ بدخول العراق لعصبة الأمم المتحدة[3].
2. يتعهد العراق لبريطانيا بتقديم جميع المساعدات لها من استخدام السكك الحديدية والمطارات وغيرها في حال نشوب حرب وفي المقابل تحتفظ بريطانيا بقاعدتين جويتين في العراق (الأولى قرب البصرة والثانية في الحبّانيّة).
3. تساعد بريطانيا العراق عسكريًا[4].

إذ أنه بعد قيام الدولة في العراق كبلد مستقل بانضمامه إلى عصبة الأمم بدأت تتحقق العديد من الإنجازات على جميع الأصعدة، حيث اهتم الملك فيصل بإنشاء جيش وطني وتجهيزه وتطويره، كما تم

---

[1] أحمد مرزوق عبد عون، المرجع السابق، ص: 275.

[2] هدى بو فرحات، المرجع السابق، ص: 97.

[3] المعاهدة العراقية – البريطانية وملحقها (والكتب المتبادلة بين فخامة رئيس الوزراء وبين فخامة المعتمد السامي حولها)، مطبعة الحكومة، بغداد، 1930م، ص: 01.

[4] هدى بو فرحات، المرجع السابق، ص– ص:97–98.

تأسيس سلاح الجو العراقي سنة 1930م وكذلك من ناحية المواصلات والتربية والتعليم، إذ شهدت هذه المجالات تحسنًا وتطورًا ملحوظًا خصوصًا من ناحية المواصلات[1].

[1] هدى بوفرحات، المرجع السابق، ص:98.

الخاتمة

كان ظهور الكيانات السياسية في المشرق العربي بمساهمة من القوى الاستعمارية والمتمثلة في بريطانيا وفرنسا اللتين كان لهما دور كبير في التشكل التاريخي لهاته الدول من خلال سيطرتهم وجعل المنطقة تحت نفوذهم معتمدة على سياسات مختلفة تختلف من منطقة إلى أخرى، وانطلاقا من دراستنا لموضوع دور القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) في التشكل التاريخي لدول المشرق العربي تمكنا من استخلاص جملة من النتائج وهي كالآتي:

بسطت بريطانيا نفوذها على شبه الجزيرة العربية بطريقة تدريجية والتي كانت بدايةً بتوقيع معاهدة السلام العامة التي كانت سببًا في النفوذ الفعلي من أجل المحافظة على مصالحها التجارية، بعدها تحولت الاتفاقيات من تجارية إلى سياسية مع جميع دول شبه الجزيرة العربية ففرضت عليهم أن لا تباع أو لا تتخلى جميع الدول على أراضيها إلا بالرجوع إلى بريطانيا، مع تقديمها لمساعدات عسكرية ومادية ، كما كان يتلقى مشايخ الدول مرتبات مالية بدون استثناء من طرف بريطانيا، لعل الدور الأكبر كان ما قامت به بريطانيا في الدولة السعودية بدعمها للنزاعات ضد آل رشيد والهاشميين بعد توقيع معاهدة الحماية بتقديم مساعدات مالية وعسكرية ونفسه ما قامت به في توسعات آل سعود في شبه الجزيرة العربية، الهدف البريطاني من ذلك هو اعتراف آل سعود بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وكان لها دور في رسم حدود شبه الجزيرة العربية من خلال عقد جملة من الاتفاقيات والمعاهدات وأول اتفاقية لرسم الحدود في شبه الجزيرة العربية كانت في سنة 1913-1914م وهي الاتفاقية المعروفة باسم الاتفاقية الأنجلو-عثمانية وبموجب هذه الاتفاقية تم وضع أسس الحدود بين العراق والكويت والسعودية وقطر، وتلاها عقد معاهدات أخرى لرسم الحدود في شبه الجزيرة العربية ومن بينها: معاهدة المحمرة سنة 1922م التي يرى فيها ابن سعود بأنها غير عادلة وذلك لأنها أعطت العراق أراضي سعودية وأبقت على الحدود مع الكويت كما كانت في اتفاقية سنة 1913م، ليتم بعد ذلك بأشهر عقد مؤتمر آخر وهو مؤتمر العقير في ديسمبر 1922م لإرضاء ابن سعود، حيث في هذا المؤتمر تغيرت حدود الكويت عما كانت عليه في الاتفاقية الانجلو-عثمانية ورسمت حدود الكويت بعد أن اقتطعت منه بعض الأجزاء، فبريطانيا كان لها الدور الفعال في رسم الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية؛ بين الأردن والسعودية وبين السعودية وساحل عمان وكذلك بين السعودية والبحرين واليمن، وقد كانت بريطانيا ترسم الحدود في شبه الجزيرة العربية انطلاقًا من السعودية التي تم تأسيسها من طرفها.

يمكننا القول بأن بريطانيا هي العنصر الفعال في عملية رسم الحدود بين مصر والسودان بعدما أن كانا مملكة واحدة، إذ أن بريطانيا تفطنت لخطة إستراتيجية ألا وهي فصل السودان عن مصر وإكسابه

صفة الدولة وإبعاد الأطماع الدولية عن هذه المنطقة، وكل ذلك لخدمة مصالحها ودعم تواجدها في منطقة النيل والمشرق العربي عامة، حيث قامت هذه الأخيرة بوضع خط حدودي عند دائرة عرض 22 درجة شمالًا بموجب اتفاقية الحكم الثنائي وبذلك تم فصل السودان عن مصر، كما عمدت بريطانيا على استحداث تعديلات حدودية على شكل قرارات واتفاقيات صادرة عن ناظر الداخلية المصري مصطفى فهمي كان الهدف البريطاني منها هو تعديل رسم حدود السودان بما فيها الحدود الجنوبية والشمالية ليساهم هذا التعديل في زرع بذور الخلاف بين البلدين بعد استقلال السودان، دون أن نغفل عن ذكر الدور البريطاني في فصل جنوب السودان عن شماله، حيث أرادت هذه الأخيرة من خلال هذه السياسة التي تستهدف الشماليين والتخلص منهم وإزالة آثارهم العربية الإسلامية ولتحقيق قدر اكبر من عزلة الجنوب السودان عن أي رابط بالشمال تمهيدا لفصل الجنوب عن طريق قانون المناطق المقفلة التي حرمت عليهم مرور التجار الشماليين وفرض رخص ومن خلال هذا طبقت السياسة الجنوبية وأيضا استبعاد الموظفين الشماليين ومنع أي اتصال مع القبائل الشمالية وهذا لإبعاد أي تأثير إسلامي عن الجنوب وقامت أيضا بمحاربة اللغة العربية وكل ما له صلة بها من عادات وتقاليد وختمتها بالإرساليات التبشيرية لنشر المسيحية .

أما بالنسبة لمنطقة الهلال الخصيب فقد كان للقوى الاستعمارية الدور البارز في تشكل دوله انطلاقا من مخططات تقسيم هذه المنطقة وكان أول هذه المخططات مؤتمر كامبل بانرمان سنة 1907م ثم اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916م حيث قسمت مناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية في البلاد العربية وبعد ذلك نجد وعد بلفور في سنة 1917م الذي أصبح الأساس الذي أقام عليه البريطانيون والصهاينة سياستهم بشأن تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين ، فبريطانيا كان لها الدور الأساسي في نكبة فلسطين حيث أرادت تحقيق المشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، منذ بداية تواجدها وذلك بزيادة نسبة المهاجرين اليهود في فلسطين في موجات متتالية ومتزايدة وقد كان أغلبهم من الشباب القادرين على خدمة المشروع الصهيوني، وأيضا كان لها دورًا في الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين بفرض مجموعة من القوانين لتمكين اليهود المهاجرين من الاستيلاء على الأراضي وبعد تحقيق هذا وزيادة المهاجرين اليهود قسمت فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وأخرى تحت الوصاية الدولية، كما قامت بالعديد من التغييرات في حدود فلسطين مع سوريا ولبنان لتمكين اليهود من السيطرة على ثروة المياه بعد الإعلان عن قيام الدولة اليهودية، وبالنسبة لسوريا ولبنان اللتان كانتا دولة واحدة كان دور فرنسا بعد الانتداب بتقسيم هذه الدولة إلى دولتين دولة سوريا ودولة لبنان، كما تم تقسيمهم أيضا داخليا

إلى مناطق مختلفة، وأيضا استغلت التعدد الطائفي والديني في الدولتين لإحداث نزاعات داخلية، أما عن الحدود فقامت بضم الأقضية الأربعة إلى لبنان بعد أن كانت تابعة لسوريا وغيرها من التغييرات على الحدود، كما يمكن أن نقول أن بروز مملكة شرقي الأردن كدولة تحت حكم الأمير عبد الله بن الحسين كان بدافع من بريطانيا؛ إذ كان لها الدور الفعال في ظهور هذه الدولة المستقلة بحدودها بعدما كانت جزءًا من مملكة فيصل في دمشق، ووفقًا لمخططات بريطانية تم اقتطاع هذه المنطقة لتكون دولة قائمة بذاتها وذلك نظرًا لأهمية هذه المنطقة بالنسبة لبريطانيا حيث تم اعتبارها حلقة بين البحر الأبيض المتوسط والعراق والخليج العربي.

ووفقًا لرؤى بريطانية وأنه من الممكن أن تؤمن مصالح بريطانيا عن طريق اتفاق مع شريف عربي وبذلك اختير الملك فيصل ليكون ملكًا للدولة الجديدة " العراق "، فبريطانيا خلقت العراق وأكسبته صفة الدولة لامتصاص غضب الشعب العراقي مما يسهل عليها تحقيق مصالحها في المنطقة.

الملاحق

الملحق رقم 01: اتفاقية دارين 1915م بين بريطانيا وآل سعود.

معاهدة دارين (العقير) 6 كانون الأول 1915
المعقودة بين عبد العزيز آل سعود وبرسي كوكس(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجة

الحكومة البريطانية السامية، من جهة، وعبد العزيز عبد الرحمن بن فيصل آل سعود، أمير نجد والأحساء والقطيف وجبيل والمدن والمرافئ التابعة لها، نيابة عن نفسه وعن ورثته وأخلافه ورجال عشيرته، نظراً لرغبتهما في توطيد وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الطرفين منذ مدة طويلة، وفي تعزيز منافعهما المتبادلة، فقد عينت الحكومة البريطانية اللفتنانت كرنل السير برسي كوكس (K.C.S.I.K.C.I.E) المقيم البريطاني في خليج العجم، مفوضاً عنها لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود.

(1)

تعترف الحكومة البريطانية وتقبل بأن نجداً والأحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها وأراضيها التي ستبحث وتقرر فيما بعد، والمرافئ التابعة لها على سواحل خليج العجم، هي بلاد ابن سعود وآبائه من قبله، وهي بهذا تعترف بابن سعود المذكور حاكماً مستقلاً لها ورئيساً مطلقاً لعشائرها، ومن بعده أبناؤه وسلالته بالوراثة، ولكن اختيار الشخص يكون بترشيح خلفه (أي الحاكم الذي هو على قيد الحياة) بشرط أن لا يكون شخصاً معادياً للحكومة البريطانية في أي شأن من الشؤون، وعلى سبيل المثال، في المبادئ الواردة في هذه المعاهدة.

(2)

في حال وقوع اعتداء من دولة أجنبية على أراضي ابن سعود المذكور وأعقابه بدون إعلام الحكومة البريطانية وبدون منحها فرصة للاتصال بابن سعود وتسوية الخلاف، فإن الحكومة البريطانية ستساعد ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي ستحددها، بعد التشاور مع ابن سعود، أكثر تأثيراً في حماية مصالحه وبلاده.

(3)

إن ابن سعود يوافق بهذا ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلات أو اتفاقات أو معاهدات مع أية دولة أجنبية، وبأن يشعر السلطات السياسية لدى الحكومة البريطانية حالاً بأية محاولة من جانب أية دولة أخرى، للتدخل في المناطق سالفة الذكر.

(4)

يتعهد ابن سعود بصورة قطعية بأن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر ولا يتخلى بأية طريقة أخرى عن المناطق المذكورة أعلاه أو أي جزء منها، وأن لا يمنح امتيازاً في تلك الأراضي لأية دولة أجنبية، أو رعايا أية دولة أجنبية، بدون موافقة الحكومة البريطانية، وأن يتبع نصيحتها بلا تحفظ، بشرط عدم إضرارها بمصالحه.

(5)

يتعهد ابن سعود بهذا بإبقاء الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة ضمن أراضيه مفتوحة، وأن يحمي الحجاج خلال ذهابهم إلى الأماكن المقدسة، ورجوعهم منها.

(6)

يتعهد ابن سعود، كما فعل والده من قبله، بأن يمتنع عن كل اعتداء أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وأراضي شيخي قطر وساحل عمان اللذين هما تحت حماية الحكومة البريطانية، والذين لهم معاهدات مع الحكومة المذكورة، وستقرر حدود أراضيهم فيما بعد.

(7)

الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان على عقد معاهدة تفصيلية أخرى فيما يتعلق بالشؤون التي تخص الطرفين.

مؤرخ في 18 صفر 1334 الموافق 6 كانون الأول/ديسمبر 1915.

(موقع ومختوم) عبد العزيز آل سعود.

(موقع ومختوم) ب. ز. كوكس

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي.

(موقع) تشلمز.فورد

نائب الملك والحاكم العام في الهند.

تم إبرام هذه المعاهدة من قبل نائب الملك والحاكم العام في سيملا في 18 تموز/يوليو 1916.

موقع أ. هـ. غرانت

سكرتير حكومة الهند. الدائرة الأجنبية والسياسية

المرجع: صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915- 1923م)، المرجع السابق، ص- ص: 171- 174.

الملحق رقم 02: حدود شرق شبه الجزيرة العربية حسب الاتفاقية الانجلو– عثمانية.

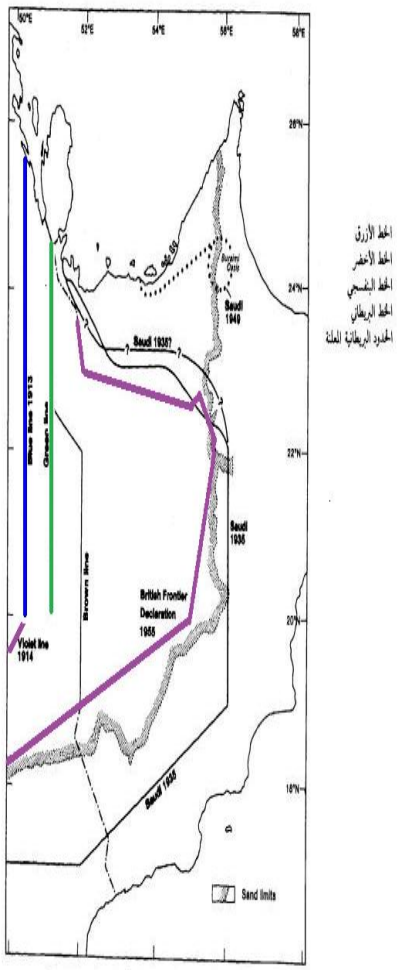

المصدر: جون .س.ولينكسون، المصدر السابق، ص: 463. (مع تعديلات الطالبتين)

الملحق رقم 03: خريطة حدود السعودية مع بقية جيرانها.

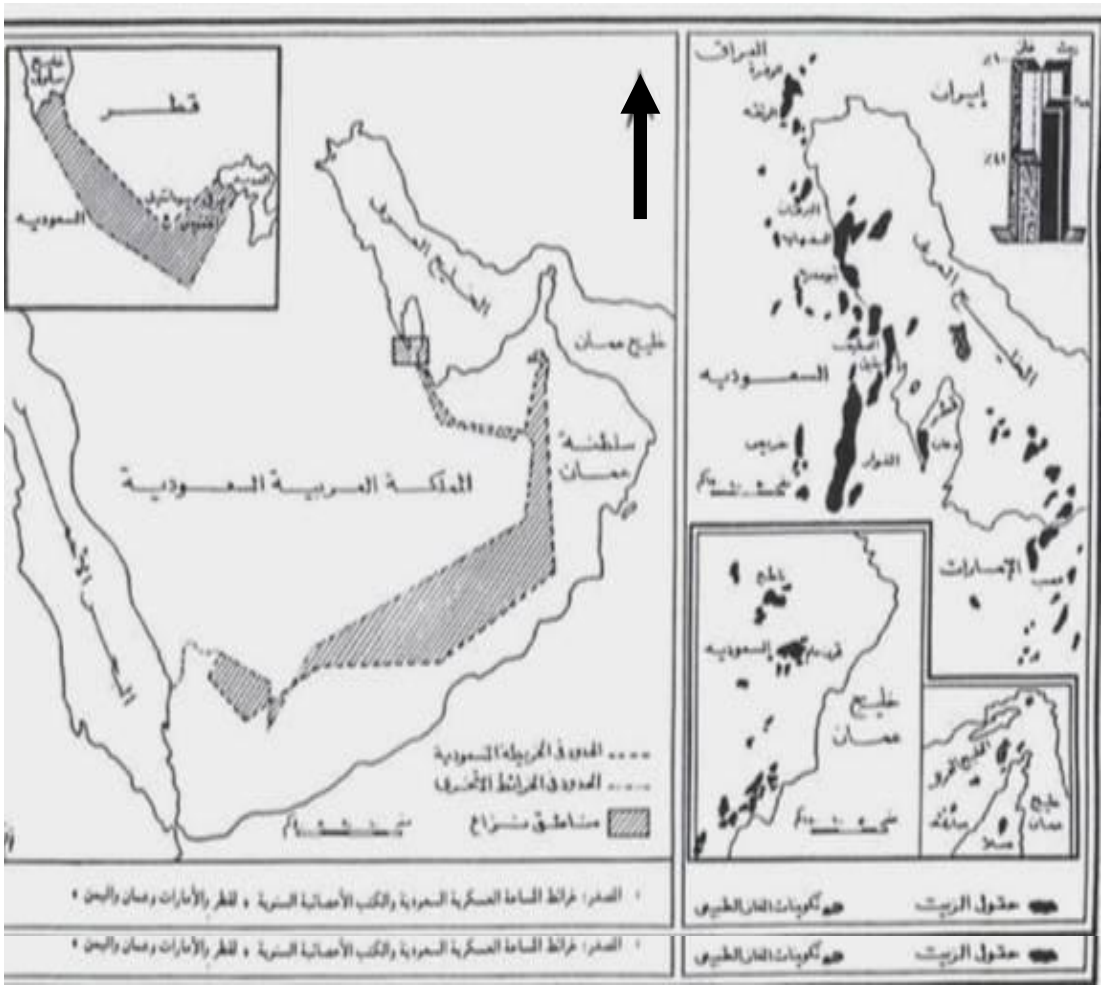

المرجع: محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص:32.

الملحق رقم 04: خريطة توضح الخطوط الحدودية المقترحة (خط حمزة وخط الرياض)

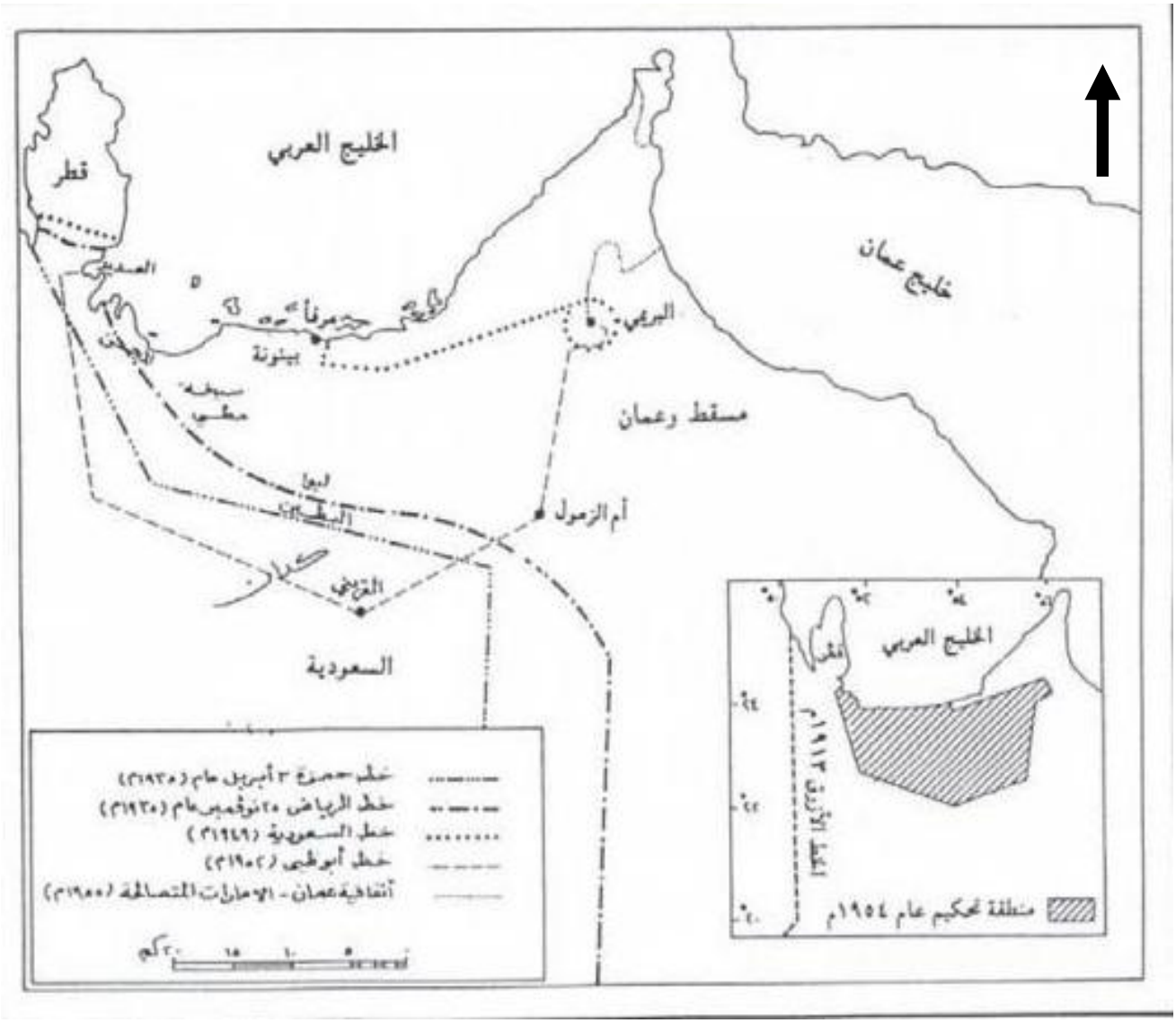

المرجع: محمد محمود توفيق، المرجع السابق، ص: 32.

الملحق رقم 05: اتفاقية الحكم الثنائي البريطاني المصري 1899م.

الملحق ٢

الوفاق الانجليزي المصري سنة ١٨٩٩
وفاق بين حكومة جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالي
خديوي مصر بشأن ادارة السودان في المستقبل

حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمآية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي ،

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف الذكر وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل ،

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن ادارياً بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها ،

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة ١

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولا – الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ .

أو

ثانياً – الأراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

أو

ثالثاً – الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

المادة ٢

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

المادة ٣

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة ٤

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ اي قانون او أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل قنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي .

المادة ٥

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة ٦

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح

٧٤٨

للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة ٧

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية إلا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز ان تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

المادة ٨

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة ٩

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة ١٠

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة ١١

ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان او تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة ١٢

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

الامضاءات :

كرومر بطرس غالي

المرجع: مدثر عبد الرحيم، المرجع السابق، ص– ص: 247– 250.

الملحق رقم 06: الخريطة السياسية والإدارية بين مصر والسودان بعد اتفاقية الحكم الثنائي 1899م.

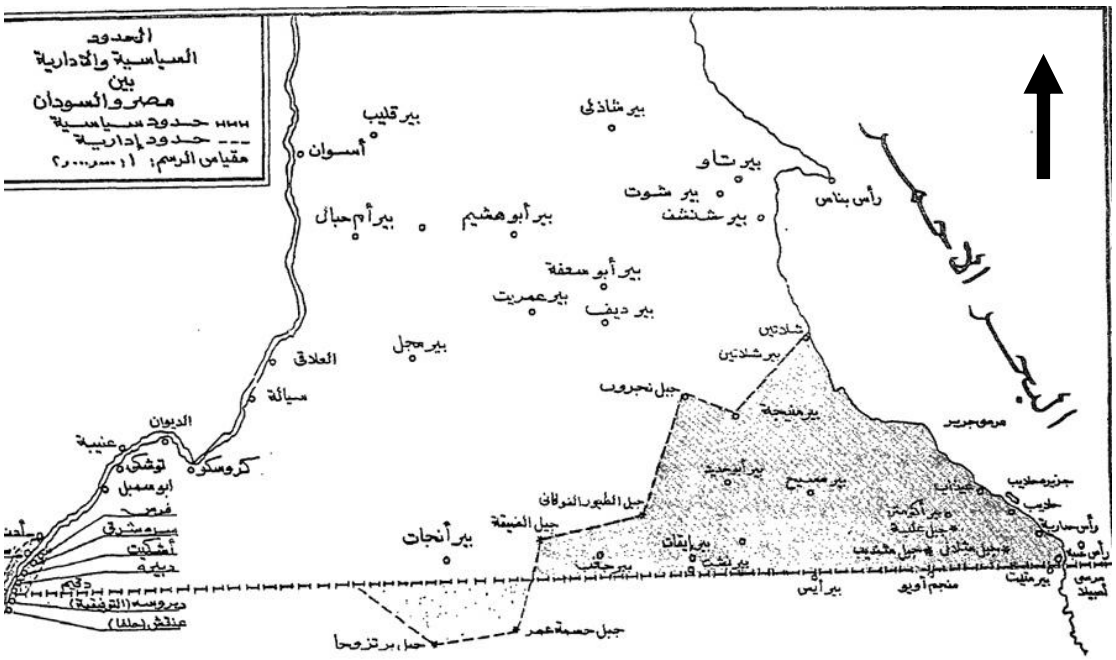

المرجع: عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص: 145.

الملحق رقم 07: قرار تعديل الحدود المصرية السودانية 26 مارس 1899م.

القرار الصادر

من ناظر (وزير) الداخليـــة

فى ٢٦ مارس سـنة ١٨٩٩

بشأن تعديل تخوم مصر والسودان (١)

اولا : يكون الحد الجنوبى للقطر المصرى خطا يمتد من الشرق الى الغرب ويكون مارا من الجهة الشرقية للنيل بالبربا الكائنة بناحية (أدندان) ومن الجهة الغربية منه على مسافة ٢٠٠ متر شمال البربا الكائنة بناحية (فرس) وقد وضع هناك قائمان على كل قائم لوحة مكتوب على الوجهة الشمالية منها (مصر) والجنوبية (السودان)٠

ثانيا : يفصل من مركز حلفا التابع لمحافظة النوبة (مديرية الحـدود) العشرة بلاد الواقعة قبلى خط الحـد المذكور وتدخـل فى حـدود السودان وهى بـلاد (عنقش وهى حلفا ـ دفيسم ـ ديروسة وهى التوفيقية ـ أرقين ـ أشكيت ـ دبيرة ـ سرة شرق ـ سرة غرب ـ فرس ـ جزيرة فرس) وزمامها كلها ٤٠٩٤ فدانا بما فى ذلك ١١٢ فدانا اطيان للأهالى غير مربوطة بالمال و ٧٢٠ فدانا من أملاك المرى الحرة ويسكن هذه البلاد ١٣١٣٨ نفسا ٠

ثالثا : البلاد الباقية من مركز حلفا داخل الحدود المصرية تلحق بمركز كروسكو وبذلك يلغى مركز حلفا ٠

رابعا : محافظة النوبة المعروفة باسم محافظة الحدود ، أو مديرية الحدود تسمى مديرية أسوان ٠

خامسا : مركز الكنوز يسمى مركز كروسـكو ، ويكون مقره كروسكو ويتكون من ٢٢ بلدة من أدنـدان جنوبا الى شاتورة شمـالا حيث يكون امتـداد المركز ١٥٢ كيلو مترا وزمامه ٩١١٧ فدانا وسكانـه ٣١٧٠٣ نفسا ٠

سادسا : ينشأ مركز جديد باسم مركز أبو عور ويكون مقره بلدة أبو عور ويتكون من ١٨ بلدة من ناحية المضيق جنوبا الى ناحية الشلال شمالا حيث يكون امتـداد المركز ١٤٤ كيلو مترا وزمامه ٨٠٢٥ فدانـا وسكانه ٣٢٣٩ نفسا ٠

ناظر الداخلية

تحريرا فى ٢٦مارس سنة ١٨٩٩ (امضاء)

مصطفى فهمى

المرجع: عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص: 377- 378.

الملحق رقم 08: اتفاقية 10 جويلية 1899م.

حيث تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن

وحيث إنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وباقى السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه . فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت .

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بمصر فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

إمضاء إمضاء

(بطرس غالى) (كرومر)

المرجع: محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان، المرجع السابق، ص- ص: 126- 127.

الملحق رقم 09: قرار تعديل الحدود الجنوبية لمصر 1902م.

القرار الصادر

من ناظر (وزير) الداخلية

فى ٢٥ يولية سنة ١٩٠٢

بشأن التعديل الادارى للحدود الجنوبية (١)

ديباجة :

حيث أن مديرية أسوان كانت تتبع نظارة الداخلية فقد اقتضى الحال وضع نظام مخصص لعربان هذه المديرية ٠

ولما كان نظام العربان الصادر به القرار من هذه النظارة بتاريخ ٣مايو سنة ١٨٩٥ لا ينطبق على أحوال عربان مديرية أسوان ٠

وحيث أن من الضرورى تحديد مناطق قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية لصالح الأشغال الادارية ٠

وحيث أنه قد حصل الاتفاق بين نظارتى الداخلية والحربية فقد تم تشكيل قومسيون لهذا الغرض تحت رئاسة المدير وعضوية ثلاثة مفتشين أحدهم من الداخلية والثانى من حكومة السودان والثالث من مصلحة خفر السواحل ويمكن لمشايخ العربان المقيمين بصحراء هذه المديرية أن يعاونوا فى اجتماع هذا القومسيون ٠

وحيث أن القومسيون قد اجتمع بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٠١ وأدى مأموريته ووردت للنظارة صور من قراره مرفقه بخريطة موضح عليها المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة وتلك الخريطة مرفقة مع هذا ٠

وحيث أنه قد تقرر أن تكون حدود منطقة القبائل التابعة لحكومة السودان تحتوى على كافة القبائل البشارية وحدود منطقة القبائل التابعة للمناطق التى تديرها الحكومة المصرية تحتوى على قبائل العبابده ما عدا قبيلة الملكاب القبلى التى تضم بئر باخوات Bakhwat التى تتبع حكومة السودان ٠

وحيث أنه رؤى للنظارة الموافقة على ما يشتمل عليه القرار المذكور ٠

فبناء على ذلك قررنا ما هو آت :

قـــرار

المادة الأولى : يعتمد قرار القومسيون المشار اليه بالكيفية المبينة فى المواد الآتية :

المادة الثانية : صار تحديد آبار ومنطقة عربان البشارين الموجودين بأراضى الحكومة المصرية ويخصون حكومة السودان على النحو الآتى :

بئر أم بشتيت وهى تتبع قبيلة الكوربيلاب شياخة محمد كاتول ٠ وبئر العادلاديت وهى تتبع عرب العشباب شياخة حسين حسان ٠ وبئر ايس تتبع عرب البلكاب شياخة محمد عبد ٠ وبئر محاريقه تتبع عرب الحمدغوراب شياخة بطران على ٠ وبئر نشت تبع عرب الكوربيلاب العلياب شياخة محمد كاتول وبئر سلاله تبع عرب الحمدغوراب شياخة بطران ، على تيسنت ٠ وبئر مسيح تبع عرب العلياب شياخة محمد خير ٠ وبئر الجفيه تبع عرب العلياب شياخة محمد كاتول ٠ وبئر ايقات تبع عرب الملكاب شياخة عيسى شان جراب ٠ وبئر هادى تبع عرب الكوربيلاب شياخة محمد كاتول ٠ وبئر فيجاه وملكيته مشاع بين عرب الملكاب والحمد غورات ، وبئر الشلاتين تبع عرب العشباب شياخة حسن حسان ٠ وبئر أم راسين وبئر داجديد تبع عرب الكواتيل شياخة عيسى عبد الله ٠ وبئر أبو حريك وأبو حديد تبع عرب الكوربيلاب شياخة محمد كاتول والحداد الشمالية لتلك المنطقة تبدئ من : بئر الشلاتين على شاطئ البحر الأحمر الى بئر المنيجة ومنها الى جبل بجربرود ومنه الى جبل أم الطيور ومنه الى جبل الضيقه ومن الضيقة يتجه الخط الى بئر حسمه عمر ومنه الى جبل بارتازوجا واخيرا الى كرسكو ٠ و تشكل حدود السودان حده الجنوبى (وتسير حدود السودان مع حدها الجنوبى) ٠

المادة الثالثة : حيث أنه قد تبين أن جماعة عربان العشباب التابعين لعمدية بشيريك جبران (شياخة حسن حسان) من أصل بشارى وكانت تبعيتهم الى بشيريك بسبب قرابتهم للعشباب من جهة الرحم فيجرى فصلهم من قبيلة العشباب باعتبارهم بشارى الأصل وتابعين لحكومة السودان ٠

المادة الرابعة : صار تحديد وتعيين الآبار والحدود التابعة لقبيلة الملكاب عمدية عبد العظيم بك خليفة تقرر أن تكون كالآتى :

بئر ديف وبئر كريجة ٠ وبئر أم سعفه والمسيح وتتبع تلك الآبار وادى حوضين ووادى النوم ٠ والحدود الشمالية لتلك المنطقة تبتدئ من جهة جبل أبرق فتتبعه وادى الحوضين لغاية البحر الأحمر ومن الشرق يحدها البحر الأحمر ٠ ومن قبلى تبتدئ من بئر الشلاتين الى بئر المنيجة ومن بئر المنيجة الى جبل نجروب ومنه الى جبل أم الطيور والحدود من الغرب خط تصورى يبتدئ من جبل أم الطيور الى جبل أبرق ٠

المادة الخامسة : صار تحديد آبار ومنطقة الأراضى التابعة لقبيلة العبوديين والشناتير التابعة لعمودية باشرى بك محمد تقرر أن تكون كالآتى :

بئر القليب وتتبعه المنطقة المسماه بهذا الاسم والمحدودة من بحرى بوادى العلاقى الى النيل لحدود سيالة ومن الغرب خط تصورى يبتدئ من نصف لمسافة الكائنة من بئر القليب وأمهير وكذا من نصف المسافة الكائنة بين القليب وبئر أنجات ٠ ومن قبلى حدود الملكاب ٠ وهى تبتدئ من جبل بارتازوجا الى كرسكو ٠

المادة السادسة : الآبار وحدود المنطقة التابعة لقبيلة العشباب عمدية بشيريك جبران تقرر أن تكون كالآتى :

بئر حبيال وبئر النقيب وبئر مره وبئر أمير وبئر الطويل وبئر شنشف وبئر دجلاى وبئر كوردى وباقى الآبار الموجودة بهذه المنطقة لغاية الحدود بين مديريتى أسوان وقنا ٠ وحدود المنطقة التى توجد بها هذه الآبار تبتدئ من قبلى بالحدود المحدودة شمالا لمنطقة باشرى بك محمد على وبعدها تتبع الحدود الشرقية لمنطقة نفس العمدة أيضا لغاية جبل بارتازوجا ومنه الى بئر حسمه عمر على الحدود الشمالية لمنطقة البشارين ومن حسمة عمر يسير الخط حتى جبل الضيقة ومنه الى جبل أم الطيور المحدود بحدود البشارين أيضا ثم من جبل أم الطيور الى جبل أبرق بالحد الفاصل بين هذا الجبل وبين الملكاب ثم من جبل أبرق يتبع وادى الحوضين الى البحر الأحمر لغاية حدود القصر وتبدأ الحدود الشرقية من البحر الأحمر وتبتدئ الحدود الغربية من السيالة بجوار منطقة العبوديين على النيل وتنتهى عند الحدود الفاصلة بين مديرية أسوان ومديرية قنا ٠

المادة السابعة : يكون لكل من هذه القبائل التابعة للعمد الثلاثة المذكورين من قبل مشايخ فرق العربان المقيمون حول الآبار والمنطقة المحدودة لكل منهم ويكون كل شيخ فرقة مسئول عن ادارة منطقته المحدودة لكل منهم وعليهم أن يقيموا فى المناطق التى يضرب فيها رجالهم بتلك الجهات ويمكن لمشايخ الفرقة أن تعين وكلاء عنهم أيضا يكونون مقيمين بالمراكز التى تتبعها منطقتهم وعلى هؤلاء أن يؤدوا ما يكلفون به من الطلبات التى تتطلبها الخدمة ٠

المادة الثامنة : تعيين عمد ووكلاء العمد فى القرى ومشايخ الفرق للقبائل السالف ذكرها يتم وفقا لقرار نظارة الداخلية بشأن العربان الصادر فى ٣ مايو سنة ١٨٩٥ والمتبع فى باقى المديريات ٠

المادة التاسعة : على حضرة مدير أسوان تنفيذ هذا القرار ٠

ناظر الداخلية

(امضاء)

مصطفى فهمى

تحريرا فى ١٩٠٢/٧/٢٥

المرجع: عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص- ص:379- 382.

الملحق رقم 10: خريطة تقسيم منطقة الهلال الخصيب حسب اتفاقية سايكس بيكو.

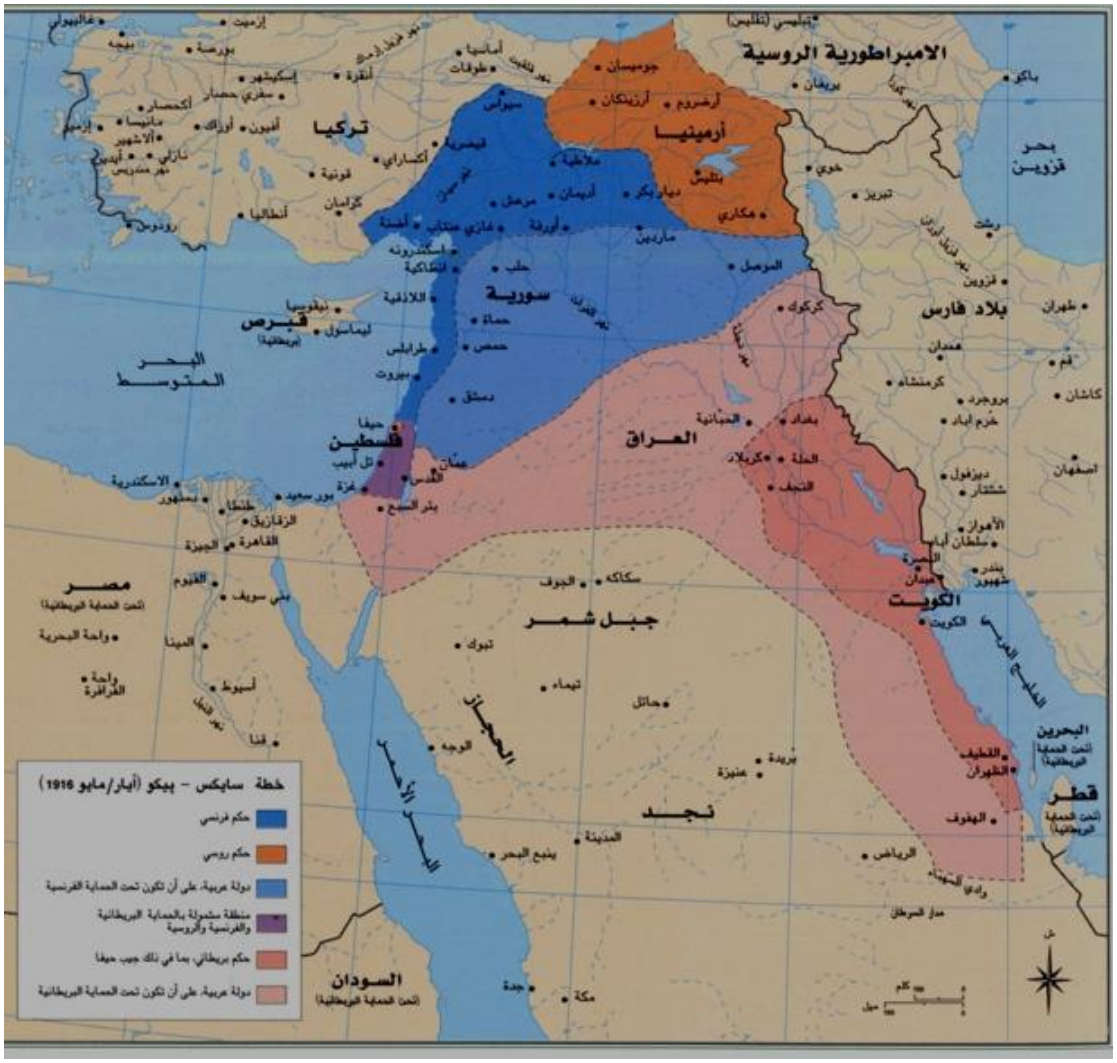

المرجع: ماليز روثقن، الاطلس الإسلامي، تر: سامي كعكي، اكاديميا، [د. ب]، 2007، ص: 125.

الملحق رقم 11: حدود شمال فلسطين حسب اتفاقية نيو كامب 1923م.

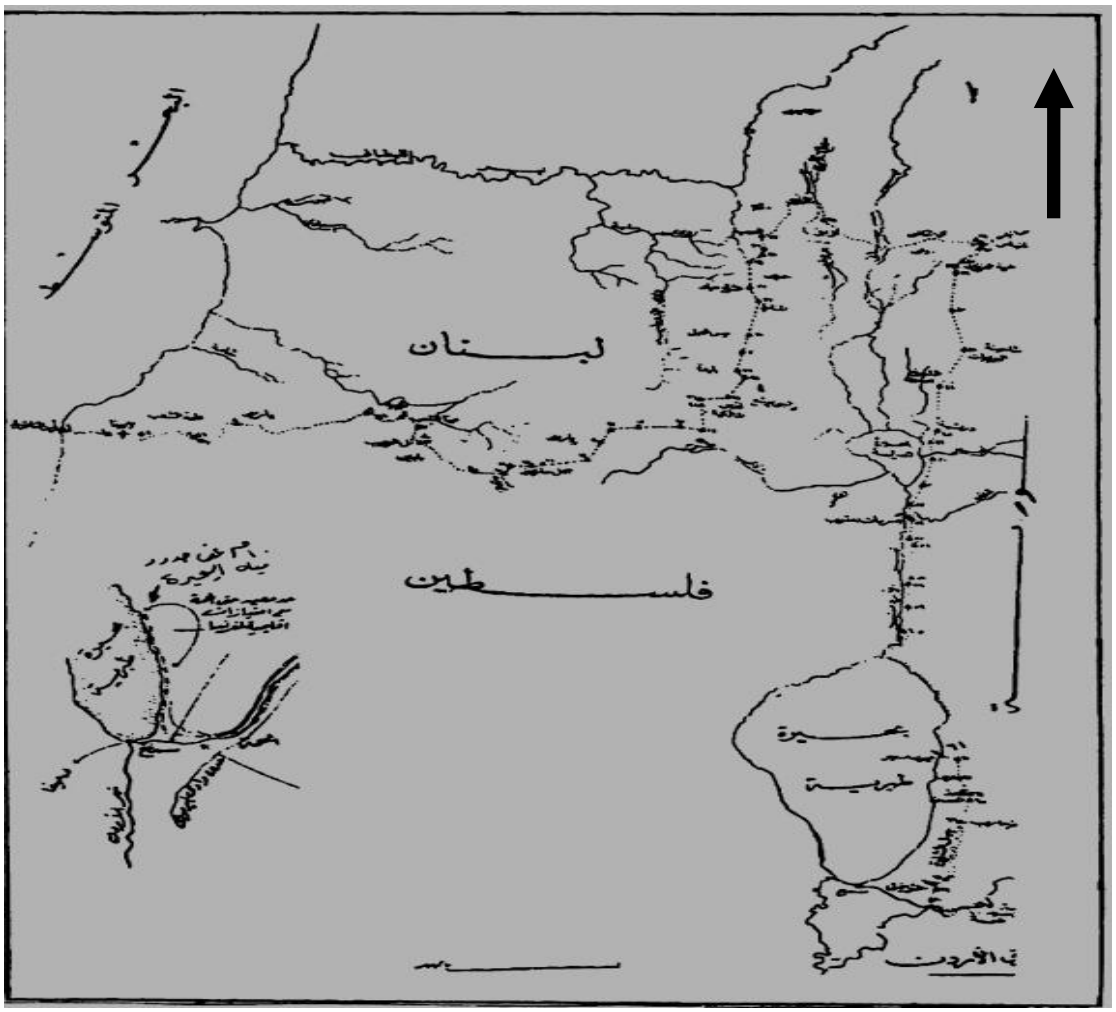

المرجع: مصطفى الجواني، المرجع السابق، ص: 90.

الملحق رقم 12: خريطة مشروع تقسيم فلسطين سنة 1937 م.

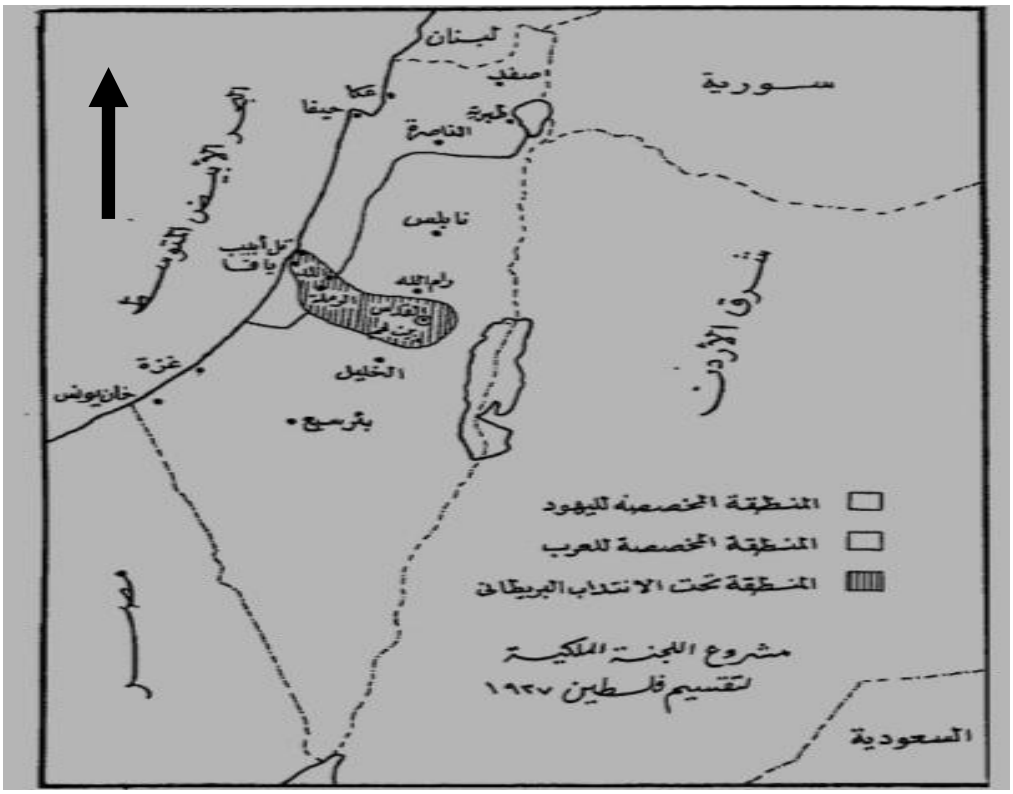

المرجع: إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص:159.

الملحق رقم 12: تقسيم هيئة الأمم المتحدة لفلسطين سنة 1947 م.

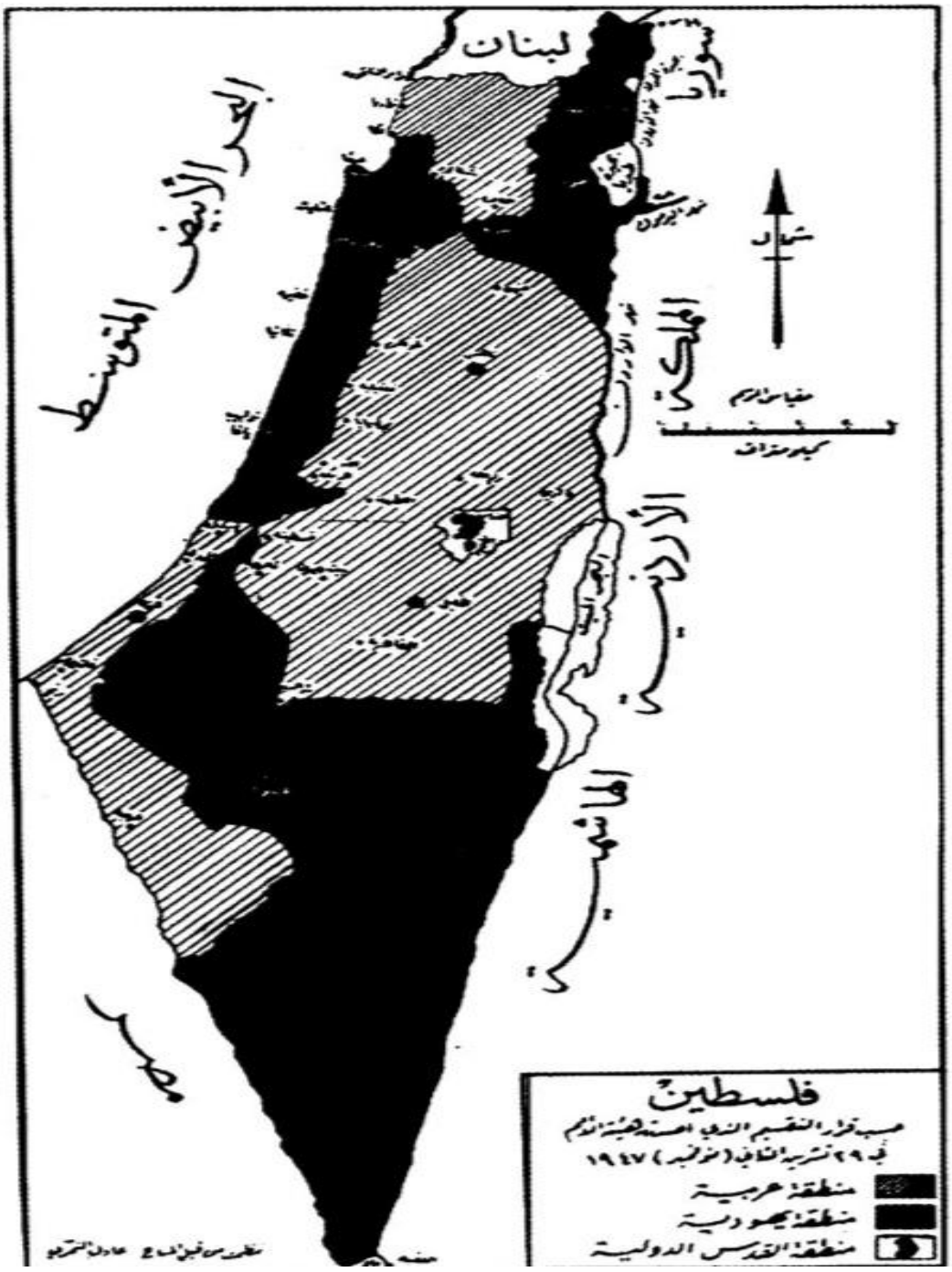

المرجع: الحسني أدهم جرار، المرجع السابق، ص: 34.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية.

المصادر:

1. إبراهيم شحاته عيسى، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، سلسلة ذاكرة الكتابية، القاهرة، 2015م.
2. ألينور بيرنز، الاستعمار البريطاني في مصر، تر: احمد رشدي صالح، دار القرن العشرين للنشر،القاهرة، 5 جانفي 1982م.
3. الديب عبد العظم، جنوب السودان وصيانة والتأمر ضد التأمر ضد ديار المسلمين، مكتبة السنة، [د. ب]، 1992م.
4. ديكسون هارولد، الكويت وجاراتها، ط 2، ج 1، صحاري للطباعة والنشر، [د. ب]، 1990م.
5. س. ولنيكسون جون، حدود شبه الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، تر: مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، [د. س].
6. الرافعي عبد الرحمن، عصر إسماعيل، ط 2، ج 1، دار المعارف، مصر، 1955م.
7. ستيفن هامسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، [د.س].
8. سعيد محمد علي، بريطانيا وابن سعود، ط 2، منظمة الاعلام الإسلامي، إيران، 1987 م.
9. السعيد ناصر، تاريخ آل سعود، ج 1، مكتبة مؤمن قريش، [د. ب]، [د. ش].
10. شاكر محمود، السودان، ط 2، المكتب الإسلامي، [د. ب]، 1981 م.
11. طربين احمد، التجزئة العربية كيف تحققت؟، مركز الدارسات الوحدة العربية، [د.ب]، 1987م.
12. طوسون عمر، المسألة السودانية، مطبعة مستقبل، الإسكندرية، 1936 م.
13. عمر إيهاب، الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج، دار الكتب، [د.ب]،2008م.

المراجع.

1. ابراهيم بكر محمد، حروب غيرت مجرى التاريخ، مركز الراية للنشر والاعلام، [د. ب]، 2004م.
2. إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.
3. أبو عامر عدنان عبد الرحمن، وليد حسن مدلل، دراسات في القضية الفلسطينية، جامعة الامة للتعليم المفتوح، فلسطين، 2013م.

4. أوين روجر، اللورد كرومر الامبريالي والحاكم الاستعماري، تر: رؤوف عباس، جامعة أكسفورد، [د. ب]،2004 م.
5. الباهلي محمد، وثيقة كامبل السرية، مركز الامارات للدراسات والاعلام،-EMASC Uae.com، [د. ب]، 28 نوفمبر 2016.
6. بريجر بيدرو، الصراع العربي الإسرائيلي (مئة سؤال وجواب)، تر: إبراهيم صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2012 م.
7. بوفرحات هدى، قصة وتاريخ الحضارات العربية (تاريخية_ جغرافية_ الحضارية وادبية) العراق/ الأردن، ج 9_ 10، بيروت، 1989- 1999 م.
8. بيري جان جاك، جزيرة العرب، تعر: نجد هاجر، سعيد الغر، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960.
9. بيضون جميل وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الامل، [د. ب]، 1991 م.
10. التميمي عبد المالك خلف، أبحاث في تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1996 م.
10. توفيق أحمد سعيد، دور إسرائيل قي تفتت الوطن العربي، ط 2،مركز الزيتونة للدارسات والاستشارة، بيروت، 2010 م.
11. جابر منذر محمود، الشريط اللبناني المحتل مسالك الاحتلال ومسارات المواجهة، مصائر الأهالي، فلسطين، [د. س].
12. جرار حسيني إبراهيم، نكبة فلسطين عام 1947- 1948م ((مؤامرات وتضحيات))، دار مؤمن، الأردن، 2007 م
13. جواد بلقيس محمد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921م (الأهداف والنتائج)، جامعة بغداد، بغداد، [د. س].
14. الجواني مصطفى، ترسيم الحدود اللبنانية السورية الفلسطينية وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية 1920- 2000، دار المحجة البيضاء، لبنان، 2000م.
15. حرب محمد، الملك عبد العزيز آل سعود، دار الفكر اللبناني، [د.ب]، 1921م.
16. حسين خليل، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012م.
17. حلاق حسان، قضايا عربية القضايا الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية والتربوية والثقافية وقضايا الإصلاح والتحديث ومشروع الشرق الأوسط، ط 4، دار النهضة العربية، بيروت، 2016م.

18.الحمدي صبري فالح، برسي كوكس والسياسية البريطانية إزاء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915– 1923م)، دار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2016م.

19. الحمدي صبري فالح، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915– 1923م)، دار ناشرون لبنان، 2016م.

20. حمروش أحمد، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الأهرام، الإسكندرية، 1976م.

21. الخالدي محمد فاروق، المؤامرات الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليله للنصف الأول من القرن العشرين، دار الروي، مملكة العربية السعودية، 2000م.

22. خله كامل محمود، فلسطين والانتداب البريطاني 1922– 1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، بيروت، 1974 م.

23. خوري فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية 1920– 1945م، تر: مؤسسة الأبحاث العربية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1997 م.

24.الخولي حسن صبري، فلسطين بين المؤامرة والاستعمار، دار التحرير للطبع والنش، الجمهورية العربية المتحدة، 1908 م.

25.الادهمي محمد مظفر، العراق تأسيس النظام الملكي التجربة البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920/ 1932م، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009 م.

26.روثقن ماليز، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، تر: سامي كعكي، اكاديميا، [د. ب]، 2007م.

27. رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو–تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، افريقيا الشرق، بيروت ،1999 م.

28.الركيبي جمال الدين، أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى، الجزائر، [د.س].

29.الريس رياض نجيب، الخليج ورياح التغير في مستقبل القومية العربية والوحدة الديمقراطية، رياض الريس، لندن، [د. س]

30.زعيتر أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، 1955 م.

31.ساعاتي أمين، الحدود الدولية للملكة العربية السعودية التسويات العادلة، المركز السعودي للدراسات استراتيجية، القاهرة، 1991 م.

32.السروبي محمد محمود، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، [د. ب]، 1998 م.

33.السرياني محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية، للعلوم الأمنية، الرياض، 2001م.
34.السلطان عبد الله عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين الاستراتيجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م.
35.شاكر محمود، التاريخ الإسلامي 13(التاريخ المعاصر: وادي النيل مصر والسودان 1924-1989 م/ 1342- 1409 هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، 1991م.
36.شكري محمد فؤاد، مصر والسيادة على السودان (الوضع التاريخي للمسألة)، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 31 ديسمبر 1946 م.
37.شوفاتي الياس، الموجز تاريخ فلسطين (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1996 م.
38.الصباغ عبد اللطيف محمد، بريطانيا والمشكلات الحدودية بين السعودية وشرق الأردن (1920-1939 م)، مكتبة مدبولي، [د. ب]، 1999م.
39.الصراف علي، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار للوحدة، مكتبة الرياض، لندن، 1992م.
40. ظاهر مسعود، الدولة والمجتمع، في المشرق العربي 1840- 1900، دار الادب، [د. ب]، 1991م.
41. طربين أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديد، دمشق، 1985- 1986م.
42. طربين أحمد، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، [د. ب]، [د. س].
43. طقوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، 2015م.
44. الطويل اماني، العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح" قراءة وثائقية"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2012 م.
45.عبد الرحيم مدثر، الامبريالية والقومية في السودان (دراسة للتطور الدستوري والسياسي 1899-1956 م)، دار النهار للنشر، بيروت، 1971 م.
46.عبد الله محمد أحمد، زين الدين بشير، تاريخ البحرين (1800- 2002)، مركز الدراسات التاريخية، البحرين، 2009 م.
47.العدول جاسم محمد واخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الاثير، بغداد، 2005م.
48. العظمة عبد العزيز، مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها، الريس لكتب والنشر، [د. ب]، [د. س].

49. الأعظمي وليد حمدي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752 / 1960 م، رياض الريس، لندن، افريل 1991م.
50. العطار حسين إبراهيم، العلاقات البريطانية السعودية 1945-1971 في عهد الملك عبد العزيز، [د. ب]، 2007م.
51. العفيّفي فتحي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية (دراسة تاريخية- سياسية - قانونية)، المركز الأكاديمي للدراسات والاستراتيجية، مصر، 2000م.
52. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922 م)، دار النهضة العربية، بيروت، 1984 م.
53. العيدروس محمد حسن، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب للحديث، الإمارات، 2002 م.
54. العيدروس محمد حسن، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، [د. ب]، 2000 م.
55. العيدروس محمد حسن، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002 م.
56. غاندي عنتر، الدور السعودي في أزمة حلايب وشلاتين (تقديرات سياسية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، [د. ب]، 13 اوت 2016 م.
57. غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916 م، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 م.
58. غنيمي رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1992.
59. غنيمي رأفت الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مكتبة الدارسات التاريخية والعلاقات الدولية، القاهرة، [د. س]
60. فاسيلييف أليكسي، تاريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، لبنان، 1995م.
61. الفرج ناصر، قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية سعودية بريطانية)، الصفا لنشر والتوزيع، لندن، [د. س].
62. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، موجز تأريخ الدولة السعودية (1157 هـ/ 1744 م_ 1438 هـ/2017 م) جامعة المجمعة، الرياض، 2017م.

63. قاسم جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار في فترة الحربين العالميتين وما بينهما [1914–1945 م]، م 3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م.

64. قاسم جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي (تطور النفوذ البريطاني في إمارت الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية 1840/ 1914 م)، م 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996 م.

65. القاسمي خالد بن محمد بن مبارك، التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية، دار العربية للموسوعات، لبنان، 2009م.

66. القحطاني عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، قطر، 2008م.

67. القزوي محمد علي، دراسة في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة، بيروت، 1999م.

68. كوستنر جوزيف، العربية السعودية 1916–1932 من القبلية إلى الملكية، تر: إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، [د. س].

69. لورنس هنري، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، تر: محمد خلف، دار قرطبة، [د. ب]، 1992م.

70. الماضي عيسى بن محمد، كيف ضاعت فلسطين دراسة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية في ضياع فلسطين، مكتبة المعلا، الكويت، 1988 م.

71. مجموعة الباحثين، الطريق إلى سايكس بيكو (الحرب العالمية الأولى بعيون عربية)، تح: رشيد خشانة، دار العربية للعلوم، مركز الدارسات، قطر، 2019 م.

72. محافظة علي، موقف فرنسا وألمانيا إيطاليا من الوحدة العربية 1919 – 1945 م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 1985 م.

73. محافظة علي، تاريخ الأردن المعاصر عهد الامارة 1921/ 1946 م، الجامعة الأردنية، عمان، 1973 م.

74. محمود توفيق محمود، المدخل الزمني للنزاعات الحدودية العربية– العربية دراسة حالة الحدود السعودية– الامارات، رسائل جغرافية، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 2000 م.

75. مختار صلاح الدين، تاريخ المملكة العربية السعودية بين ماضيها وحاضرها، ج 2، دار مكتبة الحياة، لندن، [د. س].

76.مشكور سالم، النزاعات الحدودية في الخليج معضلة السيادة الشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993 م.

77.مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط 4، دار طلاس، دمشق، 1987 م.

78.المنسي محمود صالح، الشرق العربي المعاصر (الهلال الخصيب)، ق 1، المعادى الجديد، [د. ب]، 1990م.

79.المعاهدة العراقية–البريطانية وملحقها (والكتب المتبادلة بين فخامة رئيس الوزراء وبين فخامة المعتمد السامي حولها)، مطبعة الحكومة، بغداد، 1930م.

80. منصور عبد الفتاح عبد الصمد، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899–1924م، الهيئة العامة للكتاب، [د. ب]، 1993م.

81.المهدي الصادق، مياه النيل الوعد والوعيد، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000م.

82.ناؤوميكين فيتالي، الجبهة القومية في الكفاح من اجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، تر: سليم توما، دار التقدم، موسكو، [د.س].

83.النجار حسين فوزي، وعد بلفور، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، [د. ب]، [د. س].

84.وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي، الكاشف للمتابعة والدراسات، المصورة، [د. ب]، سبتمبر 2011م.

85.وفد السودان، مآسي الانجليز في السودان وثيقة مقدمة من وفد السودان إلى مصر 1946 م، الهيئة العامة للأعمال الفكرية، [د. ب]، 1946 م.

86. ياغي احمد إسماعيل، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مكتبة العبيكات، الرياض، 2000م.

87.ياغي احمد إسماعيل، الجذور التاريخية للقضة الفلسطينية، دار المريخ، الرياض، [د. س].

88.ياغي احمد إسماعيل، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي (987 هـ–1700 م/ 1492 هـ–1980 م)، الجناح الاسيوي، ج 1، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1995م.

89.يحيى جلال، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة، 1965م.

90.[د. ك]، فلسطين بين مؤامرة الصهيونية والاستعمار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، [د. س].

91.[د. ك]، قرار تقسيم فلسطين واتفاقيات أخرى، ط 3، الركن لطباعة والنشر، بيروت، 1989م.

الموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 3، [د. ن]، [د.ب]، [د.س].

2. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 4، [د. ن]، [د. ب]، [د. س].
3. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 5، [د. ن]، [د. ب]، [د. س].
4. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 6، [د. ن]، [د. ب]، [د. س]
5. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 7، [د. ن]، [د. ب]، [د. س].
6. المسيري عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، م 8، دار الشروق، القاهرة، 1999م.

الرسائل الجامعية:

1. سلامة علاء الدين محمد، الاستيطان اليهودي في فلسطين 1882-1948 م، دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دارسات اللاجئين، [د. ب]، 2016- 2017م.
2. صلاح حامد عبد الرحمن، السياسة البريطانية ومشكلة جنوب السودان 1236-1376 هـ/ 1820- 1956 م، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، 1992م.
3. عبد الرحيم جيهان بنت إبراهيم شار علي، الاثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (1342- 1359 هـ/ 1924- 1939 م)، أطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 2011 م.
4. عبد الكريم دلال النواري سلامة، تاريخ العلاقات السياسية المصرية السودانية وأثرها في علاقة البلدين إبان حكم جمال عبد الناصر 1956- 1976 م دراسة موضوعية، أطروحة دكتوراه، جامعة ملايا، كولالمبور، 2016 م.
5. العبادي محمد أحمد موسى، الحدود اليمنية السعودية دراسة جغرافية سياسية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، 2008 م.
6. العمري ثابت غازي بدر، الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والامامة في عمان 1913- 1965 م، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، [د. ب]. 2008- 2009 م.
7. مهاني علي أكرم فضل، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918- 1936 م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010 م

المجلات:

1. أبو نجل أسامة محمد، ناجي صادف الشراب،<< صك الانتداب البريطاني على فلسطين: رؤية تاريخية – سياسية جديدة في اهم بنوده>>، [د. ن]، جامعة الازهر، فلسطين، 2011 م.

2. بنادي محمد الطاهر،<< الإدارة البريطانية في جنوب السودان 1899- 1919>>، مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع 16، جامعة محمد خيضر، الجزائر، سبتمبر 2015 م.
3. التركي عبد الله بن إبراهيم، << قيام نظام الإمامة في عمان (1331-1339هـ/ 1913-1920م)>>، مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 46، أم القرى، جانفي 2009.
4. الجابري ستار جابر، << العلاقات العراقية البريطانية بعد 2003 م>>، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 10، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، [د.س].
5. جنيدي عبد الحميد، الحواس غربي،<< السياسة البريطانية في جنوب السودان 1899-1919>>، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 11، [د. ب]، نوفمبر 2020.
6. الحمدي صبري فالح، << برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي 1918- 1923 >>، مجلة العصور الجديدة، جامعة المستنصرية، العراق، 2016-2017 م.
7. خلف حسان ريكان،<< التنافس المصري البريطاني على السودان 1936- 1956>>، مجلة مداد الآداب، ع 5، جامعة العراقية، [د. ب]، [د. س].
8. الرويس جوهرة إبراهيم،<< اتفاقية سايكس بيكو وموقف الهاشميين منها وأثرها على العالم العربي>>، مجلة كلية الدارسات الإنسانية، عدد جوان 2017 م، جامعة الملك سعود، [د. ب]، 2018 م
9. سعيداني لخضر، << المشرق العربي والمخططات الاستعمارية من سايكس بيكو إلى سان ريمو>>، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، م1، ع 1، جامعة ابن خلدون الجزائر، جانفي 2018 م.
10. سليمان فاهد، << صفحات من تاريخ العلاقات العمانية البريطانية 1813- 1913>> ، قلعة تاريخ، ع 9، [د. ب]، جوان 2019 م.
10.الشمري م.م رائد عباس فاضل، << الأزمة الحدودية بين عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي والموقف البريطاني منها 1952- 1955 م>>، مجلة اوروك للأبحاث الإنسانية، م 4، ع 2، جامعة القادسية، [د. ب]، ماي 2011.
11.طرشون نادية، لونيس دليلة، << تطور الصراع الفرنسي البريطاني على المشرق العربي من خلال الاتفاقيات المبرمة أثناء الحرب العالمية الأولى (سايكس بيكو 1916 انموذجا)>>، المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 13، ع 1، جامعة لمدية، جانفي 2021 م.

12.عبد عون احمد مرزوق، << الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003 م>>، مجلة البحوث الجغرافية، ع 27، جامعة الكوفة، [د. ب[،]د. س].

13.عبد الله محمد الشرفين،<< الحماية البريطانية على البحرين 1820-1971 دراسة تاريخية تحليلية>>، دراسات، مم، ع 3، الجامعة الأردنية، 2019 م.

11. العيدروس محمد حسن، << اتفاقية " دارين" 1915 بين آل سعود وبريطانيا" دراسة وثائقية">>،مجلة جامعة دمشق، م 21، ع 1+2، 2005 م.

12. فخري كريم، << كيف تم تأسيس الدولة العراقية الحديثة>>، ملحق أسبوعي، ع 1323، مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، [د. ب]، سبتمبر 2008 م.

13. الفوالة عمر محمد جعفر، شادية حسن أحمد العدوان، << دور بريطانيا في انهاء الوجود العثماني في قطر 1915>>، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، م12، ع 2، الجامعة الأردنية، 2018 م.

14. فياض ندى حسن، <<الحدود اللبنانية- السورية 1918- 2016>>، مجلة الحداثة، ع 193/ 194، [د. ب]، 2018 م.

15. القرالة عمر محمد جعفر، أحمد محمد الطرراوانة، << التنافس البريطاني- العثماني على البحرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي>>، مجلة دراسات، م 46، ع 1، 2019.

16. لؤي عبد الرسول حسن،<< السياسة البريطانية تجاه الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939 م>>، مجلة سر من رأى، م 18، ع30، جامعة سامراء، [د. ب]، جويلية 2012 م.

17. محمود أحمد محمد، << اتفاقيات وقضايا ترسيم الحدود السياسية الأردن والسعودية 1922-1946>>، مجلة وقائع تاريخية، عدد جويلية، جامعة السويس، [د. ب]، جويلية 2020 م.

18. ميلود بلعالية،<< بريطانيا ورسم حدود شبه الجزيرة العربية: قراءة في الأسباب ونتائج الخلاف الهاشمي السعودي على الحجاز (1917-1925 م)>>، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2020م.

المحاضرات:

1. بن قبي عيسى، الانتداب البريطاني على العراق، محاضرة 5، مقياس المشرق العربي 1920/ 1945 م، السنة أولى ماستر تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة المسيلة، الجزائر، [د. س].

المواقع الالكترونية:

1. عمر إيهاب، "شكسبير العرب" ...قصة البريطاني الذي قاد جيش آل سعود حتى الموت، متاح على: reseef22.net، نشر في:3 اوت 2018م، ساعة: 06:54، تاريخ الزيارة 27 جوان 2022م على 13:18.
2. محسن صالح، وثيقة كامبل بانرمان... حقيقة أم مزيفة؟، متاح على: aljazeera.net، نشر في:12 ديسمبر 2017 م، تاريخ الزيارة: 2 أفريل 2022، على 15:30 سا.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. *Cox sir percy zachriyah, sir percy cox collection, sir percy zachriyah(1864–1937) knight General colonial Administrator and diplomate, 1956.*
2. *Al-khatrash F, A, B. A Ain shams, British political relation with kuwait 1890-1921, A thesis Submitted For the degree of Master of Arts, Durham E-Theses, University of Duham, Cairo.*

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويـــــات

شكر وعرفان

الاهداء

مقدمة 1-7

الفصل الأول: دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدول شبه الجزيرة العربية	52-8
أولا: دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة السعودية.	17- 9
1/ اتفاقية دارين 1915 م.	12-10
2/ دور بريطانيا في النزاع بين آل رشيد وآل سعود.	14-12
3/ دور بريطانيا في النزاع بين آل سعود والهاشميين.	17-14
ثانيا: دور بريطانيا في التشكل التاريخي لبقية دول شبه الجزيرة العربية	31-18
1/دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة الكويت	19-18
2/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة اليمن	21-19
3/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة سلطنة عمان	24-21
4/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة البحرين	26-24
5/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولتي الامارات العربية وقطر	31-26
ثالثا: دور بريطانيا في رسم حدود دول شبه الجزيرة العربية.	52-32
1/ الاتفاقية الانجلو- عثمانية1913 م.	36-32
2/دور بريطانيا في رسم الحدود الكويتية – النجدية – العراقية:	39-36
2-1/ معاهدة المحمرة 05 ماي 1922م	37-36
2-2/ مؤتمر العقير أواخر نوفمبر/ 02 ديسمبر 1922م	39-37
3/ دور بريطانيا في رسم حدود السعودية مع بقية جيرانها.	52-40
الفصل الثاني: دور بريطانيا في رسم حدود دولتي مصر والسودان.	77-53
أولا: دور بريطانيا في فصل السودان عن مصر.	67-54
1/دور بريطانيا في رسم الحدود المصرية السودانية بموجب اتفاقية جانفي 1899م.	64-54
2/دور بريطانيا في تعديل الحدود المصرية السودانية حسب:	67-64
2_1/ اتفاقية 26 مارس 1899م.	65-64
2_2/ اتفاقية 10 جويلية 1899م.	66 -65
3/ دور بريطانيا في تعديل الحدود المصرية السودانية بموجب:	67-66
3_1/ قرار 25 جويلية 1902م.	67-66
ثانيا: دور بريطانيا في فصل جنوب السودان عن شماله 1820- 1947م.	74-68
1/دور بريطانيا في منع الاتصال بين قبائل السودان.	69-68
2/ دور بريطانيا في تكوين الجيش في جنوب السودان.	70
3/قانون المناطق المقفلة 1922م.	72-70

4/ دور بريطانيا في استبعاد الموظفين الشماليين من الجنوب.	73-72
5/دور بريطانيا في محاربة اللغة العربية ونشر المسيحية.	74-73
ثالثا: دور بريطانيا في غرس جذور النزاع بين مصر والسودان بعد الاستقلال.	78-75
1/ مشكلة حلايب وشلاتين	78 -75
الفصل الثالث: دور كل من فرنسا وبريطانيا في التشكل التاريخي لدول الهلال الخصيب	119-79
أولا: مخططات تقسيم منطقة الهلال الخصيب.	88-80
1/ كامبل بانرمان 1907م.	82-80
2/ اتفاقية سايكس بيكو 1916م.	84-82
3/ وعد بلفور 1917م.	87-85
4/ مؤتمر سان ريمو 1920م.	88-87
ثانيا: دور بريطانيا في نكبة فلسطين.	102-89
1/ دور بريطانيا في تهجير اليهود إلى فلسطين.	93-90
2/دور بريطانيا في استيلاء اليهود على أراضي فلسطين.	96-93
3/ دور بريطانيا في ترسيم حدود فلسطين.	99-96
4/ قرار التقسيم البريطاني وقيام الدولة اليهودية.	102-99
ثالثا: دور فرنسا في التشكل التاريخي لدولتي سوريا ولبنان.	110-102
1/ دور فرنسا في التشكل التاريخي لدولة سوريا.	104-103
2/ دور فرنسا في التشكل التاريخي لدولة لبنان.	106-104
3/دور فرنسا في اقتصاد سوريا ولبنان.	108-106
4/ دور فرنسا في تثبيت حدود سوريا ولبنان.	110-108
رابعا: دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولتي الأردن والعراق.	118-111
1/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة الأردن.	115-111
2/ دور بريطانيا في التشكل التاريخي لدولة العراق.	119-115
خاتمة.	123 -120
الملاحق.	137 -124
قائمة المصادر والمراجع.	149-138
فهرس المحتويات	

الملخص:

موضوع البحث الذي يحمل عنوان " دور القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) في التشكل التاريخي لدول المشرق العربي (1820- 1971م) " يكتسي أهمية كبيرة، لأنه يسلط الضوء على منطقة هامة وحيوية بالنسبة للوطن العربي والعالم، خلال فترة زمنية حاسمة، بقيت أثارها مستمرة إلى اليوم .

حيث أدى التواجد الاستعماري الغربي- ممثلا أساسا في "فرنسا وبريطانيا"- منذ بدايات القرن التاسع عشر إلى إعادة تشكيل القوى في المنطقة، وفق ما يخدم المصالح الغربية الاستعمارية.

ويتضح جليا من خلال هذه الدراسة الأدوار الخطيرة والهدامة التي قامت بها كل من فرنسا وبريطانيا قي تفتيت المنطقة وتقسيمها من جهة، وزرع بذور الخلاف بين القوى الجديدة المشكلة من جهة ثانية، كل هذا لمنع أي عمل وحدوي يمهد لنهضة المنطقة وانبعاثها حضاريا من جديد.

الكلمات المفتاحية:

المشرق العربي، الحدود، القوى الاستعمارية، فرنسا، بريطانيا، التقسيم، التبعية، الصراعات الحدودية

Abstract

The research tobic entitled : The Role of Colonial Powers (France ,Britain) in the historical formation of Arab East Countries (1820-1971) is of a great importance as it sheds light on a vital and important region for the Arab World in particular and the whole world in general, during a crucial period, its effects continue to the present day.

Since the beginning of the 19th century, the western colonial presence has led to the reconstruction of forces in the region to what serves the Western Colonial Interests.

It is clear through this study the dangerous and destructive roles of both : France and Britian. On one hand, by dividing the region and in the other hand by sowing the seeds of discord between the new formed powers. All this, to prevent any unitary action that paves the way for the renaissance and revival of the region's civilation.

Key words :

Arab East, frontiers, colonial powers, France, Britain, division, dependency, border conflicts.